الجمهورية التونسية

وزارة التجـارة وتنمية الصادرات

***

وحدة التصرف حسب الأهداف

لإنجاز مشروع تطوير التصرف في ميزانية الدولة

المشروع السنوي للأداء لسنة 2021

مهمة التجارة وتنمية الصادرات

الفـهرس

المحور الأول: التقديم العام للمهمة:

1- تقديم إستراتيجية مهمة التجارة وتنمية الصادرات
2- تقديم برامج مهمة التجارة وتنمية الصادرات
3- تقديم أهداف و مؤشرات أداء مهمة التجارة وتنمية الصادرات
4- الميزانية وبرمجة نفقات مهمة التجارة وتنمية الصادرات على المدى المتوسط

المحور الثانى: تقديم برامج مهمة التجارة وتنمية الصادرات

أولا : برنامج التجارة الداخلية

1- تقديم البرنامج وإستراتجيته
2- أهداف ومؤشرات الأداء الخاصة بالبرنامج
3- نفقات البرنامج

ثانيا : برنامج التجارة الخارجية

1- تقديم البرنامج وإستراتجيته
2- أهداف ومؤشرات الأداء الخاصة بالبرنامج
3- نفقات البرنامج

ثالثا : برنامج القيادة والمساندة

1- تقديم البرنامج وإستراتجيته
2- أهداف ومؤشرات الأداء الخاصة بالبرنامج
3- نفقات البرنامج

الملاحق

1- بطاقات مؤشرات أداء برامج مهمة التجارة وتنمية الصادرات

2- بطاقات الفاعلين العموميين المتدخلين في برامج مهمة التجارة وتنمية الصادرات

المحور الأول: التقديم العام لمهمة التجارة وتنمية الصادرات

1- تقديم إستراتيجية مهمة التجارة وتنمية الصادرات :

تهدف الإستراتيجية الوطنية في مجال التجارة وتنمية الصادرات إلى تأمين نجاعة القطاع وجعله في خدمة التنمية فضلا عن تدعيم الإندماج في الإقتصاد العالمي بما يتماشى مع المصلحة الوطنية وتحسين صورة تونس في أوساط الأعمال الدّوليّة.

هذا، وترتكز التوجهات على مستوى **التجارة الداخلية** أساسا في ضمان السير التنافسي للأسواق والتحكم في الأسعار وتعزيز حماية المستهلك والمساهمة في دفع النمو الاقتصادي وتطوير النسيج التجاري والحرفي خاصة عبر:

- المساهمة في الحفاظ على القدرة الشرائية للمستهلك من خلال التحكم في الأسعار بترشيد الزيادات في المواد المؤطرة والتدخل والمتابعة في حالات الزيادات غير قانونية.
- تنفيذ سياسة دعم المواد الأساسية و الحرص على توجيهه نحو مستحقيه،
- المساهمة في المحافظة على مناخ أعمال محفز للمبادرة بالحد من الممارسات المخلة بالمنافسة وغير مشروعة،
- مواصلة إنجاز برنامج تأهيل مسالك التوزيع وتعصير التجارة مع ضمان التوازن بين التجارة الصغرى والكبرى .

أما على مستوى **التجارة الخارجية**، فإن الإستراتيجيّة الوطنيّة تهدف خاصة إلى:

- مزيد دفع الصادرات ودعم الإندماج في الإقتصاد العالمي،
- تنويع القاعدة الإنتاجية القابلة للتصدير،
- توسيع قاعدة المصدرين وتطوير برامج الدعم والمساندة وتوجيهها نحو القطاعات الواعدة وذات القيمة المضافة العالية وخاصة الخدمات،
- تطوير السياسات الترويجية والتقدم في برنامج تسهيل إجراءات التجارة الخارجية.

وتهدف إستراتيجيّة الوزارة على مستوى **التجارة الالكترونية والاقتصاد اللامادي** إلى:

- تسهيل اندماج النسيج الاقتصادي الوطني في الاقتصاد الرقمي المعولم من خلال توفير المناخ الملائم لممارسة الانشطة التجارية على الخط والرفع من عدد مواقع الواب التجارية والخدماتية، حيث تبرز الدراسات والبحوث العالمية أن التجارة الإلكترونية أصبحت

بالنسبة للدول النامية ضرورة ملحة لزيادة إسهامها في التجارة العالمية وكذلك لتطوير قطاعاتها الإنتاجية الوطنية وإتاحة فرص متزايدة لرفع معدلات نموها الاقتصادي.

وتبعا لتكريس **مقاربة المساواة وتكافؤ الفرص بين الجنسين ومختلف فئات المجتمع** بصفة صريحة ضمن الفصل 18 من القانون الأساسي الجديد للميزانية عدد 15 بتاريخ 13 فيفري 2019 الذي نص على ما يلي :'' يعمل رئيس البرنامج على إعداد الميزانية على أساس أهداف ومؤشرات تضمن المساواة وتكافؤ الفرص بين النساء والرجال وبصفة عامة بين كافة فئات المجتمع دون تمييز وتخضع للتقييم على ذلك الأساس ''، وباعتبار أن الميزانية المراعية للمساواة بين الجنسين ومختلف الفئات الاجتماعية (BSEEC) هي أداة تمكن من توظيف وإستعمال إعتمادات الميزانية بهدف ضمان المساواة بين الجنسين ومختلف فئات المجتمع لغاية تحقيق التنمية المندمجة، فقد سعت وزارة التجارة وتنمية الصادرات إلى بلورة مؤشرات وأهداف في هذا الإطار ستعمل على تحقيقها.

هذا وإن إدراج مقاربة المساواة وتكافؤ الفرص بين الجنسين ومختلف فئات المجتمع ضمن ميزانية مهمة التجارة وتنمية الصادرات نابع أساسا عن انخراط ودعم الدولة التونسية لهذا التوجه الذي تجسد في عدة مناسبات (الدستور –الاتفاقيات –القوانين ...) وقد جاء للحد من الفوارق الموجودة بين الجنسين قصد تحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة في القطاع التجاري .

وتجدر الاشارة في هذا الاطار أنه وحسب التقرير الخاص بالفوارق بين الجنسين 2015 (Rapport Profil National Genre) تحتل تونس المرتبة 127 من ضمن 145 دولة من حيث المساواة بين الجنسين وتحتل المرتبة 133 في مجال المشاركة الاقتصادية وفرص الشعل وفي المرتبة 69 في مجال المشاركة السياسية، هذا ولاتتجاوز نسبة مشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية 25 % ، وتمثل نسبة النساء صاحبات المؤسسات المسجلين بالاتحاد التونسي والصناعة والتجارة والصناعات التقليدية 6.5 % مقابل 93.5 %بالنسبة للرجال ، بينما لا تتجاوز نسبة المؤسسات الصغرى التي يتم تسييرها من طرف النساء 16.3 %.

هذا وتبين الدراسة حول واقع وأفاق التشغيل والاستثمار في القطاع التجاري لسنة 2014 وجود تفاوت بين الجنسين على مستوى التشغيل في القطاع حيث أن نسبة الذكور المشتغلين تمثل 83 % من التشغيل الجملي في القطاع التجاري.

ونجد من أهم أسباب التفاوت بين الجنسين : النقص في التمويل وعدم استفادة المرأة من الامتيازات التي يتم إقرارها ضمن البرامج الوطنية للدعم والمساندة على خلق المؤسسات، إضافة إلى توجه النساء صاحبات الأعمال إلى السوق المحلية حيث أن نسبة النساء التي توجه منتجاتها إلى السوق العالمية لا تتجاوز 35.5 % .

وتفاديا لهذه الفوارق سيتم اعتماد إستراتيجية تهدف إلى تدعيم حضور العنصر النسائي بالقطاع التجاري وذلك من خلال تدعيم التمكين الاقتصادي للمرأة على مستوى البرامج الإستراتيجية لمهمة التجارة :

- **برنامج التجارة الداخلية** :إدراج هدف استراتيجي يتمثل في "مساهمة الحرف الصغرى في تعزيز الفرص الاقتصادية للجنسين" مع اعتماد مؤشر نسبة صاحبات الحرفيات المسجلات في سجل الحرفيين سنويا،
- **برنامج التجارة الخارجية** : مواصلة دعم القدرة التنافسية للمؤسسات التي تقوم بتسييرها النساء سواء من خلال تدعيم انتفاع النساء صاحبات الأعمال ببرامج المساندة (تصدير+) أو تدعيم حضورهن في التظاهرات والمعارض بالخارج،
- **برنامج القيادة والمساندة** سيتم إدراج مؤشر يهدف إلى تعزيز استفادة المرأة من الدورات التكوينية التي تنظمها الوزارة .

*

2- تقديم برامج المهمة :

إعتمادا على منهجية التصرف في الميزانية حسب الأهداف تم حصر مهمة التجارة وتنمية الصادرات في برنامجين عمليين يترجمان السياسات العامة للوزارة و المهام الموكولة إليها وبرنامج قيادة ومساندة:

- **البرنامج عدد 1: التجارة الداخلية**
- **البرنامج عدد 2: التجارة الخارجية**
- **البرنامج عدد 9: القيادة والمساندة**

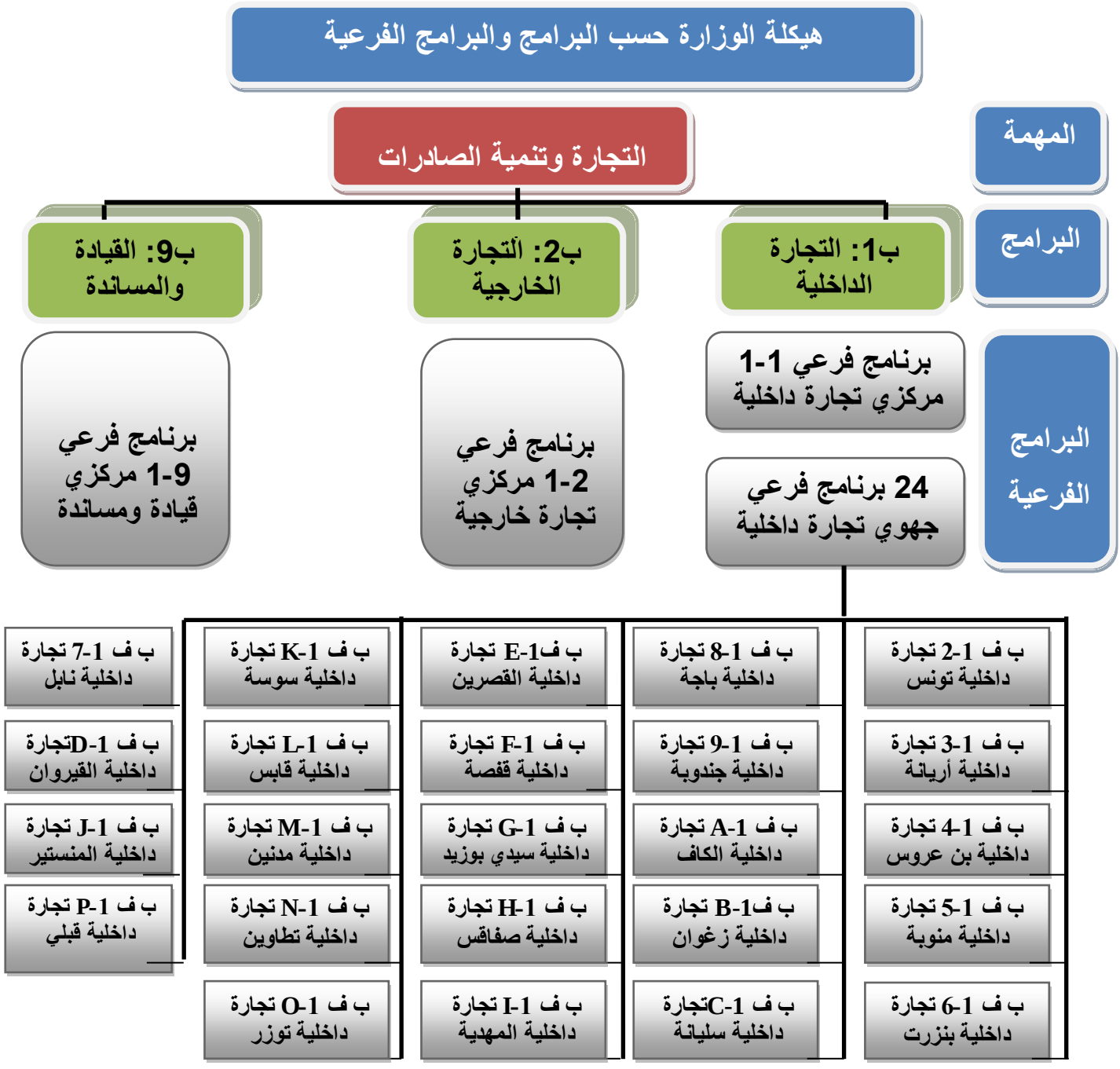

3- تقديم أهداف و مؤشرات أداء مهمة التجارة وتنمية الصادرات

جدول عدد 1:

حوصلة أهداف مهمة التجارة وتنمية الصادرات ومؤشرات الأداء

البرنامج	الأهداف	مؤشرات الاداء
البرنامج عدد1: التجارة الداخلية	**الهدف 1-1-1 :** ضمان سوق متوازن ونزيه وتعزيز حماية المستهلك	**المؤشر 1-1-1-1** : نسبة تغطية السوق من طرف جهاز المراقبة الإقتصادية
		المؤشر 1-1-1-2 : أنشطة البحوث والاعلام والتحسيس في المجال الاستهلاكي
	الهدف 1-1-2 : التصرف في نفقات الدعم وتوجيهه نحو مستحقيه	**المؤشر 1-2-1-1** : الكميات المستهلكة من المواد المدعمة
	الهدف 1-1-3 : المساهمة في تعصير التجارة مع ضمان التوازنات وتعزيز الفرص الاقتصادية للجنسين	**المؤشر 1-3-1-1** : نسبة النساء الحرفيات المسجلات في سجل الحرفيين سنويا
البرنامج عدد2: التجارة الخارجية	**الهدف 2-1-1:** تطوير المبادلات الخارجية وتعميق الاندماج الاقتصادي	**المؤشر 2-1-1-1:** تطور نسبة المبادلات التجارية مع البلدان التي تربطها مع تونس اتفاقيات تبادل تجاري حر مقارنة بالحجم الجملي للمبادلات التجارية
		المؤشر 2-1-1-2 : نسبة تنويع الصادرات من حيث المنتجات والوجهات
		المؤشر 2-1-1-3 : نسبة صاحبات المؤسسات المنتفعات ببرنامج المساندة عند التصدير في إطار برنامج تصدير +
		المؤشر 2-1-1-4 : نسبة صاحبات المؤسسات المشاركات في المعارض والتظاهرات بالخارج
	الهدف 2-1-2: حماية المنتوج الوطني و الدفاع عن الصادرات	**المؤشر 2-1-2-1 :** نسبة التقدم في إنجاز جهاز تحقيق في مجال الدفاع التجاري
		المؤشر 2-1-2-2 : نسبة العرائض المتعلقة بالدفاع التجاري مقارنة بإجمالي العرائض المقدمة
البرنامج عدد9: القيادة والمساندة	**الهدف 9-1-1:** تطوير مؤهلات الموظفين	**المؤشر 9-1-1-1** : نسبة المنتفعين بالتكوين
		المؤشر 9-1-1-2 : نسبة الاناث المنتفعات بالتكوين
	الهدف 9-1-2: تحسين التصرف في الموارد المالية	**المؤشر 9-1-2-1:** معدل إستهلاك الوقود المتعلق بسيارات المصلحة
	الهدف 9-1-3: دعم الإنخراط في الإدارة الإتصالية	**المؤشر 9-1-3-1** : تغطية الحاجيات من التجهيزات الإعلامية
		المؤشر 9-1-3-2 : التغطية الوظيفية لنظام المعلومات
	الهدف 9-1-4: تفعيل إجراءات الاصلاح الاداري وتحسين علاقة الادارة مع المواطن	**المؤشر 9-1-4-1** : نسبة التقدم في إنجاز برنامج تحسين الاستقبال
	الهدف 9-1-5: تطوير نشاط التجارة الالكترونية	**المؤشر9-1-5-1** : نسبة تطوّر عدد مواقع التجارة الالكترونية
		المؤشر 9-1-5-2: نسبة تطوّر قيمة المعاملات التجاريّة الالكترونية

4- الميزانية وبرمجة نفقات مهمة التجارة وتنمية الصادرات على المدى المتوسط:

1.4 - تقديم ميزانية مهمة التجارة وتنمية الصادرات لسنة 2021:

طبقا للقانون الاساسي للميزانية عدد 15 لسنة 2019 وللتوجيهات الواردة بمنشور السيد رئيس الحكومة عدد 16 بتاريخ 14 ماي 2020 تم اعداد مشروع ميزانية الوزارة لسنة 2021 وفق منهجية المنظور البرامجي, وقد تم ضبط جملة الإعتمادات المقترحة لميزانية مهمة التجارة لسنة 2021 في حدود 2605,500 م د مقابل 2003,707 م د إعتمادات مرسمة بقانون المالية لسنة 2020 أي بنسبة تطور في حدود 30 بالمائة (+ 601,793 م د)،

وتبلغ تقديرات الإعتمادات المقترحة لدعم المواد الأساسية نسبة92,11 بالمائة من إجمالي تقديرات نفقات الوزارة لسنة 2021 حيث تم إقتراح تخصيص إعتمادات في حدود 2400 م د لتعويض المواد الأساسية خلال سنة 2021 مقابل 1800 م د إعتمادات مرسمة بقانون المالية لسنة 2020 أي بنسبة زيادة قدرت بحوالي 33.3 بالمائة،

هذا وتستأثر مادة الحبوب بنسبة 75,17 بالمائة من إجمالي نفقات دعم المواد الأساسية، وذلك في حدود 1804 م د تليها مادة الزيت النباتي بمبلغ 290 م د (12,08 بالمائة) والحليب (نصف الدسم) بمبلغ 205 م د (8,54 بالمائة) فمادة العجين الغذائي بمبلغ 86 م د (3,58 بالمائة) ثم مادة السكر بمبلغ 10 م د (0,42 بالمائة) وأخيرا مادة الورق المدرسي بمبلغ 5 م د (0,21 بالمائة).

ودون إعتبار نفقات تعويض المواد الأساسية تقدر ميزانية مهمة التجارة وتنمية الصادرات لسنة 2021 بـ 205,5 م د مقابل 203,707 م د مرسمة بقانون المالية لسنة 2020 (بدون إحتساب نفقات دعم المواد الأساسية) أي بنسبة زيادة تقارب 0,88 بالمائة (1,793 م د).

وتستأثر إعتمادات التأجير بنسبة تقارب 23,42 بالمائة من إجمالي تقديرات نفقات مهمة التجارة وتنمية الصادرات (بدون إحتساب نفقات دعم المواد الأساسية) أي 48,130 م د والتي شهدت تطورا بنسبة تقدر بـ 0,89 بالمائة مقارنة بسنة 2020 (47,700 م د)، في حين لا تتجاوز نسبة الإعتمادات المخصصة لنفقات التسيير 5,73 بالمائة (11,770م د) من إجمالي النفقات

(بدون إحتساب نفقات دعم المواد الأساسية) والتي شهدت تطورا بنسبة 27,78 بالمائة مقارنة بسنة 2020 (8,500 م د)،

وشهدت نفقات التدخل العمومي تراجعا بنسبة 0,78 بالمائة (140,289 م د) مقارنة بميزانية 2020 (141,384 م د) والتي تمثل 68,27 بالمائة من إجمالي نفقات مهمة التجارة وتنمية الصادرات (بدون إحتساب نفقات دعم المواد الأساسية) ،

كما عرفت الإعتمادات المخصصة للاستثمار هي الاخرى تراجعا بـقيمة 1,312 م د (27,27 بالمائة) حيث تم تخصيص إعتمادات بقيمة 4,811 م د بعنوان سنة 2021 مقابل 6,123 م د مرسمة بقانون المالية لسنة 2020 ،

هذا وبالرجوع إلى تطور ميزانية مهمة التجارة وتنمية الصادرات حسب البرامج فإن برنامج التجارة الداخلية يستأثر بنسبة 93,78 بالمائة (92 بالمائة خلال سنة 2020) من إجمالي تقديرات ميزانية المهمة لسنة 2021 ويعود ذلك إلى حجم نفقات التدخل العمومي والمتمثلة أساسا في دعم المواد الأساسية (2400 م د والذي يمثل حوالي 92,11 بالمائة من إجمالي تقديرات نفقات مهمة التجارة وتنمية الصادرات لسنة 2021)، في حين تمثل الإعتمادات المقترحة لبرنامج التجارة الخارجية 5,8 بالمائة (7,4 بالمائة خلال سنة 2020) من مجموع نفقات ميزانية المهمة لسنة 2021 يليه برنامج القيادة والمساندة بنسبة 0,42 بالمائة (0,6 بالمائة خلال سنة 2020)، .

ودون إحتساب نفقات دعم المواد الأساسية (2400 م د) تتوزع ميزانية مهمة التجارة وتنمية الصادرات بين برامجها حسب النسب التالية:

- برنامج التجارة الخارجية:73,48 % (73,1% خلال سنة 2020)،
- برنامج التجارة الداخلية : 21,17 % (21,3 % خلال سنة 2020)،
- برنامج القيادة والمساندة: 5,35 % (5,6 % خلال سنة 2020).

جدول عدد 2:

توزيع ميزانية مهمة التجارة وتنمية الصادرات لسنة 2021 حسب البرامج وطبيعة النفقة (اعتمادات الدفع)

الوحدة:ألف دينار

البرامج / الأقسام	نفقات التأجير	نفقات التسيير	نفقات التدخلات	نفقات الإستثمار	نفقات العمليات المالية	المجموع
البرنامج 1 التحارة الداخلية	31390,000	6500,500	2404804,000	812,000	-	**2443506,500**
البرنامج 2 التجارة الخارجية	11120,000	2711,500	135907,000	1254,000	-	**150992,500**
البرنامج 9 القيادة والمساندة	5620,000	2558,000	78,000	2745,000	-	**11001,000**
المجموع	**48130,000**	**11770,000**	**2540789,000**	**4811,000**	-	**2605500,000**

*** دون إعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات العمومية**

رسم بياني عدد 1:

توزيع ميزانية مهمة التجارة وتنمية الصادرات لسنة 2021 حسب البرامج (اعتمادات الدفع)

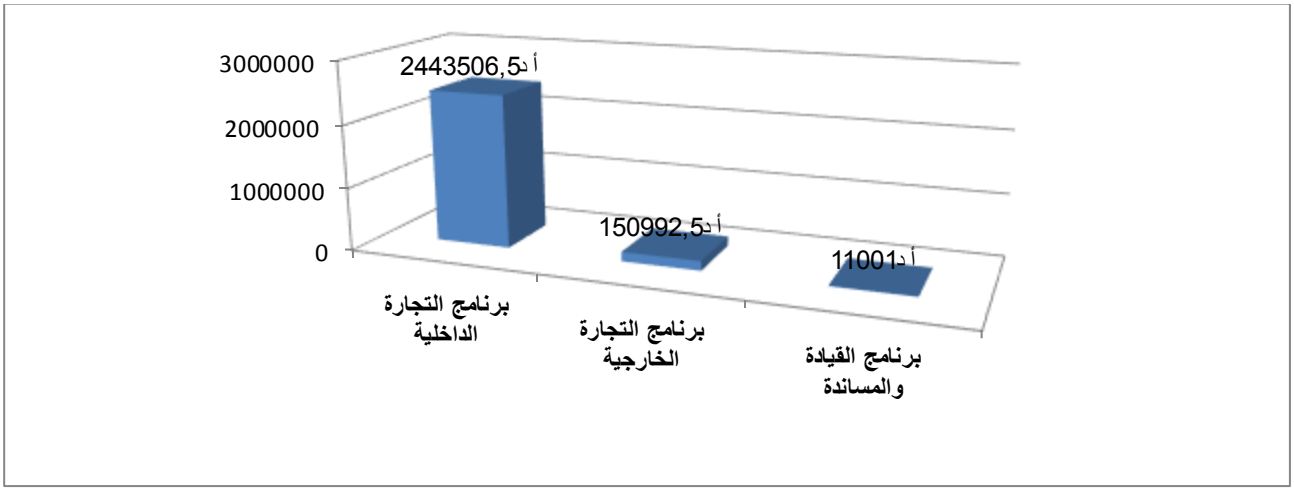

2.4 - تقديم إطار النفقات متوسط المدى (2021-2023) للمهمة:

جدول عدد 3:

إطار النفقات متوسط المدى (2021-2023) لمهمة التجارة وتنمية الصادرات:

التوزيع حسب طبيعة النفقة (اعتمادات الدفع)

الوحدة : ألف دينار

البيان	إنجازات 2017	إنجازات 2018	إنجازات 2019	ق.م 2020	تقديرات 2021	تقديرات 2022	تقديرات 2023
نفقات التأجير	35365,211	35335,632	40744,922	47700,000	48130,000	49745,000	51403,000
نفقات التسيير	7233,440	7073,602	9240,968	8500,000	11770,000	13043,000	14150,000
نفقات التدخلات	1518711,293	1792145,303	1903797,878	1941384,000	2540789,000	2551928,000	2556552,000
نفقات الإستثمار	689.657	1134.938	2077.697	5623,000	4811,000	5284,000	4895,000
نفقات العمليات المالية	0	0	0	0	0	0	0
بقية النفقات	0	0	0	0	0	0	0
المجموع دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	**1561999.601**	**1835689.475**	**1955861.465**	**2003707,000**	**2605500,000**	**2620000.000**	**2627000.000**

جدول عدد 4:

إطار النفقات متوسط المدى(2021-2023) لمهمة التجارة وتنمية الصادرات:

التوزيع حسب البرامج (اعتمادات الدفع)

الوحدة : ألف دينار

البيان		إنجازات 2017	إنجازات 2018	إنجازات 2019	ق م 2020	تقديرات 2021	تقديرات 2022	تقديرات 2023
البرنامج 1 التجارة الداخلية		1519761,311	1777897,194	1829686,683	1843201,200	2443506,500	2464297,000	2475798,000
البرنامج 2 التجارة الخارجية	المجموع دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	34762,634	50323,708	116333,646	148919,200	150992,500	143077,000	137287,000
	المجموع باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	36102,634	52224,708	118533,646	151419,200	153792,500	145977,000	140287,000
البرنامج 9 القيادة والمساندة		7475,656	7468,573	9841,136	11586,000	11001,000	12626,000	13915,000
المجموع دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات		1561999.601	1835689.475	1955861.465	2003707,000	2605500,000	2620000.000	2627000.000

المحور الثاني : تقديم برامج المهمة

برنامج التجارة الداخلية

رئيس البرنامج

"السيدة كريمة الهمامي" المديرة العامة للجودة والتجارة الداخلية والحرف والخدمات

تولت مهامها إبتداءا من تاريخ 04 أكتوبر 2018

1- تقديم البرنامج واستراتيجيته:

•خارطة برنامج التجارة الداخلية

تتكون خارطة برنامج التجارة الداخلية من 25 برنامجا فرعيا و 28 وحدة عملياتية كالتالي :

- برنامج فرعي مركزي يحتوي على عدد 4 وحدات عملياتية،
- 24 برنامج فرعي جهوي يحتوي كل برنامج فرعي على وحدة عملياتية واحدة.
- 06 فاعلين عموميين.

البرنامج الفرعي المركزي تجارة داخلية

الوحدات العملياتية

الوحدة العملياتية 1	الوحدة العملياتية 2	الوحدة العملياتية 3	الوحدة العملياتية 4
1-الإدارة العامة للمنافسة والأبحاث الإقتصادية 2-الإدارة العامة للجودة والتجارة الداخلية والحرف والخدمات 3-وحدة التصرف حسب الأهداف لتأهيل مسالك التوزيع	1-وحدة دعم المواد الأساسية	1-مجلس المنافسة	1-المعهد الوطني للإستهلاك

24 برنامج فرعي جهوي تجارة داخلية

البرنامج الفرعي	الوحدات العملياتية
برنامج فرعي جهوي تجارة داخلية 1-2- تونس	الادارة الجهوية للتجارة بتونس
برنامج فرعي جهوي تجارة داخلية 1-3- أريانة	الادارة الجهوية للتجارة بأريانة
برنامج فرعي جهوي تجارة داخلية 1-4- بن عروس	الادارة الجهوية للتجارة ببن عروس
برنامج فرعي جهوي تجارة داخلية 1-5- منوبة	الادارة الجهوية للتجارة بمنوبة
برنامج فرعي جهوي تجارة داخلية 1-6- بنزرت	الادارة الجهوية للتجارة ببنزرت
برنامج فرعي جهوي تجارة داخلية 1-7- نابل	الادارة الجهوية للتجارة بنابل
برنامج فرعي جهوي تجارة داخلية 1-8- باجة	الادارة الجهوية للتجارة بباجة
برنامج فرعي جهوي تجارة داخلية 1-9- جندوبة	الادارة الجهوية للتجارة بجندوبة
برنامج فرعي جهوي تجارة داخلية 1-A- الكاف	الادارة الجهوية للتجارة بالكاف
برنامج فرعي جهوي تجارة داخلية 1-B- زغوان	الادارة الجهوية للتجارة بزغوان
برنامج فرعي جهوي تجارة داخلية 1-C- سليانة	الادارة الجهوية للتجارة بسليانة
برنامج فرعي جهوي تجارة داخلية 1-D- القيروان	الادارة الجهوية للتجارة بالقيروان
برنامج فرعي جهوي تجارة داخلية 1-E- القصرين	الادارة الجهوية للتجارة بالقصرين
برنامج فرعي جهوي تجارة داخلية 1-F- قفصة	الادارة الجهوية للتجارة بقفصة
برنامج فرعي جهوي تجارة داخلية 1-G- سيدي بوزيد	الادارة الجهوية للتجارة بسيدي بوزيد
برنامج فرعي جهوي تجارة داخلية 1-H- صفاقس	الادارة الجهوية للتجارة بصفاقس
برنامج فرعي جهوي تجارة داخلية 1-I- المهدية	الادارة الجهوية للتجارة بالمهدية
برنامج فرعي جهوي تجارة داخلية 1-J- المنستير	الادارة الجهوية للتجارة بالمنستير
برنامج فرعي جهوي تجارة داخلية 1-K- سوسة	الادارة الجهوية للتجارة بسوسة
برنامج فرعي جهوي تجارة داخلية 1-L- قابس	الادارة الجهوية للتجارة بقابس
برنامج فرعي جهوي تجارة داخلية 1-M- مدنين	الادارة الجهوية للتجارة بمدنين
برنامج فرعي جهوي تجارة داخلية 1-N- تطاوين	الادارة الجهوية للتجارة بتطاوين
برنامج فرعي جهوي تجارة داخلية 1-O- توزر	الادارة الجهوية للتجارة بتوزر
برنامج فرعي جهوي تجارة داخلية 1-P- قبلي	الادارة الجهوية للتجارة بقبلي

الفاعلين العموميين

الديوان التونسي للتجارة	شركةأسواق الجملة	شركة اللحوم
شركة معرض نابل	شركة أسواق الإنتاج بالوسط	الوكالة الوطنية للمترولوجيا

•إستراتيجية برنامج التجارة الداخلية

يتعلق برنامج التجارة الداخلية بصورة عامة بتنظيم السوق من حيث تكريس آليات ناجعة لضمان انتظامية التزويد ومراقبة شفافية المعاملات التجارية وذلك بالسهر على احترام الأسعار والهوامش المحددة وترشيد الدعم وتوجيهه نحو مستحقيه، وتكثيف الرقابة للتصدي لمختلف الممارسات المخلة بالمنافسة ولحماية المصالح الإقتصادية للمستهلك وضمان سلامته إلى جانب إعادة تأهيل مسالك التوزيع وتنظيم بعض الأنشطة التجارية.

ولتكريس المبادئ التي نص عليها الدستور فيما يتعلق بالإنصاف والمساواة المرتبطة بالنوع الإجتماعي خاصة الفصل 46 منه والذي ينص على أن الدولة "تضمن تكافئ الفرص بين الرجل والمرأة في تحمل مختلف المسؤوليات وفي جميع المجالات وتسعى إلى تحقيق التناصف بين المرأة و الرجل..."، وتفعيلا لأحكام الفصل 18 من القانون الأساسي للميزانية الذي أكد على وجوب توزيع الإعتمادات المرصودة لنفقات وميزانية الدولة حسب مهمات على أساس أهداف ومؤشرات تكرس مقاربة المساواة وتضمن تكافؤ الفرص بين النساء والرجال وتطبيقا لأحد أهداف التنمية المستدامة المتمثل في تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات دون كفالة حقوقا متساوية في الموارد الاقتصادية فقد تم العمل على إدراج هدف استراتيجي جديد يتمثل في العمل على المساهمة في تطوير النسيج التجاري وتعزيز الفرص الإقتصادية للجنسين.

وترتكز إستراتيجية برنامج التجارة الداخلية في المحاور الإستراتيجية التالية:

•ضمان السير العادي للسوق والتحكم في الأسعار وتعزيز حماية المستهلك عبر:

- متابعة إنتظامية تزويد البلاد من المواد الحساسة بالإعتماد على الإنتاج الوطني والتدخل في حالات تسجيل نقص،
- المساهمة في الحفاظ على القدرة الشرائية للمستهلك من خلال التحكم في الأسعار بترشيد الزيادات في المواد المؤطرة والتدخل والمتابعة في حالات الزيادات الغير قانونية.
- تنفيذ سياسة دعم المواد الأساسية و الحرص على توجيهه نحو مستحقيه،
- المساهمة في المحافظة على مناخ أعمال محفز للمبادرة بالحد من الممارسات المخلة بالمنافسة وغير مشروعة،

- تعزيز منظومة حماية وتوعية المستهلك،

- **المساهمة في دفع النمو الاقتصادي وتطوير النسيج التجاري والحرفي عبر:**

- مواصلة إنجاز برنامج تأهيل مسالك التوزيع ومتابعة تنفيذه،
- تعصير التجارة مع ضمان التوازن بين التجارة الصغرى والكبرى،
- مساهمة الحرف الصغرى في تعزيز الفرص الاقتصادية للجنسين.

2- أهداف ومؤشرات قيس الأداء الخاصة بالبرنامج:

2-1- تقديم أهداف ومؤشرات قيس أداء البرنامج:

يشمل برنامج التجارة الداخلية على هدفين إستراتيجيين و أربعة مؤشرات لقيس الاداء :

الاهداف	مؤشرات قيس الاداء
الهدف 1-1-1 : ضمان سوق متوازن ونزيه وتعزيز حماية المستهلك	**المؤشر 1-1-1-1** : نسبة تغطية السوق من طرف جهاز المراقبة الإقتصادية
	المؤشر 1-1-1-2 : أنشطة البحوث والاعلام والتحسيس في المجال الاستهلاكي
الهدف 1-1-2 : التصرف في نفقات الدعم وتوجيهه نحو مستحقيه	**المؤشر 1-1-2-1** : الكميات المستهلكة من المواد المدعمة
الهدف 1-1-3: المساهمة في تعصير التجارة مع ضمان التوازنات وتعزيز الفرص الإقتصادية للجنسين.	**المؤشر 1-1-3-1:** نسبة النساء الحرفيات المسجلات في سجل الحرفيين سنويا.

2-1-1- الهدف 1-1-1 ضمان سوق متوازن ونزيه وتعزيز حماية المستهلك:

يتعلق هذا الهدف بـ :

- المساهمة في الحفاظ على القدرة الشرائية للمستهلك من خلال التحكم في الأسعار بترشيد الزيادات في المواد المؤطرة والتدخل والمتابعة في حالات الزيادات الغير قانونية.
- مواصلة سياسة دعم المواد الأساسية وتوجيهه نحو مستحقيه،
- المساهمة في تنقية مناخ الأعمال من الممارسات المخلة بالمنافسة وغير مشروعة،

●تعزيز منظومة حماية المستهلك من خلال دفع وتحسين أداء عمل جهاز المراقبة الاقتصادية وتواجدها بالسوق والعمل على توعيته من خلال إرساء منظومة الاستهلاك المسؤول والمستدام وذلك بإعداد خطة اتصالية تتضمن محاور علمية وفنية وقانونية ذات العلاقة بالشأن الاستهلاكي واعتماد التكنولوجيات الحديثة لاستهداف كافة المستهلكين المحتملين وإنجاز اتفاقيات مع منظمات المجتمع المدني وهياكل وطنية ودولية الناشطة والفاعلة في المسائل الاستهلاكية.

جدول عدد1

الجدول الزمني لمؤشرات الهدف1-1-1

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات			2020	تقديرات		
		2017	2018	2019		2021	2022	2023
لمؤشر 1.1.1.1: نسبة تغطية السوق من طرف جهاز المراقبة الإقتصادية	نسبة	53	61.98	60	61	65	68	70
المؤشر 1-1-1-2 : أنشطة البحوث والاعلام والتحسيس في المجال الاستهلاكي	نسبة	140	127.5	93	82.5	92.2	100	-

2-1-2- الهدف 1-1-2 التصرف في نفقات الدعم وتوجيهه نحو مستحقيه:

بالتوازي مع مواصلة سياسة دعم المواد الاستهلاكية الأساسية، سيتم التركيز على ترشيد مستوى نفقات الدعم وتوجيهه نحو مستحقيه وذلك من خلال مواصلة العمل على تنظيم ومراقبة مسالك توزيع المواد المدعمة وتطوير العمل الرقابي المشترك ويتم قياس ذلك، بصفة نسبية، من خلال التحكم في الكميات السنوية المستهلكة من مادتي الفرينة والزيت النباتي المدعمة.

جدول عدد2:

الجدول الزمني لمؤشرات الهدف1-1-2

الهدف 1-1-2التصرف في الدعم وتوجيهه نحو مستحقيه	مؤشرات قيس الأداء	الوحدة	إنجازات			2020	تقديرات		
			2017	2018	2019		2021	2022	2023
	المؤشر 1-1-2-1: نسبة تطور الكميات المدعمة من **مادة الفرينة الموجهة لصنع الخبز PS**	**مليون قنطار**	6,6	6,47	6,38	**6,5**	6,5	6,5	6,5
	كميات الزيت النباتي المدعم	**ألف طن**	165	162	152	**174**	174	174	174

2-1-3- الهدف 1-1-3 المساهمة في تعصير التجارة مع ضمان التوازنات وتعزيز الفرص الإقتصادية للجنسين

في إطار إدماج النوع الاجتماعي في عملية التنمية عموما والميزانية خصوصا من خلال تفعيل أحكام الفصل 18 من القانون الأساسي للميزانية الذي أكد على وجوب توزيع الإعتمادات المرصودة لنفقات وميزانية الدولة حسب مهمات على أساس أهداف ومؤشرات تكرس مقاربة المساواة وتضمن تكافؤ الفرص بين النساء والرجال وتطبيقا لأحد أهداف التنمية المستدامة المتمثل في تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات دون كفالة حقوقا متساوية في الموارد الاقتصادية، تم ضبط هدف ضمن إستراتيجية برنامج التجارة الداخلية يتعلق في جزء منه بدفع الإندماج الاقتصادي للمرأة في قطاع الحرف الصغرى لدعم إستفادة المرأة من الأنشطة والبرامج والمشاريع التي تمكنها من الإنخراط أكثر في المنظومة الاقتصادية ودفع التنمية.

جدول عدد3

الجدول الزمني لمؤشرات الهدف1-1-3

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات			2020	تقديرات		
		2017	2018	2019		2021	2022	2023
المؤشر 1-1-3-1 : نسبة النساء الحرفيات المسجلات في سجل الحرفيين سنويا	%	33	46	50	**52**	54	56	58

2-2- تقديم أنشطة برنامج التجارة الداخلية :

جدول عدد4:

بيان الأنشطة و التدخلات لبرنامج التجارة الداخلية

الاهداف	المؤشرات	تقديرات المؤشرات لسنة 2021	التدخلات	الأنشطة	تقديرات الاعتمادات للأنشطة لسنة 2021
الهدف 1.1.1: ضمان سوق متوازن ونزيه وتعزيز حماية المستهلك	المؤشر 1.1.1.1: نسبة تغطية السوق من طرف أعوان المراقبة الإقتصادية	%65	– تكثيف الحملات الوطنية والاقليمية والمحلية – الرفع من مدة تواجد أعوان المراقبة بالسوق وتحديدها بفترة زمنية مسبقة صلب الأذون بمهمة – توسيع مجالات العمل الرقابي إلى القطاعات الخدماتية – تكثيف المراقبة على المواقع الالكترونية والواب – تعزيز الامكانيات البشرية عبر إعادة التوظيف – تنظيم دورات تكوينية حول المنافسة لفائدة شبكة المنافسة بمركز التكوين بالوزارة – تعزيز الجهاز المكلف بالبحث في مجال الممارسات المخلة بالمنافسة في إطار إعادة التوظيف – متابعة تنفيذ قرارات مجلس المنافسة	– إقتناء معدات لمراقبة الجودة – دراسة جدوى إنجاز القسط الثاني من البرنامج الوطني لتاهيل مسالك توزيع منتوجات الفلاحة والصيد البحري (دراسة جديدة)	30 ألف دينار 547 ألف دينار

	المؤشر 2.1.1.1: أنشطة البحوث والاعلام والتحسيس في المجال الاستهلاكي	%92.2		إجراء بحوث حول الاستهلاك: •إستهلاك اللحوم •إستهلاك الخبز •مستوى إرتحال الدهون من الاواني إلى المستحضرات الغذائية دراسة حول واقع القدرة الشرائية في تونس	160 ألف دينار
الهدف 2.1.1: التصرف في نفقات الدعم وتوجيهه نحو مستحقيه	المؤشر 1.2.1.1: الكميات المستهلكة من المواد المدعمة	6.5 م ق (فرينة) 174 ألف طن (زيت نباتي)	-مزيد تعميق الدراسات حول المنظومة الإعلامية الخاصة بمتابعة مبيعات المطاحن من الفرينة بهدف تطويرها لتشمل برمجة الزيارات الميدانية ومعالجة المحاضر. - التعمق في دراسة إمكانية نفاذ المخابز للتطبيقة الإعلامية، وتمكينها من تسجيل طلبياتها من الفرينة مسبقا بما يمكن من مزيد التحكم في الكميات المروجة من فرينة الخبز. - بهدف تحسين آداء التطبيقة الخاصة بمتابعة توزيع حصص الزيت النباتي المدعم،تم الاتفاق مع المهنة على موافاة وحدة تعويض المواد الأساسية بملاحظاتها ومقترحاتها. - إعادة النظر لاحقا في الحصص الممنوحة لمختلف وحدات التعليب، وذلك على أسس ومعايير علمية دقيقة،		

			وعلى إثر إجراء مسح ميداني لمختلف الوحدات بالتنسيق مع المركز الفني للصناعات الغذائية ووزارة الصناعة والمؤسسات الصغرى والمتوسطة، والنظر في إطار اللجنة المكلفة بمتابعة توزيع مادتي الفرينة المخصصة لصنع الخبز والزيت النباتي في إمكانية الاستغناء عن الرمز الإداري لتجار المواد الغذائية بالجملة وإخضاعهم لنظام الحصص على غرار ما هو معمول به بالنسبة للمخابز المصنفة. • الشروع في تنفيذ مخططي العمل للتحكم في المخاطر المتعلقين بالمسار التسلسلي "دعم مادة الحبوب" والمسار التسلسلي "دعم مادة الزيت النباتي" وذلك بعد المصادقة عليهما من قبل اللجنة الميزانية.			
الهدف3.1.1 المساهمة في تعصير التجارة مع ضمان التوازنات وتعزيز الفرص الإقتصادية للجنسين.	المؤشر 1-1-3-1: نسبة النساء الحرفيات المسجلات في سجل الحرفيين سنويا	%54	- التنسيق مع القباضات المالية للمطالبة بوصل التسجيل عند فتح الباتيندة.(إصدار منشور مشترك بين وزيري التجارة والمالية) - دعوة غرف التجارة والصناعة للقيام بحملات تحسيسية للنساء الحرفيات للتسجيل في سجل الحرفيين - التنسيق مع الجمعية المهنية للبنوك والمؤسسات المالية قصد تمكين الحرفيات من التمويل. التنسيق مع وزارة التكوين المهني والتشغيل لتشجيع العنصر النسائي للتكوين في الأنشطة الحرفية.		

3- نـفـقـات برنـامج التجارة الداخلية :

3-1- ميزانية برنـامج التجارة الداخلية :

تبلغ النفقات الخاصة ببرنامج التجارة الداخلية 2443506,500 ألف دينار وتتوزع كما يلي:

- **نفقات التأجير** : 31390,000 ألف دينار،
- **نفقات التسيير** : 6500,500 ألف دينار،
- **نفقات التدخلات** : 2404804,000 ألف دينار،
- **نفقات الاستثمار** : 812,000 ألف دينار.

ويمثل برنامج التجارة الداخلية حوالي 93,78 بالمائة من إجمالي تقديرات مشروع ميزانية مهمة التجارة وتنمية الصادرات بإعتبار نفقات دعم المواد الاساسية وحوالي 21,17 بالمائة من إجمالي تقديرات مشروع ميزانية مهمة التجارة دون إعتبار نفقات دعم المواد الاساسية والتي تقدر بـ 2400 م د ،

هذا وتمثل نفقات تأجير البرنامج نسبة 1,28 بالمائة من إجمالي نفقات البرنامج بإعتبار نفقات الدعم و 72,15بالمائة دون نفقات الدعم، بينما تمثل نفقات التسيير نسبة 0,26 بالمائة من إجمالي نفقات البرنامج بإعتبار نفقات الدعم و 14,94 بالمائة دون نفقات الدعم ، وتمثل نفقات الاستثمار نسبة 0,033 بالمائة من إجمالي نفقات البرنامج بإعتبار نفقات الدعم و 1,86 بالمائة دون نفقات الدعم، أما بالنسبة لنفقات التدخلات فهي تمثل نسبة 0,18 بالمائة دون إعتبار نفقات الدعم و98,41 بالمائة بإعتبار نفقات الدعم.

جدول عدد 1:

ميزانية برنامج التجارة الداخلية حسب طبيعة النفقة*

(اعتمادات الدفع)

الوحدة:ألف دينار

البيان	إنجازات 2019	ق م 2020	تقديرات 2021	الفارق	النسبة (%)
نفقات التأجير	24720.415	30608.000	31390,000	782,000	% 2,55
نفقات التسيير	4394.732	4303.000	6500,500	2197,500	% 51.06
نفقات التدخلات	1800453.859	1807424.200	2404804,000	597379,800	%33,05
نفقات الاستثمار	117.677	866.000	812,000	-54,000	% 6.23-
نفقات العمليات المالية	-	-	-	-	-
بقية النفقات	-	-	-	-	-
المجموع	**1829686.683**	**1843201.200**	**2443506,500**	**600305,300**	**% 32,56**

* دون إعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات العمومية

رسم بياني عدد 1

توزيع مشروع ميزانية برنامج التجارة الداخلية لسنة 2020 حسب طبيعة النفقة

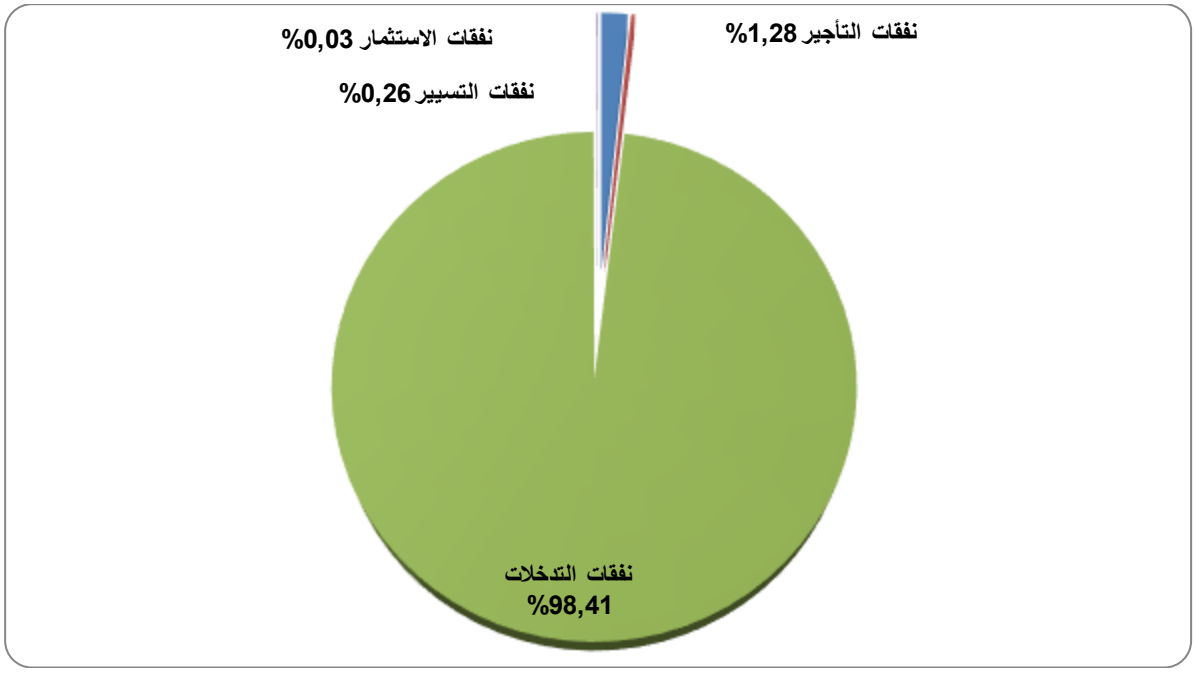

جدول عدد2:

ميزانية برنامج التجارة الداخلية حسب مآل النفقة

"حسب البرامج الفرعية و الأنشطة"

الوحدة:ألف دينار

بيان البرنامج	الأنشطة	إنجازات 2019	قانون المالية 2020 (1)	تقديرات 2021 (2)	نسبة التطوّر 2020-2021 المبلغ (2)-(1)	نسبة التطوّر 2020-2021 النسبة % ((2) -(1))/(1)
البرامج الفرعية المركزية	الأنشطة المركزية					
برنامج فرعى 1 تجارة داخلية مركزي	تنظيم مسالك التوزيع ومراقبة السوق	7602,415	16748,000	15372,500	-1375,500	%8,21-
	دعم المواد الاساسية	1800300,445	1800378,000	2400336,000	599958,000	%33,32
	مراقبة وتعديل السير التنافسي للاسواق	2293,375	2070,000	2165,000	95	%4,59
	التوعية وتنمية ثقافة الاستهلاك	530,160	703,000	788,000	55	%12,09
مجموع البرامج الفرعية المركزية والأنشطة		**1810726.395**	**1819899,000**	**2418661,500**	**598762,500**	**% 32.9**
البرامج الفرعية الجهوية تجارة داخلية	الأنشطة الجهوية					
ب – ف جهوي 1-2 تجارة داخلية تونس	تنظيم مسالك التوزيع ومراقبة السوق	1181.179	1395.219	1646.702	251,483	15,27%
ب – ف جهوي 1-3 تجارة داخلية أريانة	تنظيم مسالك التوزيع ومراقبة السوق	987.206	1169.625	1262.537	92,912	7,36%
ب – ف جهوي 1-4 تجارة داخلية بن عروس	تنظيم مسالك التوزيع ومراقبة السوق	1022.288	1187.020	1182.044	-4,976	-0,42%
ب – ف جهوي 1-5 تجارة داخلية منوبة	تنظيم مسالك التوزيع ومراقبة السوق	861.270	1100.470	1188.740	88,27	7,43%
ب – ف جهوي 1-6 تجارة داخلية بنزرت	تنظيم مسالك التوزيع ومراقبة السوق	1104.284	1215.320	1276.607	61,287	4,80%
ب – ف جهوي 1-7 تجارة داخلية نابل	تنظيم مسالك التوزيع ومراقبة السوق	1038.198	1231.593	1285.919	54,326	4,22%
ب – ف جهوي 1-8 تجارة داخلية باجة	تنظيم مسالك التوزيع ومراقبة السوق	606.805	743.220	778.034	34,814	4,47%
ب – ف جهوي 1-9 تجارة داخلية جندوبة	تنظيم مسالك التوزيع ومراقبة السوق	704.302	865.858	907.055	41,197	4,54%
ب – ف جهوي 1-A تجارة داخلية الكاف	تنظيم مسالك التوزيع ومراقبة السوق	642.806	825.920	835.240	9,32	1,12%
ب – ف جهوي 1-B تجارة داخلية زغوان	تنظيم مسالك التوزيع ومراقبة السوق	368.163	533.172	544.064	10,892	2,00%
ب – ف جهوي 1-C تجارة داخلية سليانة	تنظيم مسالك التوزيع ومراقبة السوق	477.795	603.012	609.942	6,93	1,14%

ب – ف جهوي 1–D تجارة داخلية القيروان	تنظيم مسالك التوزيع ومراقبة السوق	756.926	923.398	926.378	2,98	0,32%
ب – ف جهوي 1–E تجارة داخلية القصرين	تنظيم مسالك التوزيع ومراقبة السوق	1209.532	1488.270	1581.408	93,138	5,89%
ب – ف جهوي 1–F تجارة داخلية قفصة	تنظيم مسالك التوزيع ومراقبة السوق	1148.341	1264.373	1306.915	42,542	3,26%
ب – ف جهوي 1–G تجارة داخلية سيدي بوزيد	تنظيم مسالك التوزيع ومراقبة السوق	770.184	860.920	1016.940	156,02	15,34%
ب – ف جهوي 1–H تجارة داخلية صفاقس	تنظيم مسالك التوزيع ومراقبة السوق	1008.826	1180.25	1369.880	189,55	13,84%
ب – ف جهوي 1–I تجارة داخلية المهدية	تنظيم مسالك التوزيع ومراقبة السوق	746.013	931.692	960.303	28,611	2,98%
ب – ف جهوي 1–J تجارة داخلية المنستير	تنظيم مسالك التوزيع ومراقبة السوق	617.208	726.650	826.391	99,741	12,07%
ب – ف جهوي 1–K تجارة داخلية سوسة	تنظيم مسالك التوزيع ومراقبة السوق	1249.814	1382.421	1400.208	17,787	1,27%
ب – ف جهوي 1–L تجارة داخلية قابس	تنظيم مسالك التوزيع ومراقبة السوق	697.061	837.520	996.306	158,786	15,94%
ب – ف جهوي 1–M تجارة داخلية مدنين	تنظيم مسالك التوزيع ومراقبة السوق	572.720	807.707	866.395	58,688	6,77%
ب – ف جهوي 1–N تجارة داخلية تطاوين	تنظيم مسالك التوزيع ومراقبة السوق	561.011	666.920	614.453	-52,467	-8,54%
ب – ف جهوي 1–O تجارة داخلية توزر	تنظيم مسالك التوزيع ومراقبة السوق	697.775	788.070	773.783	-14,24	-1,84%
ب – ف جهوي 1–P تجارة داخلية قبلي	تنظيم مسالك التوزيع ومراقبة السوق	430.883	595.380	689.766	94,386	13,68%
مجموع البرامج الفرعية الجهوية والأنشطة		**18960.288**	**23302.200**	**24845,000**	**1542,8**	**1542,8**
مجموع البرنامج		**1829686.683**	**1843201.200**	**2443506,500**	**600305,5**	**600305,5**

* دون إعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات العمومية.

رسم بياني عدد 2

توزيع مشروع ميزانية برنامج التجارة الداخلية لسنة 2021 حسب البرامج الفرعية

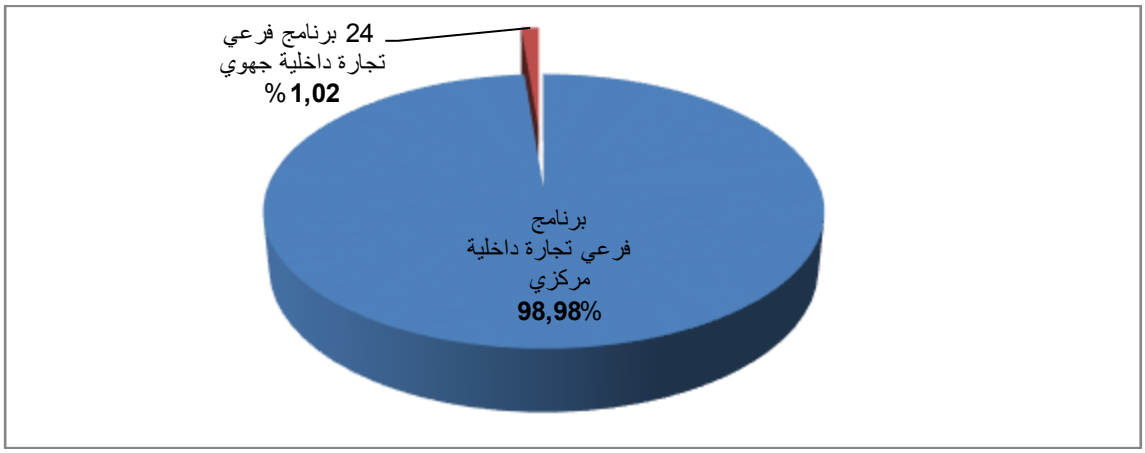

2.3- إطار النفقات متوسط المدى 2021-2023 لبرنامج التجارة الداخلية:

جدول عدد3:

إطار النفقات متوسط المدى (2021-2023) لبرنامج التجارة الداخلية

التوزيع حسب طبيعة النفقة(اعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

البيان	إنجازات 2018	إنجازات 2019	ق م 2020	تقديرات 2021	تقديرات 2022	تقديرات 2023
نفقات التأجير	21648,531	24720,415	30608,000	31390,000	32090,000	32800,000
نفقات التسيير	3406,725	4394,732	4303,000	6500,500	6880,000	7270,000
نفقات التدخلات	1752740,125	1800453,859	1807424,200	2404804,000	2424672,000	2435183,000
نفقات الإستثمار	101,813	117,677	866,000	812,000	655, 000	545, 000
نفقات العمليات المالية	-	-	-	-	-	-
بقية النفقات	-	-	-	-	-	-
المجموع دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	1777897,194	1829686,683	1843201,200	2443506,500	2 464297,000	2475798,000

برنامج التجارة الخارجية

رئيس البرنامج

" السيد محمد بوسعيد " المدير العام للتجارة الخارجية

تولى مهامه إلى غاية 1 سبتمبر 2020

1- تقديم البرنامج واستراتيجيته:

- **خارطة برنامج التجارة الخارجية**

تتكون خارطة برنامج التجارة الخارجية من :

- برنامج فرعي مركزي يحتوي على 01 وحدة عملياتية،
- 09 فاعلين عموميين.

البرنامج الفرعي المركزي تجارة خارجية

الوحدات العملياتية

الوحدة العملياتية 1

1-الإدارة العامة للتجارة الخارجية

2-الإدارة العامة للتعاون الاقتصادي والتجاري

3-وحدة تنسيق ومتابعة البرنامج الثالث لتنمية الصادرات

4-وحدة التصرف حسب الاهداف لتأمين كتابة المجلس الوطني للخدمات وتأهيل قطاع الخدمات

5-وحدة التصرف حسب الاهداف لإنجاز منطقة تجارية ولوجستية بين قردان

الفاعلين العموميين

مركز النهوض بالصادرات	غرفة التجارة والصناعة لتونس	غرفة التجارة والصناعة للشمال الشرقي
غرفة التجارة والصناعة للشمال الغربي	غرفة التجارة والصناعة للوطن القبلي	غرفة التجارة والصناعة للوسط
غرفة التجارة والصناعة لصفاقس	غرفة التجارة والصناعة للجنوب الشرقي	غرفة التجارة والصناعة للجنوب الغربي

ترتكز إستراتيجية وزارة التجارة في إطار برنامج التجارة الخارجية على مزيد تعميق مقومات الاندماج الاقتصادي والتجاري للبلاد التونسية في محيطها العالمي والإقليمي ضمن إطار واضح مدعم بمجموعة من التشريعات والتراتيب والإصلاحات الهيكلية مع المحافظة على خصوصية النسيج الصناعي المحلي وتطوير القدرة التنافسية للمنتوج الوطني وتمتيعه بالحوافز والتشجيعات التي تضمن له حدا أدنى من القدرات الترويجية على مستوى الأسواق التصديرية القديمة والجديدة،

حيث تسعى الوزارة الى:

- تطوير اليات حماية المنتوج الوطني من الممارسات غير المشروعة عند التوريد على غرار الإجراءات الوقائية ومكافحة الدعم المحظور والاغراق والضغط على الميزان التجاري من حيث التقليص من نسبة المواد الاستهلاكية ذات الخصوصية الكمالية وترشيد الواردات في اتجاه الحد الأدنى الممكن،
- تحسين الإحاطة بالصناعيين المحليين من خلال تطوير منظومة الاتصال والتظلم لدى مصالح الإدارة العامة للتجارة الخارجية وذلك بإقحام نظام الخدمات عن بعد ونقطة اعلام واتصال بالإدارة العامة للتجارة الخارجية إضافة الى احداث خط أخضر على ذمة المتعاملين الاقتصاديين،
- تدعيم الطابع اللامادي للوثائق الإدارية وذلك بتحقيق التعامل اللامادي الكامل مع رخص التجارة الخارجية وبطاقات الاعلام في إطار تيسير إجراءات التجارة الخارجية،
- إعادة هيكلة الإدارة العامة للتجارة الخارجية على ضوء المستجدات الجديدة الطارئة على الساحة العالمية وذلك من خلال بعث هياكل جديدة تعنى بمجاراة نسق هذه المستجدات وفق التوصيات المنبثقة عن الاجتماع الأول للمجلس الأعلى للتصدير،
- إرساء أنظمة يقظة لتتبع ورصد المؤشرات المتعلقة بميدان تدخل الإدارة العامة للتجارة الخارجية (واردات المنتجات التي لها نظير مصنع محليا، واردات المواد الاستهلاكية....)،
- تطوير التشريعات المتعلقة بالتجارة الخارجية وتأمين حد أدنى من الانسجام بينها،

- تعزيز العلاقات والشراكات داخل تونس وخارجها بتكثيف المشاركة في المعارض والصالونات والتظاهرات الاستثنائية وتنظيم اللقاءات المهنية المتخصصة،
- المساندة الفنية والمالية للمؤسسات التصديرية من خلال الية صندوق النهوض بالصادرات والية تصدير+ ضمن البرنامج الثالث لتنمية الصادرات،
- توسيع شبكة التمثيل التجاري ببلدان افريقيا جنوب الصحراء،

يلاحظ في هذا الصدد أن استراتيجية البرنامج تقوم أساسا على التشجيع المستمر للتصدير سواء من خلال محاولة تنويع قاعدة الجهاز التصديري ليشمل أكثر ما يمكن من القطاعات والمؤسسات المحققة لصادرات ذات قيمة مضافة عبر اليات المساندة والمرافقة والدعم أو عبر التخفيف من حدة الارتباط بمنطقة اليورو كوجهة أساسية للصادرات التونسية عبر تدعيم الانخراط في التجمعات الاقتصادية الإقليمية والدولية ومزيد ابرام اتفاقيات للتبادل التجاري الحر بين تونس وبلدان جديدة.

- **<u>الإشكاليات:</u>**

تظل هذه الاستراتيجية محكومة في الأساس بتوفر مجموعة من العناصر أهمها: العوامل اللوجستية المتمثلة أساسا في النقل علاوة على محدودية القدرات التنافسية لأغلب المؤسسات المصدرة والتي هي في الغالب مؤسسات صغرى ومتوسطة.

كما أن التغيير الذي طبع نشاط نسبة كبيرة من المؤسسات التي تحولت من مؤسسات مصنعة الى مؤسسات موردة نتيجة عدم قدرتها على المزاحمة ومنافسة المنتجات الموردة ونتيجة عدم اتخاذ إجراءات ضرورية لحمايتها سابقا أدت الى احتداد عجز الميزان التجاري.

كما يلاحظ في هذا الصدد أن المعايير الأساسية التي يرتكز عليها برنامج التجارة الخارجية هي معايير موضوعية توفر الإحاطة بالمؤسسة بمجرد نشأتها وبقطع النظر عمن أنشأها باعتبارها ترتكز على وجود قانوني ونشاط ومنتوج قابل للترويج ولا تتضمن تمييزا على أساس معين. فالانتفاع بأغلب البرامج أو الأنشطة المدرجة بالبرنامج متاح بمجرد توفر تلك الشروط.

علاوة على ذلك فان الكثير من المشاريع والبرامج التي كان من المؤمل إنجازها أو اقتراحها في إطار هذا البرنامج كالتطبيقات الإعلامية والرقمنة والنفاذ الى قواعد البيانات الوطنية والدولية وقع التخلي عنها اعتبارا لمحدودية التمويلات المسندة للبرنامج.

- **المحاور الاستراتيجية للبرنامج:**

- مزيد تدعيم الصادرات التونسية وتنويعها ،
- المساهمة في تحسين مناخ الأعمال سواء من خلال تنشيط الاستثمار الداخلي أو استقطاب الاستثمار عبر تسهيل إجراءات التجارة الخارجية وتذليل العوائق غير التعريفية ،
- تعصير الترسانة القانونية المتعلقة بالتجارة الخارجية وفق المعايير الدولية،
- التصدي للممارسات غير المشروعة عند التوريد والدفاع عن الصادرات التونسية لدى الهياكل التي لها النظر،
- الانفتاح على أسواق جديدة وتوفير ميزات تفاضلية للمنتوج التونسي .

2- أهداف ومؤشرات قيس الأداء المتعلقة ببرنامج التجارة الخارجية :

2-1: تقديم أهداف ومؤشرات قيس الأداء للبرنامج :

يتضمن برنامج التجارة الخارجية على هدفين استراتيجين و6 مؤشرات لقيس الأداء مبوبة على النحو التالي:

الاهداف	مؤشرات قيس الأداء
الهدف 2-1-1 : تطوير المبادلات الخارجية وتعميق الاندماج الاقتصادي والتجاري	**المؤشر1.1.1.2**: تطور نسبة المبادلات التجارية مع البلدان التي تربطها مع تونس اتفاقيات تبادل تجاري حر مقارنة بالحجم الجملي للمبادلات التجارية
	المؤشر 2.1.1.2 : نسبة تنويع الصادرات من حيث المنتجات والوجهات
	المؤشر 3.1.1.2 : نسبة صاحبات المؤسسات المنتفعات ببرنامج المساندة عند التصدير في إطار برنامج تصدير +
	المؤشر 4.1.1.2 : نسبة صاحبات المؤسسات المشاركات في المعارض والتظاهرات بالخارج
الهدف 2-1-2 : حماية المنتوج الوطني والدفاع عن الصادرات	**المؤشر 2. 1 .2. 1**: نسبة التقدم في انجاز جهاز تحقيق في مجال الدفاع التجاري
	المؤشر 2 .2.1. 2 : نسبة العرائض المتعلقة بالدفاع التجاري مقارنة بإجمالي العرائض المقدمة

2-1-1- الهدف 2-1-1 تطوير المبادلات الخارجية وتعميق الاندماج الاقتصادي والتجاري:

يتعلق هذا الهدف بعنصرين رئيسيين وهما : **تطوير المبادلات الخارجية** و**تعميق الاندماج الاقتصادي والتجاري**،

بالنسبة **لتطوير المبادلات الخارجية** فانه يقصد به تنمية الصادرات والرفع من أدائها والتركيز على المنتوجات ذات القيمة المضافة وتغيير التركيبة الهيكلية التقليدية للصادرات التونسية عبر اقحام منتجات جديدة واعتماد سياسة ترويجية مرافقة،

أما بالنسبة **لتعميق الاندماج الاقتصادي والتجاري** فيقصد به من جهة ترسيخ وتدعيم الاتفاقيات التجارية المنخرط فيها سابقا والبحث المتواصل عن الانخراط في كل اتفاقيات جديدة ذات صبغة اقتصادية وتجارية تتيح نفاذ المنتوج التونسي الى جميع التجمعات الاقتصادية الإقليمية والدولية.

- **مرجع الهدف:**

- اتفاقية تأسيس المنظمة العالمية للتجارة بتاريخ 1 جوان 1995 والاتفاقيات المنبثقة عنها.
- اتفاقيات التبادل التجاري الحر مع : الاتحاد الأوروبي ، منطقة التجارة العربية الكبرى ، تركيا .
- اتفاقية الانضمام للكوميسا.
- القانون عدد 41 لسنة 1994 المؤرخ في 7 مارس 1994 المتعلق بالتجارة الخارجية.
- القانون عدد 20 لسنة 1973 المؤرخ 14 افريل 1973 المتعلق بإحداث مركز النهوض بالصادرات.
- القانون عدد 75 لسنة 2006 المؤرخ في 30 نوفمبر 2006 المتعلق بعرف الصناعة والتجارة.
- الأمر عدد 2965 لسنة 2001 المؤرخ في 20 ديسمبر 2001 المتعلق بضبط مشمولات وزارة التجارة.

- الأمر عدد 2966 لسنة 2001 المؤرخ في 20 ديسمبر 2001 المتعلق بتنظيم وزارة التجارة.

- **مبررات اعتماد المؤشرات المتعلقة بالهدف:**

يتفرع الهدف الاستراتيجي المتمثل في تطوير المبادلات الخارجية وتعميق الاندماج الاقتصادي والتجاري الى 5 أهداف عملية هي على التوالي : توسيع قاعدة الامتيازات التفاضلية، تنويع الصادرات، تسهيل إجراءات التجارة الخارجية.

❖ **توسيع قاعدة الامتيازات التفاضلية:**

يقصد بها إعطاء المنتوجات التونسية أفضلية تنافسية في إطار النفاذ لأسواق جديدة سواء في إطار صيغ الاعتراف المتبادل أو في إطار معاملة تمييزية مقارنة بالمنتوجات الأخرى المنافسة أو الغاء الحواجز التعريفية وغير التعريفية التي من شأنها عرقلة دخول هذه المنتجات لتلك الأسواق.

تتم مقاربة هذا الهدف اعتمادا بالأساس على اتفاقيات التبادل التجاري الحر مع البلدان الأخرى أو الانخراط في تجمعات إقليمية أو دولية ذات صبغة اقتصادية.

❖ **تنويع الصادرات:**

المقصود بتنويع الصادرات إعادة هيكلة تركيبة الصادرات على قاعدتي : التخلي عن النمطية التي ميزت طبيعة الصادرات الوطنية منذ عقود والمعتمدة بالأساس على المنتوجات ذات الصبغة الفلاحية على غرار زيت الزيتون والقوارص والتمور ومزيد اقحام المنتوجات المصنعة ذات القيمة المضافة، التخفيف من حدة الارتباط بمنطقة اليورو وتنويع الوجهات والأسواق بما يوفر فرص بديلة للمنتوج التونسي.

❖ **تسهيل إجراءات التجارة الخارجية:**

ينعكس هذا الهدف مباشرة على تحسين التصنيف الائتماني والسيادي في مجالات تحسين مناخ الأعمال والشفافية والحوكمة ويساهم في استقطاب الاستثمار الخارجي وتنمية الاستثمار الداخلي.

جدول عدد1:

الجدول الزمني لمؤشرات الهدف 2-1-1 تطوير المبادلات الخارجية وتعميق الاندماج الاقتصادي والتجاري

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات			2020	تقديرات		
		2017	2018	2019		2021	2022	2023
المؤشر2.1.1.1: تطور نسبة المبادلات التجارية مع البلدان التي تربطها مع تونس اتفاقيات تبادل تجاري حر مقارنة بالحجم الجملي للمبادلات التجارية	نسبة	81	81.2	82.2	84	86	86	87
المؤشر 2.1.1.2 نسبة تنويع الصادرات من حيث المنتجات والوجهات								
المؤشر الفرعي2-1-1-2-1 تطور نسبة الصادرات خارج الأسواق التقليدية) UE) مقارنة بالحجم الجملي للصادرات	نسبة	26	27	28	32	34	35	36
المؤشر الفرعي 2-1-1-2-2 تطور نسبة البنود التعريفية للمواد المصدرة مقارنة بالعدد الجملي للبنود التعريفية	نسبة	35	36	37	37	38	38	40
المؤشر2-1-1-3: نسبة صاحبات المؤسسات المنتفعات ببرنامج المساندة عند التصدير في اطار برنامج تصدير +	نسبة	14.5 (207/30)	17.3 (307/53)	20 (350/70)	30	50	مرتبط بإمكانية التمديد في البرنامج الثالث لتنمية الصادرات	
المؤشر2-1-1-4: نسبة صاحبات المؤسسات المشاركات في المعارض والتظاهرات بالخارج	نسبة	-----	-----	12.5	50	60	70	70

الهدف 2-1-2 حماية المنتوج الوطني والدفاع عن الصادرات:

يتعلق هذا الهدف بعنصرين رئيسيين وهما: **حماية المنتوج الوطني** و**الدفاع عن الصادرات ،**

يقصد **بحماية المنتوج الوطني** التصدي للممارسات غير المشروعة عند التوريد (عبر المسالك المنظمة) والتي تتخذ شكل واردات مكثفة أو واردات مغرقة أو واردات منتفعة بدعم غير مشروع عند التوريد والتي من شأنها احداث ضرر للصناعة المحلية.

ويقصد **بالدفاع عن الصادرات** مجابهة التحقيقات المفتوحة من طرف سلطات تحقيق أجنبية ضد الصادرات التونسية والدفاع عنها لديها ولدى أجهزة فض المنازعات الدولية.

وتكمن أهمية هذا الهدف في ما يلي :

- مجابهة السياسات الحمائية المرتقبة عقب أزمة كورونا (أكثر من 30 اجراء حمائي متخذ من الدول العشرين في ظرف 6 أشهر ترتب عنها انعكاس بقيمة أكثر من 600 مليار دولار على تجارة السلع عالميا)

- الاستعداد لعودة الاستثمارات الأوروبية من الصين ودول شرق اسيا الى الفضاء الأوروبي والبلدان المجاورة والسعي لاستقطاب جزء من هذه الاستثمارات ضمن اطار حمائي تنافسي

- مجابهة الانكماش الاقتصادي العالمي المتوقع بنسبة 4,9 % وما سيترتب عنه من سعي عديد الدول الى التكثيف من صادراتها حتى باستعمال أساليب غير مشروعة

- **مرجع الهدف:**

- اتفاقية تأسيس المنظمة العالمية للتجارة بتاريخ 1 جوان 1995 والاتفاقيات المنبثقة عنها.

-القانون عدد 106 لسنة 1998 المؤرخ في 18 ديسمبر 1998 المتعلق بالإجراءات الوقائية عند التوريد.

-القانون عدد 9 لسنة 1999 المؤرخ في 13 فيفري 1999 المتعلق بالحماية ضد الممارسات غير المشروعة عند التوريد

-الأمر عدد 477 لسنة 2000 المؤرخ في 21 فيفري 2000 المتعلق بضبط شروط وطرق تحديد الممارسات غير المشروعة عند التوريد

-قرار وزير التجارة المؤرخ في 12 أوت 2004 والمتعلق بضبط إجراءات المراقبة المسبقة عند التوريد.

- **مبررات اعتماد المؤشرات المتعلقة بالهدف:**

يتفرع الهدف الاستراتيجي المتمثل في حماية المنتوج الوطني والدفاع عن الصادرات الى 3 أهداف عملية هي على التوالي: التعريف بطرق الاستفادة من اليات الدفاع التجاري، توسيع قاعدة المؤسسات المحلية المصنعة المستفيدة من هذه الاليات، الدفاع عن الصادرات الوطنية.

❖ **التعريف بطرق الاستفادة من اليات الدفاع التجاري:**

يلاحظ في هذا الصدد أن المؤسسات التونسية عموما تجهل تماما وجود هذه الاليات الحمائية التي تمكنها من مجابهة المنافسة غير المشروعة المسلطة من طرف المنتوج الأجنبي المورد كما يلاحظ عدم وجود تمايز في الطرح الاقتصادي العام بين هذا المفهوم ومفاهيم مشابهة على غرار التجارة الموازية والتهريب.

❖ **توسيع قاعدة المؤسسات المحلية المصنعة المستفيدة من اليات الدفاع التجاري:**

ينبني هذا الهدف على مزيد الإحاطة بالمؤسسات المصنعة وتسهيل طرق استفادتها من هذه الالية علاوة على إمكانية انتفاع الباعثين الجدد لصناعة ناشئة بهذه الحماية

❖ **الدفاع عن الصادرات الوطنية:**

مجابهة ظاهرة تنامي التحقيقات المرفوعة ضد الصادرات التونسية في الآونة الأخيرة من طرف السلطات المغربية والمصرية والأمريكية والتي من شأنها عرقلة نفاذ المنتوج التونسي لأسواق هذه البلدان.

جدول عدد2:

الجدول الزمني لمؤشرات الهدف 2-1-2 حماية المنتوج الوطني والدفاع عن الصادرات

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات			2020	تقديرات		
		2017	2018	2019		2021	2022	2023
المؤشر 2. 1 .2. 1: نسبة التقدم في انجاز جهاز تحقيق في مجال الدفاع التجاري	نسبة	-	-	-	-	25	50	75
المؤشر 2 .2.1. 2 : نسبة العرائض المتعلقة بالدفاع التجاري مقارنة بإجمالي العرائض المقدمة	نسبة	-	-	-	-	10	20	30

2-2- تقديم أنشطة برنامج التجارة الخارجية :

جدول عدد 2 :

الأنشطة والتدخلات لبرنامج التجارة الخارجية

الأهداف	المؤشرات	المؤشرات الفرعية	تقديرات المؤشرات لسنة 2021	التدخلات	الأنشطة	تقديرات الاعتمادات للأنشطة لسنة 2021
تطوير المبادلات الخارجية وتعميق الاندماج الاقتصادي	تطور نسبة المبادلات التجارية مع البلدان التي تربطها مع تونس اتفاقيات تبادل تجاري حر مقارنة بالحجم الجملي للمبادلات التجارية		86	-	مساندة لوضع منظومة لمعالجة والتصرف في سندات التجارة الخارجية (TTN) (الصفقة الثالثة المتعلقة بالتوطين واقتناء المعدات) وضع وتطوير منظومة التصرف في سندات التجارة الخارجية اقتناء تراخيص Business Objects	**243 ألف دينار (البرنامج الثالث لتنمية الصادرات)** **- اعتمادات الدفع لسنة 2021 في حدود 17 ألف دينار ما يعني 20 بالمائة من الاعتمادات المرصودة بوضع منظومة التصرف في سندات التجارة الخارجية حيز الاستغلال – 17931 د** **(10 بالمائة من قيمة الصفقة عند الاستلام النهائي)** **البرنامج الثالث لتنمية الصادرات** **184ألف د (البرنامج 3 لتنمية الصادرات)**
	نسبة تنويع الصادرات من حيث المنتجات والوجهات	تطور نسبة الصادرات خارج الأسواق التقليدية) UE) مقارنة بالحجم الجملي للصادرات	34	-	تطوير سلاسل القيمة والشبكات العنقودية ذات المصلحة المشتركة لفائدة مركز النهوض بالصادرات تنظيم المعارض والصالونات بالخارج (18 تظاهرة مبرمجة) تظاهرة EXPO DUBAI الدعم	**2339 ألف د (برنامج تصدير+ في إطار البرنامج 3 لتنمية الصادرات)** **5880 ألف د (ميزانية مركز النهوض بالصادرات)** **4235 ألف دينار (ميزانية مركز النهوض بالصادرات)** **100مليون دينار (ميزانية مركز النهوض بالصادرات):** **النقل :71** **العمليات الاشهارية والترويجية: 20** **الدعم المباشر:7.7** **الدعم المؤسساتي: 1.3**
		تطور نسبة البنود التعريفية للمواد المصدرة مقارنة بالعدد الجملي للبنود التعريفية	38	-	الدعم المالي للشركات	**18928 ألف د (برنامج تصدير+ في إطار البرنامج 3 لتنمية الصادرات)**

	نسبة صاحبات المؤسسات المنتفعات ببرنامج المساندة عند التصدير في اطار برنامج تصدير +		**50**	تنظيم ملتقيات وندوات وأيام مفتوحة لتحسيس النساء بأهمية الانتفاع ببرنامج تصدير +		**-**
	نسبة صاحبات المؤسسات المشاركات في المعارض والتظاهرات بالخارج		**60**	-تنظيم ملتقيات وندوات لتحسيس النساء بأهمية المشاركة في التظاهرات والمعارض - تخصيص أجنحة نموذجية خاصة بصاحبات المؤسسات		**-**
حماية المنتوج الوطني والدفاع عن الصادرات	**نسبة التقدم في انجاز جهاز تحقيق في مجال الدفاع التجاري**		**25**	اعداد الإطار القانوني والتنظيمي لإحداث الجهاز	تنقيح الأمر عدد 2966 لسنة 2001 المؤرخ في 20 ديسمبر 2001 المتعلق بتنظيم وزارة التجارة -تنقيح الأمر عدد 2965 لسنة 2001 المؤرخ في 20 ديسمبر 2001 المتعلق بضبط مشمولات وزارة التجارة -احداث الإدارة العامة للدفاع التجاري -انجاز دراسة حول تركيز نظام انذار مبكر لمتابعة واردات المنتجات التي لها نظير مصنع محليا ورقمنة الأرشيف الخاص بالوثائق المتعلقة بالتحقيقات	**-انتداب 23 اطارا لفائدة هذه الإدارة (إمكانية الالتجاء الى تطبيق أحكام الأمر عدد 1143 لسنة 2016 المؤرخ في 16 أوت 2016 المتعلق بإعادة توظيف الأعوان)** **-اقتناء 23 حاسوبا (حوالي 23 ألف دينار)** **100** **ألف دينار** **(ميزانية وزارة التجارة)**

	نسبة العرائض المتعلقة بالدفاع التجاري مقارنة بإجمالي العرائض المقدمة	**10**		-انجاز برامج تكوين لفائدة غرف التجارة والصناعة والمنظمات المهنية والمؤسسات الإعلامية إرساء نظام تظلم واحاطة فنية لفائدة المؤسسات المتضررة من الممارسات غير المشروعة عند التوريد	ابرام عقود حسب الأهداف مع كل من: -غرف التجارة والصناعة -الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية -الاتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري -عمادة المحامين -نقابة الصحفيين -ادراج مكون تشكيات الصناعيين والوثائق المتعلقة بالاستبيانات والنصوص القانونية المتعلقة بالدفاع التجاري ضمن بوابة التجارة الخارجية -انجاز زيارات ميدانية للمؤسسات المتضررة لتأطير طرق استفادتها من اليات الحماية ضد الممارسات غير المشروعة عند التوريد	سيارة إدارية (60 ألف دينار) **(ميزانية وزارة التجارة)**

3- نـفـقـات برنـامـج التجارة الخارجية:

3-1- ميزانية برنـامـج التجارة الخارجية :

تبلغ النفقات الخاصة ببرنامج التجارة الخارجية 150992,500 ألف دينار وتتوزع كما يلي:

- **نفقات التأجير** : 11120,000ألف دينار،
- **نفقات التسيير** : 2711,500 ألف دينار،
- **نفقات التدخلات** : 135907,000 ألف دينار،
- **نفقات الاستثمار** : 1254,000 ألف دينار،
- **صناديق الخزينة** : 500,000 ألف دينار.

ويمثل برنامج التجارة الخارجية حوالي 5,8 بالمائة من إجمالي تقديرات مشروع ميزانية مهمة التجارة وتنمية الصادرات بإعتبار نفقات دعم المواد الاساسية وحوالي 73,48 بالمائة من إجمالي تقديرات مشروع ميزانية الدولة دون إعتبار نفقات دعم المواد الاساسية والتي تقدر بـ 2400 م د ،

هذا وتمثل نفقات تأجير البرنامج نسبة 7,36 بالمائة من إجمالي نفقات البرنامج ، بينما تمثل نفقات التسيير نسبة 1,79 بالمائة ونفقات الاستثمار نسبة 0,83 بالمائة ونفقات التدخلات نسبة 89,67 بالمائة.

جدول عدد3:

ميزانية برنامج التجارة الخارجية حسب طبيعة النفقة*

(اعتمادات الدفع)

الوحدة:ألف دينار

البيان	إنجازات 2019	ق م 2020	تقديرات 2021	الفارق	النسبة (%)
نفقات التأجير	10792.967	10855.000	11120,000	**265**	**%2,44**
نفقات التسيير	1979.587	2111.000	2711,500	**600.500**	**%28,44**
نفقات التدخلات	102882,206	133876,200	135907,000	**1530,800**	**%1,14**
نفقات الاستثمار	678,886	1577.000	1254,000	**-323**	**%-20,4**
نفقات العمليات	-	-	-	-	-
بقية النفقات	-	-	-	-	-
المجموع	**116333,646**	**148919.200**	**150992,500**	**2073,300**	**%1,39**

* دون إعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات العمومية.

رسم بياني عدد 1

توزيع مشروع ميزانية برنامج التجارة الخارجية لسنة 2021 حسب طبيعة النفقة

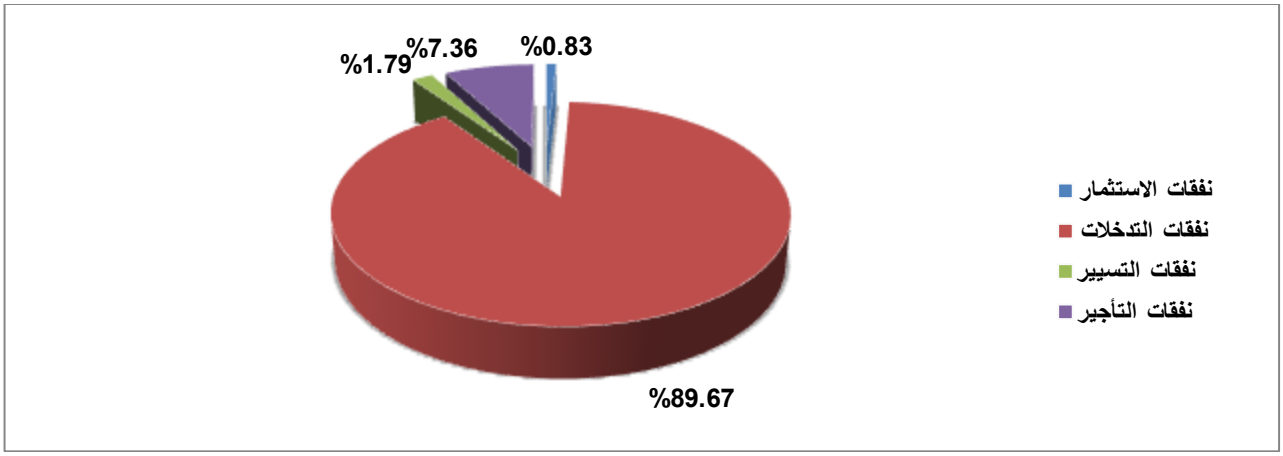

جدول عدد4:
ميزانية برنامج التجارة الخارجية حسب مآل النفقة
"حسب البرامج الفرعية و الأنشطة"

الوحدة:ألف دينار

بيـــــان البرنامج	الأنشطة	إنجازات 2019	قانون المالية 2020 (1)	تقديرات 2021 (2)	نسبة التطوّر 2021-2020 المبلغ (1)-(2)	نسبة التطوّر 2021-2020 النسبة (%) (1) /(1) -(2)
البرامج الفرعية المركزية	الأنشطة المركزية					
برنامج فرعي 1 تجارة خارجية	التعاون الاقتصادي والمبادلات التجارية	84764,767	10829	11077,500	248,500	2,29%
	دعم لفائدة مركز النهوض بالصادرات بعنوان تشجيع التصدير التونسي	31568,879	138090	139915,000	1825	1,32%
مجموع البرامج الفرعية المركزية والأنشطة		**116333,646**	**148919,200**	**150992,500**	**2073,300**	**1,39%**
مجموع البرنامج		**116333,646**	**148919,200**	**150992,500**	**2073,300**	**1,39%**

* دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية

رسم بياني عدد 2
توزيع مشروع ميزانية برنامج التجارة الخارجية لسنة 2021 حسب الانشطة

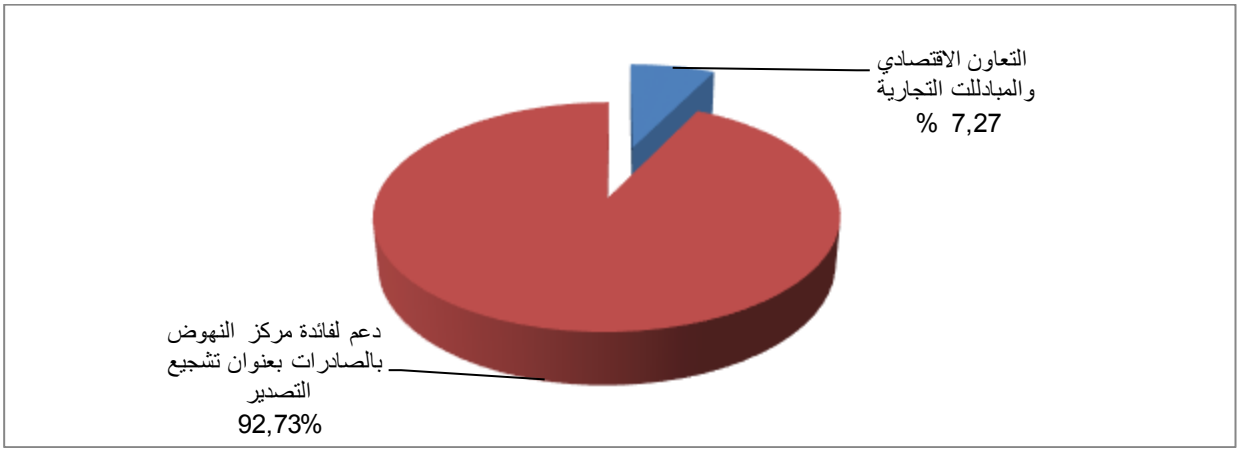

2-3- إطار النفقات متوسط المدى 2021-2023 لبرنامج التجارة الخارجية

جدول عدد5:
إطار النفقات متوسط المدى (2021-2023) لبرنامج التجارة الخارجية
التوزيع حسب طبيعة النفقة (اعتمادات الدفع)

الوحدة : ألف دينار

البيان	إنجازات 2018	إنجازات 2019	ق م 2020	تقديرات 2021	تقديرات 2022	تقديرات 2023
نفقات التأجير	9077,226	10792,967	10855,000	11120,000	11500,000	12100,000
نفقات التسيير	1926,704	1979,587	2111,000	2711,500	3200,000	3500,000
نفقات التدخلات	39319,778	102882,206	134376,200	135907,000	127177,000	121287,000
نفقات الإستثمار	-	678.886	1577,000	1254,000	1200,000	400,000
نفقات العمليات المالية	-	-	-	-	-	-
بقية النفقات	-	-	-	-	-	-
المجموع دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	50323,708	116333.646	148919,200	150992,500	143077,000	137287,000
المجموع باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	52224,708	118533.646	151419,200	153792,500	145977,000	140287,000

برنامج القيادة والمساندة

رئيس البرنامج

السيد "السيدالحبيب الجلاصي "المدير العام للمصالح المشتركة

تولى مهامه ابتداء من تاريخ 13 ماي 2019

1 - تقديم البرنامج واستراتيجيته:

- **خارطة برنامج القيادة والمساندة:**

تتكون خارطة برنامج القيادة والمساندة من برنامج فرعي مركزي يحتوي على 03 وحدات عملياتية:

البرنامج الفرعي المركزي القيادة والمساندة

الوحدات العملياتية

الوحدة العملياتية 1
(القيادة)
1-الديوان ومكاتبه
2- التفقدية العامة
3- وحدة التصرف حسب الاهداف لانجاز مشروع تطوير التصرف في ميزانية الدولة

الوحدة العملياتية 2
(اللوجستيك)
1-الإدارة العامة للمصالح المشتركة

الوحدة العملياتية 3
(التجارة الالكترونية والاقتصاد اللامادي)
1-إدارة تنمية التجارة الالكترونية والاقتصاد اللامادي

- **إستراتيجية برنامج القيادة والمساندة**

يعتبر برنامج القيادة والمساندة بحكم طبيعة مشمولات الهياكل الإدارية المنتمية إليه برنامجا أفقيا يهدف إلى دعم بقية البرامج الخاصة بالوزارة وذلك من خلال توفير الوسائل المادية

والخدمات الضرورية وتنمية الموارد البشريةباعتبارها العنصر الرئيسي لتأهيل الإدارة وتحسين جودة خدماتها وعلى وجه الخصوصإعطاء الأولوية لمقاربة النوع الاجتماعيبتثمين دور العنصر النسائي وجعله رافدا من روافد الحوكمة الرشيدة كالعنصر الرجالي على حد السواء.

وتتمثل إستراتيجية برنامج القيادة والمساندة خاصة في :

- التحسين من مستوى النظام المعلوماتي والتجهيزات الإعلامية،
- تطبيق سياسة الدولة في ترشيد استهلاك الطاقة وحسن التصرف في وسائل النقل،
- تأهيل الموارد البشرية ودعم التكوين والرسكلة خاصة بالنسبة للعنصر النسائي بما يتماشى وخصوصية المهمة،
- دعم أساليب الإشراف على المؤسسات العمومية عبر متابعة مشاريع القطاعات من خلال المساهمة في إعداد وتنفيذ عقود البرامج،
- تنفبذ مهمات التفقد لأوجه التصرف ومتابعة تقارير الرقابة الصادرة عن هيئات الرقابة الأخرى،
- السهر على حسن تطبيق مبادئ الحوكمة والوقاية من الفساد.
- تسهيل اندماج النسيج الاقتصادي الوطني في الاقتصاد الرقمي من خلال تنمية المحتوى الرقمي للمؤسسات والفاعلين الاقتصاديين في إطار صناعة وطنية للمحتوى.
- تطوير وتعصير القطاع التجاري بتونس سواء على مستوى التجارة الداخلية أو على مستوى التجارة الخارجية.

ورغم محدودية الإمكانيات المادية والبشرية لبرنامج القيادة والمساندة فإن هذا العامل لا يمكن أن يحول دون البلوغ إلى الأهداف المرسومة في إطار الإستراتيجية العامة للبرنامج.

2 - أهداف ومؤشرات قيس الأداء المتعلقة ببرنامج القيادة والمساندة:

2-1: تقديم أهداف ومؤشرات قيس الأداء للبرنامج:

يشتمل برنامج القيادة والمساندة على 5 أهداف أساسية و8 مؤشرات لقيس الأداء:

الاهداف	مؤشرات قيس أداء الهدف	
الهدف 1.1.9: تطوير مؤهلات الموظفين	**المؤشر 1.1.1.9**: نسبة المنتفعين بالتكوين **المؤشر 2.1.1.9**: نسبة الإناث المنتفعات بالتكوين	يساهم هذا الهدف في إيجاد الآليات الكفيلة للرفع من مؤهلات الأعوان المنتمين إلى كافة البرامج بالوزارة وبالتالي المساهمة بصفة غير مباشرة في تحقيق أهدافها من خلال تنمية قدرات الأعوان طبقا لحاجيات هذه البرامج من الكفاءات لتحقيق نسبة نجاح عالية في تنفيذ استراتيجياتها وذلك مع مزيد -الحرص على تشريك العنصر النسائي سواء كان ذلك على المستوى القيادي أو على مستوى المواضيع ذات العلاقة بالأعمال الميدانية وذلك في إطار تكريس مبدأ المساواة بين الرجال والنساء.
الهدف 2.1.9: تحسين التصرف في الموارد المالية	**المؤشر 1.2.1.9**: معدل استهلاك الوقود المتعلق بسيارات المصلحة	يرتبط هذا الهدف بمدى نجاعة البرامج في تنفيذ الإستراتيجيات المتعهدة بها.
الهدف 3.1.9: دعم الانخراط في الإدارة الاتصالية	**المؤشر 1.3.1.9:** تغطية الحاجيات من التجهيزات الإعلامية المؤشر 2.3.1.9: التغطية الوظيفية لنظام المعلومات	يرتبط هذا الهدف بمدى نجاعة البرامج في تنفيذ الإستراتيجيات المتعهدة بها.
الهدف 4.1.9: تفعيل إجراءات الإصلاح الإداري وتحسين علاقة الإدارة مع المواطن	**المؤشر 1.4.1.9:** نسبة التقدم في إنجاز برنامج تحسين الاستقبال	-
الهدف 1. 5 .9: تطوير نشاط التجارة الالكترونية	**المؤشر 1.5.1.9**: نسبة تطوّر عدد مواقع التجارة الالكترونية **المؤشر 2.5.1.9**: نسبة تطوّر قيمة المعاملات التجاريّة الالكترونية	يعتبر نشاط التجارة الإلكترونية نشاطا أفقيا والذي يشمل التجارة الداخلية والخارجية معا حيث ان تطوير مناخ التجارة الإلكترونية يتداخل بصفة مباشرة مع أنشطة برنامج التجارة الداخلية وأنشطة برنامج التجارة الخارجية من خلال توفير الدعم الفني واللوجستي اللازم

2-1-1- الهدف9-1-1: تطوير مؤهلات الموظفين

يساهم هذا الهدف في إيجاد الآليات الكفيلة بالرفع من مؤهلات الأعوان المنتمين إلى كافة البرامج بالوزارة وبالتالي المساهمة بصفة غير مباشرة في تحقيق أهدافها من خلال تنمية قدرات الأعوان طبقا لحاجيات هذه البرامج من الكفاءات لتحقيق نسبة نجاح عالية في تنفيذ استراتيجياتها وذلك مع

الحرص على تفعيل مقاربة النوع الاجتماعي من خلال تكريس المساواة بين الجنسين في مجال الاضطلاع بالمهام القيادية أو الميدانية.

الجدول عدد1:

الجدول الزمني لمؤشرات الهدف9-1-1: تطوير مؤهلات الموظفين

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات			2020	تقديرات		
		2017	2018	2019		2021	2022	2023
المؤشر 1.1.1.9: نسبة المنتفعين بالتكوين	%	47	55	60	65	70	75	80
المؤشر 2.1.1.9: نسبة الإناث المنتفعات بالتكوين	%	39.35	42.7	67	72	75	80	85

2-1-2- الهدف 9-1-2: تحسين التصرف في الموارد المالية

تقديم الهدف: يساهم هذا الهــدف في تحسين وترشيد التصرف في التجهيزات والعمل على اتخاذ التدابير اللازمة لمزيد التحكم فيها وذلك ضمانا لديمومة الميزانية الموضوعة على ذمة البرنامج،

مبررات إعتماد المؤشر: نظرا لطبيعة المهام المناطة بعهدة الوزارة وخاصة في مايتعلق بتطبيق سياسة الدولة في مجال التحكم في الأسعار فإن التدخل الأساسي للوزارة يعتمد على العمل الميداني ومايقتضيه من دعائم لوجستية وخاصة في جانب استهلاك الوقود. لذا، تم اعتماد معدل استهلاك الوقود المتعلق بسيارات المصلحة كمؤشر فاعلية للهدف المرسوم (تحسين التصرف في الموارد المالية).

الجدول عدد2:

الجدول الزمني لمؤشرات الهدف9-1-2: تحسين التصرف في الموارد المالية

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات			2020	تقديرات		
		2017	2018	2019		2021	2022	2023
المؤشر 9-1-2-1 معدل استهلاك الوقود المتعلق بسيارات المصلحة	لتر / 011كلم	8.28	8.95	7.8	7.7	7.6	7.5	7.4

2-1-3- الهدف 9-1-3: دعم الانخراط في الإدارة الاتصالية

تقديم الهدف: يندرج هذا الهدف في إطار مجابهة تنامي حاجيات الوزارة لنظام معلوماتي يتماشى والحاجيات الحقيقية والمتأكدة لمختلف البرامج من وسائل عمل ولوحات قيادة تساهم بصفة مباشرة في عملية اتخاذ القرار وذلك في إطار العمل على الاندماج في منظومة تصرف عصرية تتحكم في المخاطر من ناحية وتحقق الأهداف من ناحية أخرى.

مبررات إعتماد المؤشرات: لا يزال النظام المعلوماتي صلب الوزارة يشتكي من عدة نقائص حيث أن امتلاك إطار أو دعامة متكاملة ومتجانسة لنظام معلوماتي أصبح طلب ملح بالنظر إلى حجم الإعتمادات التي يتم التصرف فيها سنويا خاصة في مجال نفقات دعم المواد الأساسية (الجزء الأكبر من ميزانية الوزارة) والتصرف في نظام الرخص للتجارة الخارجية والمراقبة الفنية عند التوريد ... وهذه الأخيرة تشتكي من عدة نقائص هيكلية و تشريعية ، لذا فإنه من الضروري تطوير البنية التحتية لنظام المعلومات من خلال توفير التجهيزات اللازمة والتطبيقات والتكنولوجيات الملائمة لها.

الجدول عدد 3:

الجدول الزمني لمؤشرات الهدف9-1-3: دعم الانخراط في الإدارة الاتصالية

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات			2020	تقديرات		
		2017	2018	2019		2021	2022	2023
المؤشر 9-1-3-1 تغطية الحاجيات من التجهيزات الإعلامية	%	57	52.2	65	86.8	92	95	97
المؤشر 9-1-3-2 التغطية الوظيفية لنظام المعلومات	%	20	26.7	30	65	70	75	80

2-1-4- الهدف 9-1-4: تفعيل إجراءات الإصلاح الإداري وتحسين علاقة الإدارة مع المواطن

تقديم الهدف: إن تفعيل إجراءات الإصلاح الإداري وحسن تطبيقها على أرض الواقع أصبح مطلبا ملحا بهدف الاستجابة إلى التحديات المطروحة على الإدارة التونسية بصفة عامة خاصة في

مدى مساهمة هذه الأخيرة في عملية الإقلاع الاقتصادي. وبالتالي فإن وزارة التجارة من أولوياتها السهر على الاستجابة لحاجيات المواطنين بانتظام وعلى قدم المساواة ضمانا لحقوق الأفراد والجماعات.

مبررات إعتماد المؤشرات: تم في هذا الصدد اعتماد مؤشر يعكس مدى تقدم الإدارة في تحقيق الهدف المذكور باعتبار وأن مجال الإصلاح الإداري يتطلب تخطيط معين يعتمد على منهجية المراحل وذلك حسب خصوصية المرفق العام، على أن يتم في مرحلة معينة (يفترض في ذلك عند تركيز تطبيقات الكترونية تماشيا مع تطور الإدارة الإلكترونية) إدراج مؤشرات تعتمد على آلية سبر الآراء تعكس مدى رضاء المتعاملين المباشرين مع الإدارة.

الجدول عدد4:

الجدول الزمني لمؤشرات الهدف9-1-4: تفعيل إجراءات الاصلاح الاداري وتحسين علاقة الادارة مع المواطن

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات			2020	تقديرات		
		2017	2018	2019		2021	2022	2023
المؤشر 9-1-4-1 نسبة التقدم في إنجاز برنامج تحسين الاستقبال	%	30	50	40	80	100	-	-

2-1-5- الهدف 9-1-5: تطوير نشاط التجارة الالكترونية

تقديم الهدف : تعمل الوزارة على تأطير وتطوير نشاط التجارة الداخلية والخارجية من خلال توجيه العديد من القطاعات إلى مجال التجارة الإلكترونية باعتبار إسهامها في تطويرالقطاعات ذات الإنتاجية المرتفعة.لذا،لابد من العمل على تطوير توفير متطلبات ومقومات التجارة الإلكترونية مع تذليل التحديات والعقبات للحاق بركب الاقتصاد اللاحدودي العالمي.

مبررات إعتماد المؤشرات الخاصة بالهدف: لتحقيق الهدف المتعلق بتطوير نشاط التجارة الإلكترونية تعمل الوزارة على إنجاز جملة من المشاريع والبرامج منها بالأساس نشر ثقافة التجارة الإلكترونية لدى المؤسسات الاقتصادية / متابعة تطوّر التجارة الإلكترونية من خلال جمع إحصائيات الدفع الإلكتروني / تنظيم نشاط التجارة الإلكترونية في تونس / تنمية صادرات المؤسسات الصغرى والمتوسطة عبرالتجارة الإلكترونية والمنصات التجارية

الإلكترونية...وبالتالي فإن حجم المواقع الإلكترونية التي تعنى بالنشاط التجاري وكذلك حجم تدفق المعاملات المالية من خلال هذه المواقع هما مؤشران هامان يمكنان من تقييم التطور التجاري عبر المنصات الإلكترونية.

الجدول عدد 5:

الجدول الزمني لمؤشرات الهدف 9-1-5: تطوير نشاط التجارة الالكترونية

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات			2020	تقديرات		
		2017	2018	2019		2021	2022	2023
المؤشر 4-1-5-1 نسبة تطوّر عدد مواقع التجارة الالكترونية	%	18	16.5	20	50	60	70	80
المؤشر 4-1-5-2 نسبة تطوّر قيمة المعاملات التجاريّة الالكترونية	%	19	35	30	50	60	70	80

2-2 - تقديم أنشطة البرنامج :

الجدول عدد 6:

بيان الأنشطة والتدخلات لبرنامج القيادة والمساندة

الأهداف	المؤشرات	تقديرات المؤشرات لسنة 2021	التدخلات	الأنشطة	تقديرات الاعتمادات للأنشطة لسنة 2021
الهدف 1.1.9: تطوير مؤهلات الموظفين	**المؤشر 1.1.1.9**: نسبة المنتفعين بالتكوين	**70%**	*تنويع المواضيع مع برمجة دورات تكوينية موجهة إلى العنصر النسائي لمزيد تفعيل دوره في الدورة الاقتصادية. *تحفيز وإعطاء الأهمية اللازمة للمشاركة في جميع الدورات التكوينية دون تمييز بالنسبة للعنصر النسائي.	*إبرام اتفاقيات تكوين متوسطة المدى بأثمان تفاضلية.	**28 أد**
	المؤشر 2.1.1.9: نسبة الإناث المنتفعات بالتكوين	**% 75**			
الهدف 2.1.9: تحسين التصرف في الموارد المالية	**المؤشر 1.2.1.9**: معدل استهلاك الوقود المتعلق بسيارات المصلحة	**%7.6**	*ترشيد استعمال سيارات المصلحة والتوجه نحو استغلال سيارات ذات معدل الاستهلاك المنخفض. *رقمنه التدخلات ذات الصلة		

		بالصيانة عبر تطبيقة معلوماتية توضع بواسطة الوسائل البشرية الذاتية للوزارة تمكن من تحسين استغلال السيارات الإدارية * تفعيل دور المكلف بالمتابعة والتعهد لوسائل النقل على مستوى كل إدارة.			
الهدف 3.1.9: دعم الانخراط في الإدارة الاتصالية	**المؤشر 1.3.1.9**: تغطية الحاجيات من التجهيزات الإعلامية		**92%**	*مواصلة تدعيم الرصيد من التجهيزات الإعلامية عن طريق الشراءات العمومية.	95 أد
	المؤشر 2.3.1.9: التغطية الوظيفية لنظام المعلومات	*مواصلة انجاز وتطوير بعض التطبيقات الإعلامية الأكيدة والتي لا تتطلب تدخلات معقدة وخبرات عالية من خلال الوسائل الذاتية.	**70%**	*كراء مركز بيانات تماشيا مع الاستراتيجية الوطنية للحوسبة السحابية	400 أد
الهدف 4.1.9: تفعيل إجراءات الإصلاح الإداري وتحسين علاقة الإدارة مع المواطن	**المؤشر 1.4.1.9**: نسبة التقدم في إنجاز برنامج تحسين الاستقبال	*إدراج المواضيع المتصلة بقواعد الاستقبال ضمن البرنامج السنوي للتكوين. تخصيص قاعات انتظار خاصة في بعض الإدارات الجهوية	**100%**	مزيد توفير التجهيزات الضرورية من معلقات إرشاد، علامات توجيه داخلية وخارجية، أثاث استقبال.	5 أ د
الهدف 5 .1.9: تطوير نشاط التجارة الالكترونية	**المؤشر1.5.1.9** : نسبة تطوّر عدد مواقع التجارة الالكترونية	* التنسيق مع غرف التجارة والصناعة لتنظيم دورات تحسيسية بالجهات حول التجارة الإلكترونية والتسويق الإلكتروني. *تشريك إطارات إدارة تنمية التجارة الالكترونية في الدورات التكوينية المبرجة في مجال المراقبة الاقتصادية للإشراف على مراقبة مواقع التجارة الالكترونية وتنظيم النشاط التجاري على الخطّ.... *إنجاز دراسة حول واقع وآفاق التجارة الإلكترونية في تونس. (الحصول على موافقة مؤتمر	**60%**		

			الأمم المتحدة للتجارة والتنمية **CNUCED** لإنجاز هذه الدراسة).		
	المؤشر 2.5.1.9: نسبة تطوّر قيمة المعاملات التجاريّة الالكترونية	**%60**	*التعريف بمزايا التجارة الإلكترونية عبر مطبوعات في الغرض مع تقديم إجراءات مبسطة للولوج إلى الفضاءات الافتراضية للتجارة الإلكترونية. *مزيد التعريف بالاتفاقية بين مركز النهوض بالصادرات والديوان الوطني للبريد والقاضية بدعم المؤسسات المصدّرة على الخط بنسبة 50% من تكلفة الطرود البريدية الموجهة للخارج من ميزانية صندوق النهوض بالصادرات وإعادة النظر في تيسير شروط الانتفاع بها.		

3 نـفـقـات برنـامج القيـادة والمسـاندة :

3-1- ميزانية برنـامج القيـادة والمسـاندة :

تبلغ النفقات الخاصة ببرنامج القيادة والمساندة لسنة 2021 في حدود 11.001,000 ألف دينار مقابل 11.586,600 ألف دينار سنة 2020 وتتوزع كما يلي:

- نفقات التأجير :5620,000 ألف دينار أي بنسبة 51 بالمائة من جملة نفقات البرنامج،
- نفقات التسيير :2558,000 ألف دينار أي بنسبة 23,25 بالمائة من نفقات البرنامج،
- نفقات التدخلات: 78,000 ألف دينار أي بنسبة 0,7 بالمائة من نفقات البرنامج،
- نفقات الاستثمار: 2745,000 ألف دينار أي بنسبة 25 بالمائة من نفقات البرنامج.

الجدول عدد1:

ميزانية برنامج القيادة والمساندة حسب طبيعة النفقة*

(اعتمادات الدفع)

الوحدة:ألف

دينار

البيان	إنجازات 2019	ق م 2020	تقديرات 2021	الفارق	النسبة (%)
نفقات التأجير	5231,540	6237,000	5620,000	**617,000–**	**9,9–**
نفقات التسيير	2866,649	2086,000	2558,000	**472,000+**	**22,6 +**
نفقات التدخلات	461,813	83,600	78,000	**5,600–**	**6,7 –**
نفقات الاستثمار	1281,134	3180,000	2745,000	**435,000–**	**13,7 –**
نفقات العمليات المالية	–	–	–	–	–
بقية النفقات	–	–	–	–	–
المجموع	**9841,136**	**11586,600**	**11001,000**	**585,600–**	**% 5,1–**

* دون إعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات العمومية.

رسم بياني عدد 1

توزيع مشروع ميزانية برنامج القيادة والمساندة لسنة 2021 حسب طبيعة النفقة

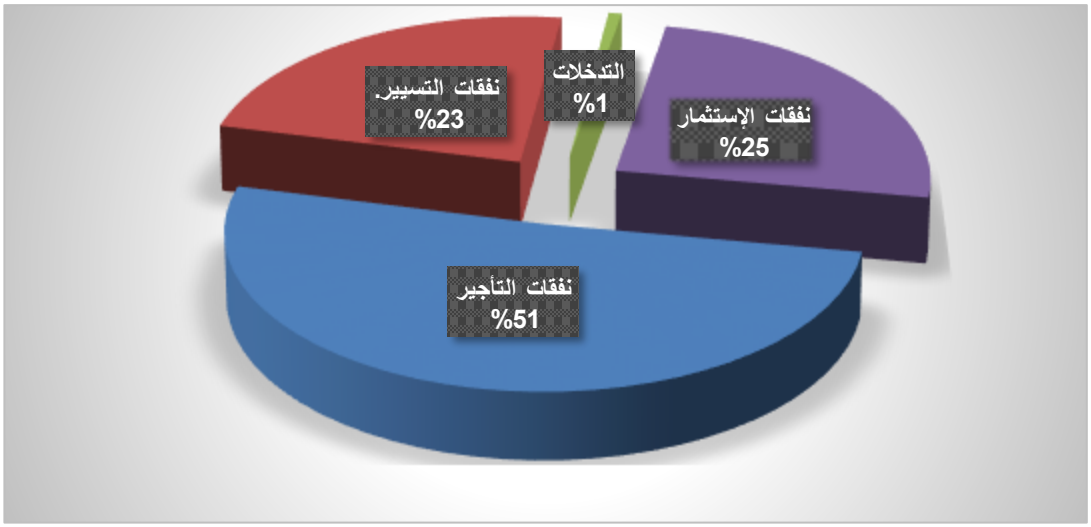

الجدول عدد2:

ميزانية برنامج القيادة والمساندة حسب مآل النفقة

"حسب البرامج الفرعية و الأنشطة"

الوحدة:ألف دينار

بيـــــان البرنامج	الأنشطة	إنجازات 2019	قانون المالية 2020 (1)	تقديرات 2021 (2)	نسبة التطوّر 2020-2021	
					المبلغ (1)-(2)	النسبة (%) (1) /(1) - (2)
البرامج الفرعية المركزية	**الأنشطة المركزية**					
برنامج فرعي 1 مركزي قيادة ومساندة	القيادة	2819,222	3174,000	3208,000	16,300-	%0,5-
	اللوجستيك	6748,004	8094,000	7471,000	7,700-	%0,09-
	التجارة الالكترونية والاقتصاد اللامادي	273,910	318,600	322,000	23,000-	%7,21-
مجموع البرامج الفرعية المركزية والأنشطة		9954,602	11586,600	11001,000	14,400-	%0,12-
مجموع البرنامج		**9841,136**	**11586,600**	**11001,000**	**585,600-**	**% 5,1-**

* دون إعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات العمومية.

رسم بياني عدد 2

توزيع مشروع ميزانية برنامج القيادة والمساندة لسنة 2021 حسب الانشطة

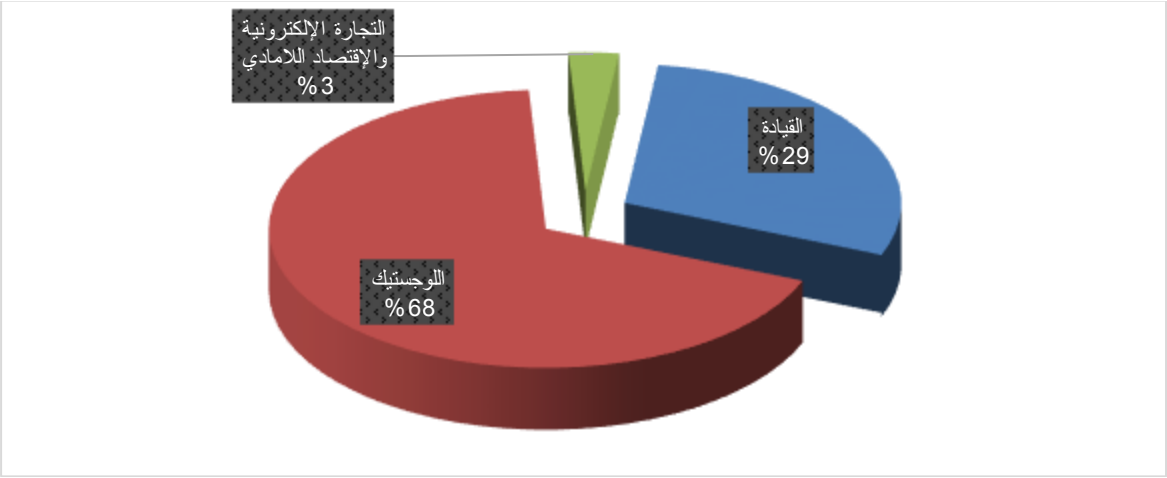

2-3- إطار النفقات متوسط المدى 2021-2023 لبرنامج القيادة والمساندة :

جدول عدد3:

إطارالنفقات متوسط المدى (2021-2023) لبرنامج القيادة والمساندة

التوزيع حسب طبيعة النفقة(اعتمادات الدفع)

الوحدة : ألف دينار

البيان	إنجازات 2018	إنجازات 2019	ق م 2020	تقديرات 2021	تقديرات 2022	تقديرات 2023
نفقات التأجير	4609,875	5231,540	6237,000	5620,000	6155,000	6503,000
نفقات التسيير	1740,173	2866,649	2086,000	2558,000	2963,000	3380,000
نفقات التدخلات	85,400	461,813	83,600	78,000	79,000	82,000
نفقات الاستثمار	1033,125	1281,134	3180,000	2745,000	3429,000	3950,000
نفقات العمليات المالية	–	–	–	–	–	–
بقية النفقات	–	–	–	–	–	–
المجموع دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	**7468,573**	**9841,136**	**11586,600**	**11001,000**	**12626,000**	**13915,000**
المجموع باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	**7468,573**	**9841,136**	**11586,600**	**11001,000**	**12626,000**	**13915,000**

الملاحق

بطاقات مؤشرات قيس الأداء

1
بطاقات مؤشرات قيس الأداء لبرنامج التجارة الداخلية

بطاقة مؤشر عدد 1

رمز المؤشر : 1/1/1/1
تسمية المؤشر:نسبة تغطية السوق من طرف جهاز المراقبة الاقتصادية
تاريخ تحيين المؤشر: جوان 2020

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر**: التجارة الداخلية.
2. **البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر**: البرنامج الفرعي المركزي
3. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر** : ضمان السير العادي للسوق وحماية المستهلك
4. **تعريف المؤشر**:متابعة وضع السوق من خلال إجراء معاينات ميدانية تستهدف مختلف النسيج التجاري (أسواق جملة – أسواق تفصيل – مساحات تجارية كبرى ومتوسطة – تجار جملة وتجار تفصيل للمواد الغذائية ... مصانع للصناعات الغذائية و التحويلية) وتهدف كل عملية زيارة الى مراقبة مدى احترام شفافية المعاملات التجارية في بالسوق و ضمان جودة المنتوجات الاستهلاكية ..
5. **نوع المؤشر**: مؤشر نشاط .
6. **طبيعة المؤشر**: مؤشر نجاعة (efficacité socio-économique)
7. **التفريعات** (حسب الجهات، حسب الإدارات الجهوية...) : الادارات الجهوية للتجارة والادارت المركزية

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر (Formule): تجميع الزيارات الميدانية ومقارنتها بعدد المتدخلين بالسوق
2. وحدة المؤشر: نسبة
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: عدد الزيارات الميدانية /عدد المتدخلين الاقتصاديين
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: تقارير النشاط / تطور عدد المتدخلين حسب القطاعات.
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:تقارير النشاط (يومية – اسبوعية – شهرية) والجهات المكلفة بجمع المعطيات المتعلقة بالمجال الاقتصادي.
6. تاريخ توفّر المؤشر : سنوي .
7. القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): 69 بالمائة سنة 2023،
8. القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية :68 بالمائة.
9. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: السيد حسام الدين التويتي مدير إدارة الأبحاث الاقتصادية.

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات)والتقديرات الخاصة بالمؤشر:**

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات			2020	التقديرات		
		2017	2018	2019		2021	2022	2023
نسبة تغطية السوق من طرف جهاز المراقبة الإقتصادية	النسبة	53	61.98	60	61	65	68	70

2. **تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:** لا يوجد تفاوة بين الإنجازات والتقديرات بإعتبار أن الحفظ على توازن السوق وحسن سير المعاملات التجارية وجودة وسلامة المنتجات مرتبطة في جزء هام منها بمراقبة السوق غير أن عدة عوامل قد تؤثر على تحقيق القيمة المنشودة منها ضعف الإمكانيات المادية والبشرية –الظروف الأمنية – التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والصحية.....

3. رسم بياني لتطور المؤشر:

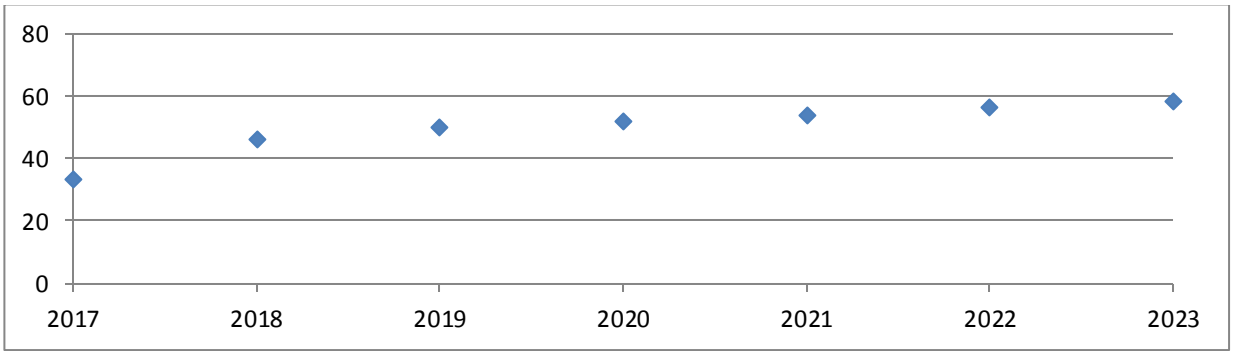

4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

المؤشر	القيمة المستهدفة للمؤشر	القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية	تقديرات المؤشر لسنة 2021	التدخلات	الانشطة	تقدير الإعتمادات للأنشطة لسنة 2021
نسبة تغطية السوق من طرف جهاز المراقبة الاقتصادية	70% سنة 2023	70% سنة 2023	65%	- تكثيف الحملات الوطنية والاقليمية والمحلية - الرفع من مدة تواجد أعوان المراقبة بالسوق وتحديدها بفترة زمنية مسبقة صلب الأذون بمهمة - توسيع مجالات العمل الرقابي إلى القطاعات الخدماتية - تكثيف المراقبة على المواقع الالكترونية والواب - تعزيز الامكانيات البشرية عبر إعادة التوظيف - تنظيم دورات تكوينية حول المنافسة لفائدة شبكة المنافسة بمركز التكوين بالوزارة - تعزيز الجهاز المكلف بالبحث في مجال الممارسات المخلة بالمنافسة في إطار إعادة التوظيف - متابعة تنفيذ قرارات مجلس المنافسة	- إقتناء معدات لمراقبة الجودة -إنجاز التحاليل المخبرية -تقديم الدورات التكوينية	30 ألف دينار 171 ألف دينار 5 ألف دينار

5.تحديد أهم النقائص (limites)المتعلقة بالمؤشر : نسبة تغطية المتدخلين بالسوق لا تعكس بصورة مباشرة مقاربة عدد الزيارات لعدد المتدخلين باعتبار إمكانية القيام بأكثر من عملية تفقد لمتدخل اقتصادي.

بطـاقة مؤشر عدد 2

رمز المؤشر: 1-1-1-2
تسمية المؤشر: أنشطة البحوث والإعلام والتحسيس في المجال الاستهلاكي.
معطيات ومعلومات ومعارف ذات فائدة للمستهلكين يوفرها المعهد الوطني للاستهلاك من خلال إنجاز عدد من البرامج والمشاريع لارساء منظومة الاستهلاك المسؤول.
تاريخ تحيين المؤشر: 19 أوت 2020.

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر:** برنامج التجارة الداخلية.
2. **البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر:** التجارة الداخلية مركزي.
3. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** ضمان السير العادي للسوق وحماية المستهلك.
4. **تعريف المؤشر:** مؤشر أنشطة البحوث والإعلام والتحسيس في المجال الاستهلاكي.
5. **نوع المؤشر: مؤشر نتائج (indicateur de résultats)**
6. **طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية (efficience)**
7. **التفريعات حسب البرامج الفرعية (المركزية والجهوية)**

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر (Formule):** معدل ترجيحي لمؤشرات تقدم انجاز الانشطة المحورية للمعهد:
   (I = 0.5*A1 + 0.2*A2 + 0.2*A3 + 0.1*A4)
2. **وحدة المؤشر:** نسبة مئوية %
3. **المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:**

   - حصة الانشطة المحورية للمعهد من ضمن مجمل الانشطة (تعتمد كمثقلات **Pondérations**)،
   - نسب تقدم انجاز الدراسات والبحوث، التحاليل وتحاليل واختبارات المقارنة، الندوات والتظاهرات، وذلك باحتساب المنجز من المبرمج.

4. **طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر (المنظومة المعلوماتية لمتابعة الأداء، إستماره، استبيان...):** تقارير متابعة الانشطة المحورية.
5. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** تقارير تقييم النشاط.
6. **تاريخ توفّر المؤشر:** نهاية كل سنة.
7. **القيمة المستهدفة للمؤشر[1] (Valeur cible de l'indicateur):** 100% على الأقل.
8. **القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية:** 100%
9. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** السيد الزبير رابح

III- قراءة في نتائج المؤشر

[1] **القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهّد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمّدة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...) مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.**

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات			2020	التقديرات		
		2017	2018	2019		2021	2022	2023
مؤشر أنشطة البحوث والإعلام والتحسيس في المجال الاستهلاكي	%	90	128	70	100	94	98	100

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

- فاق المؤشر قيمة 100% خلال سنة 2018 باعتبار إنجاز أنشطة غير مبرمجة سابقا، تتعلق بتنظيم ورشات عمل وتوعية وعرض نتائج العمليات المنجزة في إطار التعاون مع منظمة الامم المتحدة للأغذية والزراعة (FAO) والمركز العربي لدراسة السياسات بتونس (CAREP).
- لم يتم بلوغ القيمة المستهدفة للمؤشر خلال بقية السنوات ولحساب التقديرات نظرا خاصة لارتباط الاحتساب بمؤشرات فرعية تعكس التقدم في إنجاز الدراسات جراء عدم إثمار طلبي عروض في مناسبتين في خصوص إنجاز دراستين، والتي تم تعويض إحداهما ببرمجة وإنجاز بحث هاتفي، بالإضافة إلى طول اجراءات الصفقات العمومية خاصة مع اشتراط انخراط العارضين في منظومة الشراءات على الخط (TUNEPS).

3. رسم بياني لتطور المؤشر:

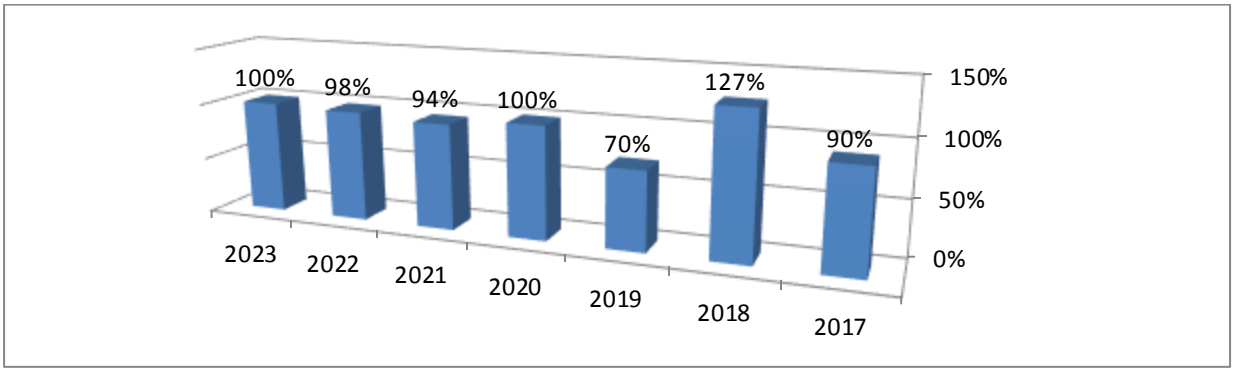

4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المستهدفة للمؤشر:

	القيمة المستهدفة للمؤشر (2023)	القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية (2023)	تقديرات المؤشر لسنة 2021	التدخلات	الأنشطة	تقديرات الإعتمادات للأنشطة لسنة 2021
مؤشر أنشطة البحوث والإعلام والتحسيس في المجال الاستهلاكي	% 100	% 100	%82,5	الندوات والملتقيات وورش العمل	تظاهرات دورية واستثنائية ذات صبغة وطنية	30.000
		% 100		اختبارات وتحاليل المقارنة	اختبارات وتحاليل على منتجات استهلاكية	* 40.000
		% 100		البحوث	إنجاز 3 بحوث منها 2 موجات جديد لبحوث سابقة	60.000
		% 100		الدراسات	دراسة واقع القدرة الشرائية في تونس (م-2)	100.000

* تم رصد 30.000 دينار في ميزانية سنة 2021، في انتظار تنقيحها لرفع الاعتمادات إلى 40.000 دينار.

5. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

- **المفاوضات حول الميزانية:** عدم ملاءمة مقتضيات رصد الاعتمادات مع المنهجية الجديدة المعتمدة في التصرف حسب الأهداف.

- **قلة الموارد البشرية:** بالنظر لضعف عدد الإطارات والأعوان الحالي مقارنة بمتطلبات أداء والمهام الموكولة للمعهد، من جهة وتجميد الانتدابات.
- **طول اجراءات ابرام الصفقات العمومية** ومقتضيات الانخراط واعتماد منظومة الشراءات العمومية على الخط تونابس (TUNEPS) من طرف العارضين (معاهد الدراسات وسبر الآراء) خاصة في مجال البحوث وسبر الآراء بالنظر إلى ضعف مستوى المنافسة في هذا الصنف من الخدمات.

ولتلافي هذا النقص، تم احداث لجنة قيادة للدراسة حول "واقع القدرة الشرائية في تونس"، تولت، مراجعة الضوابط المرجعية وبرمجة إنجازها خلال الفترة 2020-2022، وإقرار الشروع في إعادة مسار طلب العروض الخاص بها بعد اقتراح الترفيع في الميزانية المخصصة للإنجاز من 100 ألف دينار إلى 200 ألف دينار ومزيد تدقيق العناصر المرجعية لتوفير أفضل ظروف المشاركة للعارضين، من جهة، ولضمان أحسن معايير التقييم الموضوعي للعروض المنتظرة ومتابعتها، من جهة أخرى.

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات			2020	تقديرات		
		2017	2018	2019		2021	2022	2023
الندوات والملتقيات وورش العمل*	%	100	175	90	100	100	100	100
اختبارات وتحاليل المقارنة **	%	100	100	75	100	100	100	100
البحوث ***	%	100	100	50	100	100	100	100
الدراسات	%	-	0	0	100	40	80	100

* تم انجاز عديد الورشات والملتقيات التحسيسية والتكوينية، خاصة لفائدة الشركاء في إطار استكمال برنامج التعاون مع منظمة الـ FAO والتي خصصت لتقديم أهم التوصيات وخطط العمل المرسومة في إطار مشروع الحد من التبذير الغذائي. وتعذر تنظيم يوم إعلامي بمناسبة الاحتفال بعشرية امعهد الوطني للإستهلاك.

** تمت برمجة إنجاز اختبارين لتحاليل المقارنة، استكمل منها اختبار كامل حول منتوج العسل (كراش شروط، اقتناء العينات، انجاز التحاليل، نشر التقرير) واختبار على منتوج ثان تم خلال سنة 2019 اصدار كراس الشروط واقتناء العينات وينتظر استكمال انجاز التحاليل ونشر التقرير خلال سنة 2020.

*** نسبة الانجاز في سنة 2019 بعنوان البحوث مردها استحالة انجز البحوث الهاتفية المبرمجة في إطار العنوان الثاني من الميزانية واستكمال انجاز 3 بحوث ميدانية في إطار برنامج التعاون مع مكتب منظمة الامم المتحدة للأغذية والزراعة بتونس وبلدية تونس.

بطـاقة مؤشر عدد3

رمز المؤشر :. 1/ 1/ 2 /1
تسمية المؤشر:الكميات المستهلكة من المواد المدعمة
تاريخ تحيين المؤشر: جوان 2020

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر:**برنامج التجارة الداخلية
2. **البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر:**البرنامج الفرعي المركزي
3. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر :**التحكم في نفقات الدعم وتوجيهه نحو مستحقيه
4. **تعريف المؤشر:**الكميات المستهلكة من المواد المدعمة
5. **نوع المؤشر:**مؤشر نتائج (ind de résultats)
6. **طبيعة المؤشر:** مؤشر نجاعة

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر (Formule):**الكميات المستهلكة للسنة المعنية
2. **وحدة المؤشر:**م ق بالنسبة لمادة الفرينة وأ طن بالنسبة لمادة للزيت المدعم
3. **المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:**الكميات المستهلكة في السنة
4. **طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:**الكميات المدعمة والمضمنة بملفات الدعم.
5. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:**ملفات الدعم
6. **تاريخ توفّر المؤشر :**شهر مارس من كل سنة
7. **القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur)**: 6.5 م ق بالنسبة لمادة الفرينة و174 أ طن بالنسبة لمادة الزيت المدعم سنة2023.
8. القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية :): 6.5 م ق بالنسبة لمادة الفرينة و174 أ طن بالنسبة لمادة الزيت المدعم سنة 2023.
9. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج :** المدير العام لوحدة تعويض المواد الاساسية

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر**

الهدف 1-1-2 ترشيد الدعم وتوجيهه نحو مستحقيه	مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	الإنجازات			2020	التقديرات		
			2017	2018	2019		2021	2022	2023
	المؤشر1-1-2-1: نسبة تطور الكميات المدعمة من **مادة الفرينة الموجهة لصنع الخبز PS**	**مليون قنطار**	6,6	6,47	6,38	**6,5**	6,5	6,5	6,5
	كميات الزيت النباتي المدعم	**ألف طن**	165	162	152	**174**	174	174	174

2. **تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:** سجلت كميات الفرينة المدعمة الموجهة لصنع الخبز انخفاضا نسبيا حيث بلغت الكميات المدعمة 6,38 م ق سنة 2019 مقابل 6,47 م ق سنة 2018 أي بانخفاض بنسبة 1,4 %. ويرجع هذا الانخفاض بالأساس إلى دور التطبيقة الإعلامية الخاصة بمراقبة مبيعات المطاحن من الفرينة في ضبط الحاجيات الحقيقية من الفرينة المخصصة لصنع الخبز من ناحية، والحد من استعمالها في غير الأغراض المخصصة لها من ناحية أخرى.

كما يتبين الأثر الإيجابي للتطبيقة الإعلامية في:

- الحد من تجاوز الحصص المخولة للمخابز والتزامها بصنف التخبيز المرخص لها.
- تقيد المطاحن بترويج الفرينة للمخابز المدرجة ضمن قائمة حرفائها والمحددة من قبل المصالح المختصة بوزارة التجارة من ناحية أخرى.

أما بالنسبة للزيت النباتي فقد بلغ حجم الإستهلاك بعنوان سنة 2019 حوالي 152 ألف طن مقابل 162 ألف طن سنة 2018 أي بانخفاض بنسبة 6,17 %. ويرجع الفارق بالأساس إلى نجاعة التطبيقة الإعلامية الخاصة بمتابعة توزيع حصص الزيت النباتي المدعم على وحدات التعليب والتي تم الانطلاق في تجربتها بداية من تاريخ 17 جوان 2019، حيث أنها تمكن بصفة مباشرة من التثبت من مآل مادة الزيت النباتي المدعم ووجهتها ومسالك توزيعها (الحريف المتمثل في تاجر الجملة الموزع)، وفي مرحلة ثانية من التثبت من تاجر التفصيل المروج لهذه المادة لفائدة المستهلك النهائي، وهي مهام توكل لمصالح التجارة على المستوى الجهوي.

رسم بياني : لتطور مؤشر قيس الآداء

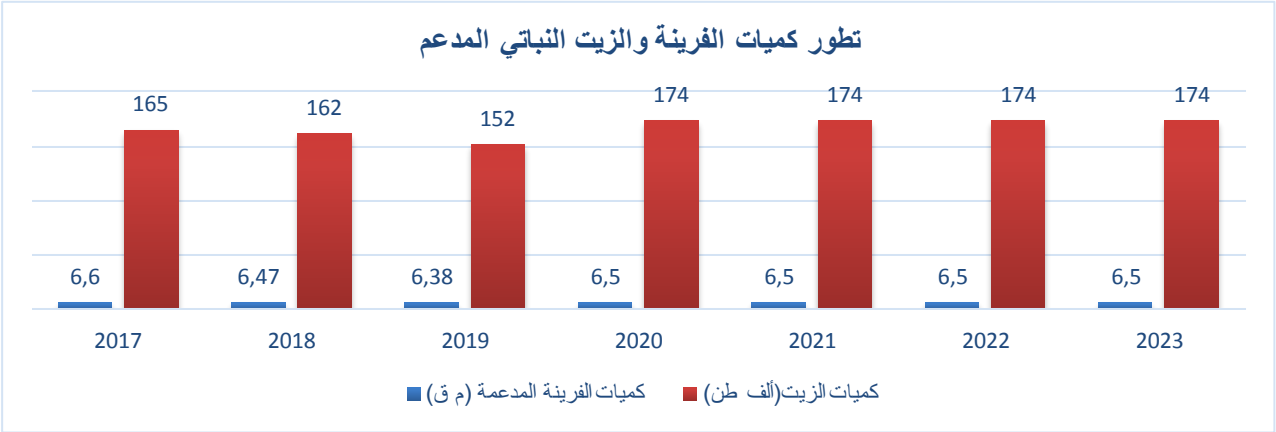

3. **أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:**

المؤشر	القيمة المستهدفة للمؤشر	القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية	تقديرات المؤشر لسنة 2021	التدخلات	الانشطة	تقدير الإعتمادات للأنشطة لسنة 2021
الكميات المستهلكة من المواد المدعمة : كميات الفرينة المدعمة كميات الزيت النباتي المدعم	6.5 م قسنة 2022 174 ألف طن سنة 2022	6.5 م ق 174 ألف طن	6.5 م ق 174 ألف طن	-مزيد تعميق الدراسات حول المنظومة الإعلامية الخاصة بمتابعة مبيعات المطاحن من الفرينةبهدف تطويرها لتشمل برمجة الزيارات الميدانية ومعالجة المحاضر . -التعمق في دراسة إمكانية نفاذ المخابز للتطبيقة الإعلامية، وتمكينها من تسجيل طلبياتها من الفرينة مسبقا بما يمكن من مزيد التحكم في الكميات المروجة من فرينة الخبز. -بهدف تحسين آداءالتطبيقة الخاصة بمتابعة توزيع حصص الزيت النباتي المدعم،تم الاتفاق مع المهنة على موافاة وحدة تعويض المواد الأساسية		

					بملاحظاتها ومقترحاتها. -إعادة النظر لاحقا في الحصص الممنوحة لمختلف وحدات التعليب، وذلك على أسس ومعايير علمية دقيقة، وعلى إثر إجراء مسح ميداني لمختلف الوحدات بالتنسيق مع المركز الفني للصناعات الغذائية ووزارة الصناعة والمؤسسات الصغرى والمتوسطة، والنظر في إطار اللجنة المكلفة بمتابعة توزيع مادتي الفرينة المخصصة لصنع الخبز والزيت النباتي في إمكانية الاستغناء عن الرمز الإداري لتجار المواد الغذائية بالجملة وإخضاعهم لنظام الحصص على غرار ما هو معمول به بالنسبة للمخابز المصنفة. -الشروع في تنفيذ مخططياالعمل للتحكم في المخاطر المتعلقين بالمسار التسلسلي "دعم مادة الحبوب" والمسار التسلسلي "دعم مادة الزيت النباتي" وذلك بعد المصادقة عليهما من قبل اللجنة الميزانيتية		

تحديد أهم النقائص (limites)المتعلقة بالمؤشر

بطـاقة المـؤشــر عدد 4

رمز المؤشر :1/ 1/3/1
تسمية المؤشر:نسبة النساء الحرفيات المسجلات في سجل الحرفيين سنويا.
تاريخ تحيين المؤشر: آخر السنة

I- الخصائص العامة للمؤشر

1-- البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر:التجارة الداخلية.

2- البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر:البرنامج الفرعي تجارة داخلية مركزي.

3- **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** المساهمة في تعصير التجارة مع ضمان التوازنات وتعزيز الفرص الإقتصادية للجنسين.
4- **تعريف المؤشر:**إحتساب نسبة النساء المسجلات في السجل الحرفي سنويا من العدد الجملي للحرفيين المسجلين سنويا.
5- **نوع المؤشر:** مؤشر نتائج (ind de résultats) .
6- **طبيعة المؤشر:** مؤشر فاعلية (efficience).
7- **التفريعات حسب البرامج الفرعية (الجهوية):** الإدارات الجهوية للتجارة

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1- **طريقة احتساب المؤشر (Formule):**عدد المسجلات بالسجل الحرفي سنويا /العدد الجملي للمسجلين للسنة المعنية X 100.
2- **وحدة المؤشر:**النسبة المائوية %.
3- **المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** عدد المسجلات في السجل الحرفي سنويا والعدد الجملي المسجلين في السجل الحرفي سنويا.
4- **طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:**تقارير ثلاثية أوالمنظومة المعلوماتية لمتابعةالأداء.
5- **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:**سجل الحرفيين بالإدارات الجهوية للتجارة.
6- **تاريخ توفّر المؤشر:** آخر السنة.
7- **القيمة المستهدفة للمؤشر[2](Valeur cible de l'indicateur):** 58 %سنة2023.
8- **القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية:**54% .
9- **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:**مدير الحرف والخدمات.

III - قراءة في نتائج المؤشر

1- سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات			2020	التقديرات		
		2017	2018	2019		2021	2022	2023
	%	33	46	50	52	54	56	58

[2]القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهّد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمّدة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخمسي...)مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.

2- تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

3- رسم بياني لتطور المؤشر:

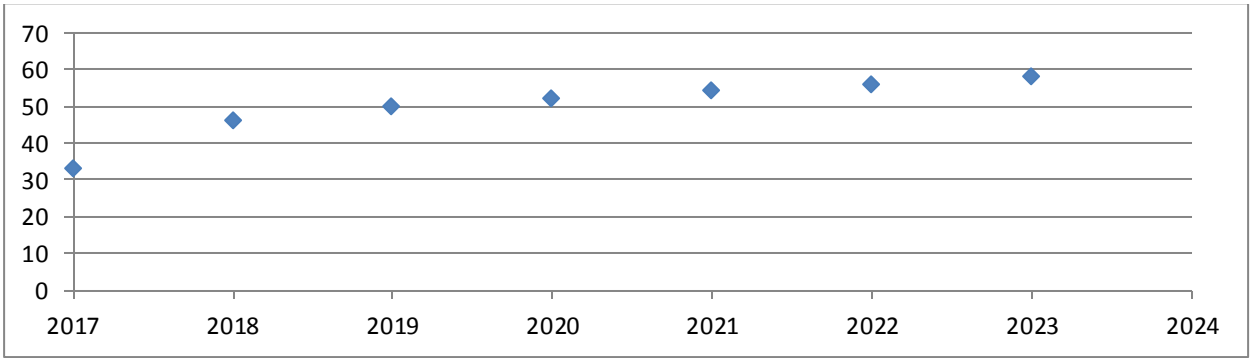

4- أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المستهدفة للمؤشر:

المؤشر	القيمة المستهدفة للمؤشر	القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية	تقديرات المؤشر لسنة 2021	التدخلات	الأنشطة	تقديرات الإعتمادات للأنشطة لسنة 2021
نسبة النساء المسجلات في السجل الحرفي من العدد الجملي للمسجلين سنويا	%58	%54	%54	- التنسيق مع القباضات المالية للمطالبة بوصل التسجيل عند فتح الباتيندة. - إصدار منشور مشترك بين وزيري التجارة والمالية) - التنسيق مع الجمعية المهنية للبنوك والمؤسسات المالية قصد تمكين الحرفيات من التمويل.		

5- تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر :

- عدم تفعيل المنظومة الإعلامية الخاصة بسجل الحرفيين على مستوى الإدارات الجهوية للتجارة منذ سنة 2014.
-عدم إعتماد الإجراء المتعلق بمنح وصل تسجيل عند فتح الباتيندا من قبل القباضات المالية أو منح سجل المؤسسات من قبل المكاتب الجهوية للسجل الوطني للمؤسسات.

2
بطاقات مؤشرات قيس الأداء لبرنامج التجارة الخارجية

بطـاقة مؤشر عدد5

رمز المؤشر: المؤشر1.1.1.2

تسمية المؤشر: تطور نسبة المبادلات التجارية مع البلدان التي تربطها مع تونس اتفاقيات تبادل تجاري حر مقارنة بالحجم الجملي للمبادلات التجارية

تاريخ تحيين المؤشر:شهر ديسمبرمن كل سنة

I - الخصائص العامة للمؤشر

1- **البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر:** التجارة الخارجية
2- **البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر:**
3- **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** تطور المبادلات الخارجية وتعميق الاندماج الاقتصادي والتجاري (الهدف العملياتي : توسيع قاعدة الامتيازات التفاضلية)
4- **تعريف المؤشر:** يتعلق هذا المؤشر بتحليل مدى تطور المبادلات التجارية بين تونس وسائر البلدان الأخرى خاصة على مستوى التصدير وذلك في الجانب المتعلق بإقحام هذه المبادلات ضمن اتفاقيات تجارية للتبادل الحر تمكن المنتوجات التونسية من الانتفاع بامتيازات وأفضليات. كما يبين الى حد ما مدى نجاعة الديبلوماسية الاقتصادية في تحقيق قدرة ترويجية أكثر للمنتوج الوطني
5- **نوع المؤشر: مؤشر نتائج (ind de résultats)**
6- **طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة (efficacité socio-économique)**
7- **التفريعات حسب البرامج الفرعية (المركزية و الجهوية): مركزية**

II - التفاصيل الفنية للمؤشر

1- **طريقة احتساب المؤشر (Formule):** قيمة المبادلات التجارية مع البلدان التي لها اتفاق تبادل تجاري حر مع تونس / القيمة الجملية للمبادلات التجارية
2- **وحدة المؤشر:** نسبة
3- **المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:**
- المبادلات التجارية لتونس مع سائر بلدان العالم
- المبادلات التجارية لتونس مع البلدان التي ترتبط معها باتفاقيات تبادل تجاري حر
4- **طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر (المنظومة المعلوماتية لمتابعة الأداء، إستمارة، إستبيان...):** معطيات مستمدة من قواعد بيانات، من نشريات المعهد الوطني للإحصاء، من نشريات البنك المركزي
5- **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** قاعدة بيانات الإدارة العامة للتجارة الخارجية + معطيات المعهد الوطني للإحصاء
6- **تاريخ توفّر المؤشر: عند الطلب**
7- **القيمة المستهدفة للمؤشر[3](Valeur cible de l'indicateur):** 87 % سنة 2023
8- **القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية**
9- **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** مرصد التجارة الخارجية

III - قراءة في نتائج المؤشر

1- سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات			2020	التقديرات		
		2017	2018	2019		2021	2022	2023
تطور نسبة المبادلات التجارية مع البلدان التي تربطها مع تونس اتفاقيات تبادل تجاري حر مقارنة بالحجم الجملي للمبادلات التجارية	نسبة	81	81.2	82.2	84	86	86	88

2- تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

3- رسم بياني لتطور المؤشر:

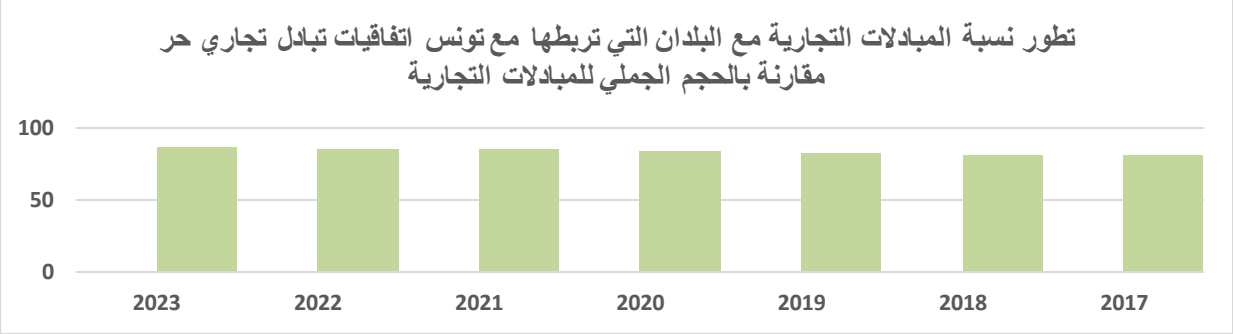

4- أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المستهدفة للمؤشر:

المؤشر	القيمة المستهدفة للمؤشر	القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية	تقديرات المؤشر لسنة 2021	التدخلات	الأنشطة	تقديرات الإعتمادات للأنشطة لسنة 2021
تطور نسبة المبادلات التجارية مع البلدان التي تربطها مع تونس اتفاقيات تبادل تجاري حر مقارنة بالحجم الجملي للمبادلات التجارية	87		84	-	مساندة لوضع منظومة لمعالجة والتصرف في سندات التجارة الخارجية (TTN) (الصفقة الثالثة المتعلقة بالتوطين واقتناء المعدات) وضع وتطوير منظومة التصرف في سندات	243 ألف دينار (البرنامج الثالث لتنمية الصادرات) -اعتمادات الدفع لسنة 2020 في حدود 17 ألف دينار ما يعني 10 بالمائة من الاعتمادات المرصودة بوضع منظومة التصرف في سندات التجارة الخارجية حيز الاستغلال – 16.731 د (10 بالمائة من قيمة الصفقة)

					التجارة الخارجية اقتناء المعدات وتوطين المنظومة	**143 ألف دينار (60 بالمائة من قيمة الصفقة) البرنامج 3 لتنمية الصادرات)**
					اقتناء تراخيص «Business Objects »	**184ألف د (البرنامج 3 لتنمية الصادرات)**
					الدراسة المتعلقة بتأثير اتفاق التبادل الحر والمعمق والشامل مع الاتحاد الأوروبي على الاقتصاد التونسي	**144 ألف د (البرنامج 3 لتنمية الصادرات)**

5- تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

- عدم تمكين مصالح وزارة التجارة وخاصة الإدارات المتدخلة بصفة مباشرة في تكريس الاستراتيجية العامة للتجارة الخارجية من ممارسة صلاحيات الديبلوماسية الاقتصادية بمفهومها الشامل وعدم وجود أي تمثيل لهذه الوزارة في البعثات الديبلوماسية بالخارج.
- عدم انجاز دراسات تقييم لاتفاقيات التبادل التجاري الحر المبرمة سابقا أو دراسات استباقية حول نجاعة الانضمام لاتفاقيات مماثلة مستقبلا.
- ضعف الإمكانيات التي تخول الحصول على المعطيات الإحصائية المتعلقة بالتجارة الدولية.
- محدودية الإمكانيات البشرية واللوجستية المتوفرة لمرصد التجارة الخارجية.
- تداخل في المهام بين الإدارات المعنية بالتجارة الخارجية في وزارة التجارة علاوة على وجود تداخل على مستوى المهام بين وزارة التجارة ككل وهياكل أخرى.

بطـاقة مؤشر عدد6

رمز المؤشر: المؤشر2.1.2
تسمية المؤشر: نسبة تنويع الصادرات من حيث المنتجات والوجهات
تاريخ تحيين المؤشر: جويلية 2020

I - الخصائص العامة للمؤشر

1- **البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر:** التجارة الخارجية

2- **البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر:**
3- **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** تطور المبادلات الخارجية وتعميق الاندماج الاقتصادي والتجاري (الهدف العملياتي: توسيع قاعدة الامتيازات التفاضلية)
4- **تعريف المؤشر**: يتعلق هذا المؤشر بتحليل تطور تركيبة الصادرات التونسية هيكلة ووجهة وبمدى تنوعها واستيعابها أكثر ما يمكن من المواد المنتجة والمصنعة في تونس وخاصة المنتجات ذات القيمة المضافة وذات التنافسية العالية.
لهذا الغرض يتفرع المؤشر المذكور الى مؤشرين ثانويين : نسبة تنويع الصادرات من حيث المنتجات من جهة ونسبة تنويع الصادرات من حيث الوجهات والأسواق من جهة أخرى .
فبالنسبة لتنويع قاعدة المنتوجات المصدرة وتوسيعها يحاول هذا المؤشر رصد القطاعات التي يمكن اقحامها أو دعم اقحامها في المجهود التصديري والتخلي التدريجي عن الاعتماد الكلي على القطاعات التقليدية وخاصة الفلاحية .
أما بالنسبة لتنويع الصادرات من حيث الوجهات فمرده محاولة التقليص من حدة الارتباط بمنطقة اليورو التي تستحوذ على أكثر من 75 بالمائة من اجمالي المبادلات الخارجية لتونس.
5- **نوع المؤشر: مؤشر نتائج (ind de résultats)**
6- **طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة (efficacité socio-économique)**
7- **التفريعات حسب البرامج الفرعية (المركزية و الجهوية): مركزية**

II - التفاصيل الفنية للمؤشر

1- **طريقة احتساب المؤشر (Formule):** بالنسبة للمؤشر الفرعي الأول وهو تطور نسبة الصادرات خارج الأسواق التقليدية (UE) مقارنة بالحجم الجملي للصادرات: قيمة الصادرات الموجهة للاتحاد الأوروبي / القيمة الجملية للصادرات

بالنسبة للمؤشر الفرعي الثاني وهو تطور نسبة البنود التعريفية للمواد المصدرة مقارنة بالعدد الجملي للبنود التعريفية: عدد البنود التعريفية للمواد المصدرة /العدد الجملي للبنود التعريفية.
2- **وحدة المؤشر: نسبة**
3- **المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** المبادلات التجارية لتونس مع سائر بلدان العالم التصنيفة الديوانية
4- **طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر (المنظومة المعلوماتية لمتابعة الأداء، إستمارة، إستبيان...):** معطيات مستمدة من قواعد بيانات، من نشريات المعهد الوطني للإحصاء، من نشريات البنك المركزي، التصنيفة الديوانية
5- **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** قاعدة بيانات الإدارة العامة للتجارة الخارجية + معطيات المعهد الوطني للإحصاء، التصنيفة الديوانية
6- **تاريخ توفّر المؤشر: عند الطلب**

7- **القيمة المستهدفة للمؤشر[4](Valeur cible de l'indicateur): بالنسبة** للمؤشر الفرعي الأول وهو تطور نسبة الصادرات خارج الأسواق التقليدية (UE) مقارنة بالحجم الجملي للصادرات: 36 % سنة 2023.
تطور نسبة البنود التعريفية للمواد المصدرة مقارنة بالعدد الجملي للبنود التعريفية: 40 % سنة 2023.

8- **القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية**

9- **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** مرصد التجارة الخارجية

III - قراءة في نتائج المؤشر

1- سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشر قيس الأداء:	المؤشرات الفرعية	الوحدة	الإنجازات			2020	التقديرات		
			2017	2018	2019		2021	2022	2023
نسبة تنويع الصادرات من حيث المنتجات والوجهات	تطور نسبة الصادرات خارج الأسواق التقليدية (UE) مقارنة بالحجم الجملي للصادرات	نسبة	26	27	28	32	34	35	36
	تطور نسبة البنود التعريفية للمواد المصدرة مقارنة بالعدد الجملي للبنود التعريفية	نسبة	35	36	37	37	38	38	40

2- تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

3- رسم بياني لتطور المؤشر:

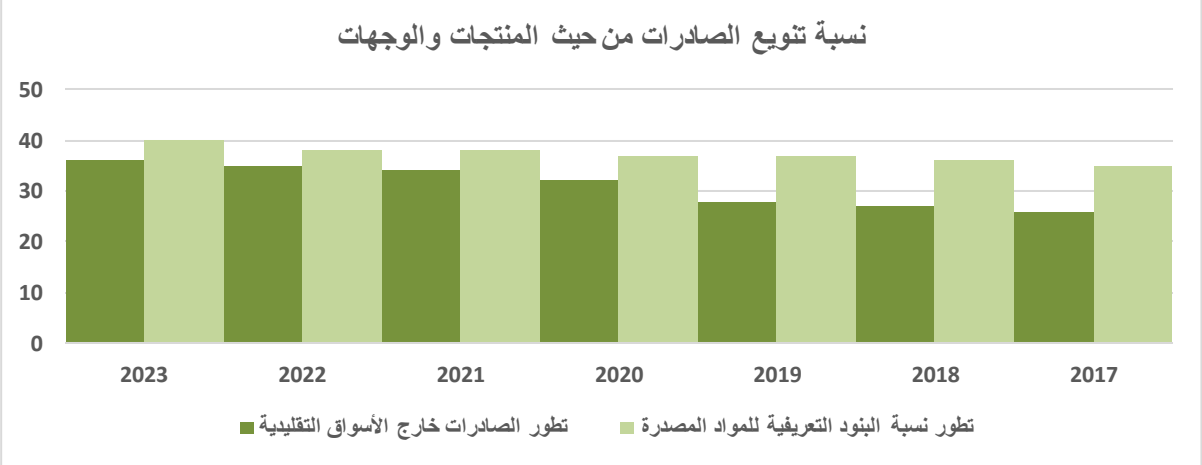

4- أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المستهدفة للمؤشر:

المؤشر	القيمة المستهدفة للمؤشر	المؤشر الفرعي	القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية	تقديرات المؤشر لسنة 2021	التدخلات	الأنشطة	تقديرات الإعتمادات للأنشطة لسنة 2021
تطور نسبة المبادلات التجارية مع البلدان التي تربطها مع تونس اتفاقيات تبادل تجاري حر مقارنة بالحجم الجملي للمبادلات التجارية	**84**	**تطور نسبة الصادرات خارج الأسواق التقليدية (UE) مقارنة بالحجم الجملي للصادرات**		**84**		تطوير سلاسل القيمة والشبكات العنقودية ذات المصلحة المشتركة لفائدة مركز النهوض بالصادرات تنظيم المعارض والصالونات بالخارج (22 تظاهرة مبرمجة) الدعم	**2339 ألف د (برنامج تصدير+ في إطار البرنامج 3 لتنمية الصادرات)** **5820 ألف د (ميزانية مركز النهوض بالصادرات)** **100مليون دينار (ميزانية مركز النهوض بالصادرات):** النقل :**55** العمليات الاشهارية والترويجية: **23** الدعم المباشر:**20** الدعم المؤسساتي: **2**
		تطور نسبة البنود التعريفية للمواد المصدرة مقارنة بالعدد الجملي للبنود التعريفية				الدعم المالي للشركات	**27389 ألف د (برنامج تصدير+ في إطار البرنامج 3 لتنمية الصادرات)**

5- تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

- ترتبط نجاعة النتائج المنتظر تحقيقها بعوامل خارجة عن إطار الأنشطة والتدخلات المبرمجة ضمن هذا المؤشر باعتبار أن أهم اشكال في مسألة تنويع الوجهات يتمثل في الاشكال اللوجستي من نقل ودعم لخطوط التمويل وتأمين وهي عناصر تتحكم في نجاعتها هياكل خارجية أخرى على غرار وزارة النقل والمؤسسات الواقعة تحت اشرافها والمؤسسات البنكية.
- التحيين المستمر للتصنيفة الديوانية سواء بإضافة خطوط تعريفية جديدة أو حذف خطوط تعريفية متوفرة بما يجعل الاحصائيات المتعلقة بهذا المؤشر غير دقيقة نسبيا.
- تأثر الوجهات بقيمة الدينار مقابل العملات الأجنبية حيث لوحظ تغير في منشأ الواردات في اتجاه التعويل أكثر على مصادر تزود خارج الفضاء الأوروبي الذي تراجعت حصته من الواردات الى حدود 67 بالمائة حاليا.
- النمو البطيء للنسيج الوطني المحلي في قطاعات غير القطاعات التقليدية وخاصة منها الفلاحية بحيث لم تتغير تركيبة الصادرات التونسية كثيرا مقارنة بما كانت عليه خلال السنوات المنقضية.
- عدم استيعاب المؤشر لعنصر هام في المبادلات التجارية يتعلق بالخدمات بحكم عدم توفر معطيات دقيقة حول صادرات وواردات هذا القطاع

بطـاقة مؤشر عدد7

رمز المؤشر: المؤشر3-1-1-2
تسمية المؤشر: نسبة صاحبات المؤسسات المنتفعات ببرنامج المساندة عند التصدير في اطار برنامج تصدير+
تاريخ تحيين المؤشر: جويلية 2020

I - الخصائص العامة للمؤشر

1- **البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر:** التجارة الخارجية

2- **البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر:**
3- **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** تطور المبادلات الخارجية وتعميق الاندماج الاقتصادي والتجاري (الهدف العملياتي: توسيع قاعدة الامتيازات التفاضلية)
4- **تعريف المؤشر**: يتعلق هذا المؤشر بتحليل مدى استفادة النساء صاحبات المؤسسات بالأليات الموضوعة في إطار دعم التصدير ومشاركتهن في المجهود التصديري
يندرج هذا المؤشر في إطار مقاربة النوع الاجتماعي وفي إطار إقرار مبدأ المساواة بين الجنسين للنفاذ الى مصادر التمويل والدعم للمشاركة في تنمية الصادرات
5- **نوع المؤشر: مؤشر نتائج (ind de résultats)**
6- **طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة (efficacité socio-économique)**
7- **التفريعات حسب البرامج الفرعية (المركزية و الجهوية): مركزية وجهوية**

II - التفاصيل الفنية للمؤشر

1- **طريقة احتساب المؤشر (Formule):** عدد المؤسسات المملوكة من طرف النساء صاحبات المؤسسات المنتفعة ببرنامج المساندة عند التصدير في اطار برنامج تصدير+ /عدد مطالب الانتفاع بالألية المقدمة من اجمالي المؤسسات

2- **وحدة المؤشر: نسبة**
3- **المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** قاعدة بيانات صندوق المساندة تصدير +
4- **طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر (المنظومة المعلوماتية لمتابعة الأداء، إستمارة، إستبيان...):** بيانات المتابعة لصندوق المساندة تصدير+
5- **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** قاعدة بيانات صندوق المساندة تصدير+
6- **تاريخ توفّر المؤشر: عند الطلب**
7- **القيمة المستهدفة للمؤشر[5](Valeur cible de l'indicateur): 50%** سنة 2021.
8- **القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية**
9- **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** صندوق المساندة تصدير +

III - قراءة في نتائج المؤشر

1- سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات			2020	التقديرات		
		2017	2018	2019		2021	2022	2023
نسبة صاحبات المؤسسات المنتفعات ببرنامج المساندة عند التصدير في اطار برنامج تصدير+	نسبة	14.5 (207/30)	17.3 (307/53)	20 (350/70)	30	50	مرتبط بإمكانية التمديد في البرنامج الثالث لتنمية الصادرات	

2- تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

3- رسم بياني لتطور المؤشر:

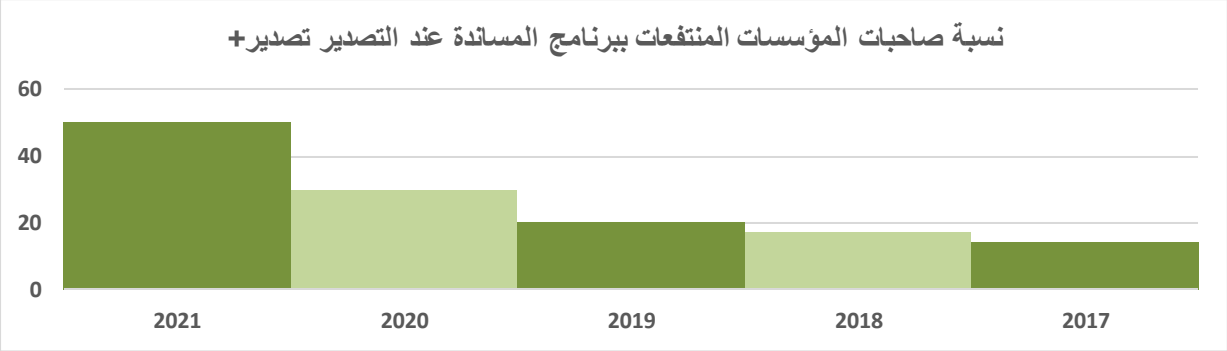

4- أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المستهدفة للمؤشر:

المؤشر	القيمة المستهدفة للمؤشر	القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية	تقديرات المؤشر لسنة 2021	التدخلات	الأنشطة	تقديرات الإعتمادات للأنشطة لسنة 2021
نسبة صاحبات المؤسسات المنتفعات ببرنامج المساندة عند التصدير في إطار برنامج تصدير+	50		50	تنظيم ملتقيات وندوات وأيام مفتوحة لتحسسيس النساء بأهمية الانتفاع ببرنامج تصدير +		

5- تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

- ترتبط نجاعة النتائج المنتظر تحقيقها بعوامل خارجة عن إطار الأنشطة والتدخلات المبرمجة ضمن هذا المؤشر باعتبار أن عامل التنوع في انشاء المؤسسات والأنشطة التي يمكن أن تكون فيها تمثيلية سيدات الأعمال مرتفعة لا يتحكم فيه البرنامج
- النقص في الانفتاح على بعض القطاعات والأنشطة التي تنشط فيها سيدات من حيث الاعلام والاحاطة والمرافقة.
- عدم وضوح الرؤية في إمكانية التمديد في البرنامج الثالث لتنمية الصادرات من عدمها وهو البرنامج الذي يرتبط به صندوق تصدير + مباشرة

بطـاقة مؤشر عدد8

رمز المؤشر: المؤشر2-1-1-4
تسمية المؤشر: نسبة صاحبات المؤسسات المشاركات في المعارض والتظاهرات بالخارج
تاريخ تحيين المؤشر: جويلية 2020

I - الخصائص العامة للمؤشر

1- **البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر:** التجارة الخارجية

2- **البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر:**
3- **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** تطور المبادلات الخارجية وتعميق الاندماج الاقتصادي والتجاري (الهدف العملياتي: توسيع قاعدة الامتيازات التفاضلية)
4- **تعريف المؤشر**: يتعلق هذا المؤشر بتحليل مدى استفادة النساء صاحبات المؤسسات بالأليات الموضوعة في إطار دعم التصدير ومشاركتهن في المجهود التصديري
يندرج هذا المؤشر في إطار مقاربة النوع الاجتماعي وفي إطار إقرار مبدأ المساواة بين الجنسين للنفاذ الى مصادر التمويل والدعم للمشاركة في تنمية الصادرات
5- **نوع المؤشر: مؤشر نتائج (ind de résultats)**
6- **طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة (efficacité socio-économique)**
7- **التفريعات حسب البرامج الفرعية (المركزية و الجهوية): مركزية وجهوية**

II - التفاصيل الفنية للمؤشر

1- **طريقة احتساب المؤشر (Formule):** عدد المؤسسات المملوكة من طرف النساء المشاركة في التظاهرات والمعارض بالخارج /اجمالي عدد المؤسسات المشاركة

2- **وحدة المؤشر: نسبة**
3- **المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** قاعدة بيانات مركز النهوض بالصادرات
4- **طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر (المنظومة المعلوماتية لمتابعة الأداء، إستمارة، إستبيان...):**
قاعدة بيانات مركز النهوض بالصادرات
5- **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** قاعدة بيانات مركز النهوض بالصادرات
6- **تاريخ توفّر المؤشر: عند الطلب**
7- **القيمة المستهدفة للمؤشر[6](Valeur cible de l'indicateur): 70%** سنة 2023.
8- **القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية**
9- **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** صندوق المساندة تصدير +

III - قراءة في نتائج المؤشر

1- **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر**

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات			2020	التقديرات		
		2017	2018	2019		2021	2022	2023
نسبة صاحبات المؤسسات المنتفعات ببرنامج المساندة عند التصدير في اطار برنامج تصدير+	نسبة	-	-	12.5	50	60	70	70

2- تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

3- رسم بياني لتطور المؤشر:

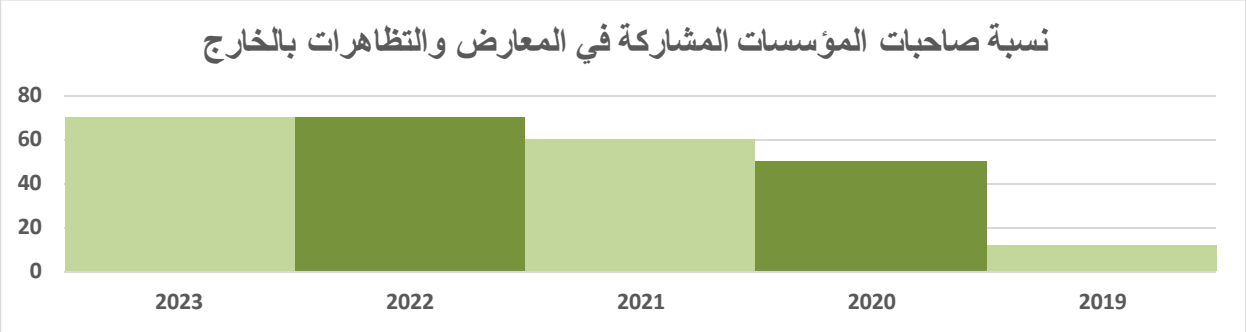

4- أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المستهدفة للمؤشر:

المؤشر	القيمة المستهدفة للمؤشر	القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية	تقديرات المؤشر لسنة 2021	التدخلات	الأنشطة	تقديرات الإعتمادات للأنشطة لسنة 2021
نسبة صاحبات المؤسسات المنتفعات المشاركات في المعارض والتظاهرات بالخارج	**70**		**60**	-تنظيم ملتقيات وندوات لتحسسيس النساء بأهمية المشاركة في التظاهرات والمعارض - تخصيص أجنحة نموذجية خاصة بصاحبات المؤسسات		

5- تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

- ترتبط طريقة تعامل مركز النهوض بالصادرات في قبول مطالب المشاركة في التظاهرات والمعارض بالخارج بالعامل الزمني أي الأسبقية الزمنية في إيداع الملف بقطع النظر عن صاحب المؤسسة
- عدم وجود عرض كافي للتصدير (أغلبيتها مؤسسات حرفية بسيطة)

بطـاقة مؤشر عدد9

رمز المؤشر: المؤشر1.2.1.2
تسمية المؤشر: نسبة التقدم في انجاز جهاز تحقيق في مجال الدفاع التجاري
تاريخ تحيين المؤشر:أكتوبر 2020

I - الخصائص العامة للمؤشر

1- **البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر:** التجارة الخارجية
2- **البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر:**

3- **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** حماية المنتوج الوطني والدفاع عن الصادرات
4- **تعريف المؤشر**: يتعلق هذا المؤشر بتبين مدى التقدم المنجز من أجل تكوين جهاز تحقيق في مجال الدفاع التجاري أسوة بأجهزة التحقيق المشابهة الموجودة بالتجارب المقارنة وذلك بهدف تكوين جهاز عال قادر على حماية النسيج الصناعي الوطني من الممارسات غير المشروعة عند التوريد من جهة والدفاع عن الصادرات التونسية التي تكون موضوع تحقيق من طرف سلطات تحقيق أجنبية
5- **نوع المؤشر: مؤشر نتائج (ind de résultats)**
6- **طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة (efficacité socio-économique)**
7- **التفريعات حسب البرامج الفرعية (المركزية و الجهوية): مركزية**

II - التفاصيل الفنية للمؤشر

1- **طريقة احتساب المؤشر (Formule):** البرامج المنجزة في تنفيذ البرنامج / اجمالي مكونات تنفيذ المشروع
2- **وحدة المؤشر:** نسبة

3- **المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** المكونات الخاصة بالمشروع
4- **طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر (المنظومة المعلوماتية لمتابعة الأداء، إستمارة، إستبيان...):** استمارات حول تقدم تنفيذ المشاريع المقترحة
5- **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** إدارة الإجراءات الوقائية والحماية ضد الممارسات غير المشروعة عند التوريد
6- **تاريخ توفّر المؤشر: عند الطلب**
7- **القيمة المستهدفة للمؤشر[7](Valeur cible de l'indicateur):** 75 % سنة 2023
8- **القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية**
9- **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** إدارة الإجراءات الوقائية والحماية ضد الممارسات غير المشروعة عند التوريد

III - قراءة في نتائج المؤشر

1- **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر**

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات			2020	التقديرات		
		2017	2018	2019		2021	2022	2023
نسبة التقدم في انجاز جهاز تحقيق في مجال الدفاع التجاري	نسبة	-	-	-	-	25	50	75

2- **تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:**

3- رسم بياني لتطور المؤشر:

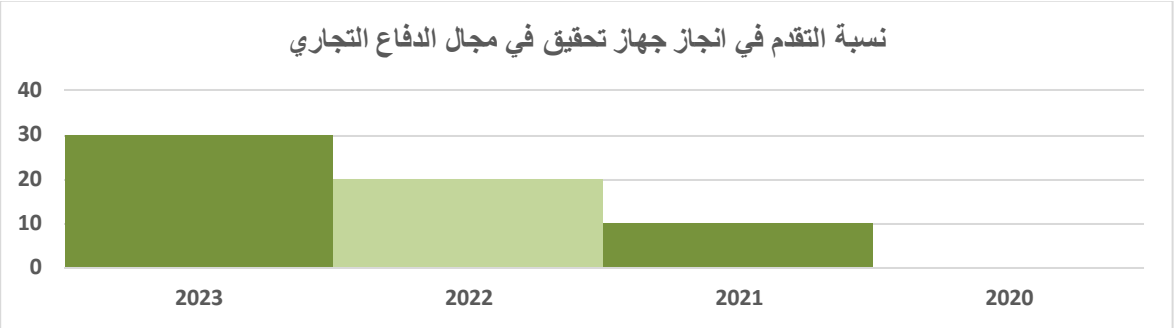

4- أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المستهدفة للمؤشر:

	القيمة المستهدفة للمؤشر	القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية	تقديرات المؤشر لسنة 2021	التدخلات	الأنشطة	تقديرات الإعتمادات للأنشطة لسنة 2021
نسبة التقدم في انجاز جهاز تحقيق في مجال الدفاع التجاري	75	25	25		- تنقيح الأمر عدد 2966 لسنة 2001 المؤرخ في 20 ديسمبر 2001 المتعلق بتنظيم وزارة التجارة - تنقيح الأمر عدد 2965 لسنة 2001 المؤرخ في 20 ديسمبر 2001 المتعلق بضبط مشمولات وزارة التجارة - احداث الإدارة العامة للدفاع التجاري - انجاز دراسة حول تركيز نظام انذار مبكر لمتابعة واردات المنتجات التي لها نظير مصنع محليا ورقمنة الأرشيف الخاص بالوثائق المتعلقة بالتحقيقا	انتداب 23 اطارا لفائدة هذه الإدارة (إمكانية الالتجاء الى تطبيق أحكام الأمر عدد 1143 لسنة 2016 المؤرخ في 16 أوت 2016 المتعلق بإعادة توظيف الأعوان) -اقتناء 23 حاسوبا (حوالي 23 ألف دينار)

5- تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

- ضرورة تنقيح النصوص القانونية المنظمة لمشمولات وزارة التجارة وللتنظيم الهيكلي المتعلق بها

بطـاقة مؤشر عدد10

رمز المؤشر: المؤشر2.1.1.2
تسمية المؤشر: تطور نسبة العرائض المتعلقة بالدفاع التجاري مقارنة باجمالي العرائض المقدمة
تاريخ تحيين المؤشر: ديسمبر من كل سنة

I- الخصائص العامة للمؤشر

1- **البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر:** التجارة الخارجية
2- **البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر:**

3- **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** حماية المنتوج الوطني والدفاع عن الصادرات
4- **تعريف المؤشر**: يتعلق هذا المؤشر بتحليل استفادة المؤسسات المحلية وخاصة منها المؤسسات المصنعة ببرامج التكوين والتعريف وانفتاح الجهاز الجديد في مجال التصدي للممارسات غير المشروعة عند التوريد وتطور ثقافة الاستفادة من الاليات الحمائية من طرف هاته المؤسسات.
5- **نوع المؤشر: مؤشر نتائج (ind de résultats)**
6- **طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة (efficacité socio-économique)**
7- **التفريعات حسب البرامج الفرعية (المركزية و الجهوية): مركزية**

II - التفاصيل الفنية للمؤشر

1- **طريقة احتساب المؤشر (Formule):** عدد العرائض المتعلقة بطلب الاستفادة من اليات الدفاع التجاري / العدد الجملي للعرائض
2- **وحدة المؤشر:** نسبة

3- **المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** العرائض المقدمة من طرف المتعاملين الاقتصاديين
4- **طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر (المنظومة المعلوماتية لمتابعة الأداء، إستمارة، إستبيان...):** العرائض المتلقاة من طرف إدارة الإجراءات الوقائية والحماية ضد الممارسات غير المشروعة عند التوريد
5- **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** المراسلات والعرائض المتلقاة من طرف إدارة الإجراءات الوقائية والحماية ضد الممارسات غير المشروعة عند التوريد
6- **تاريخ توفر المؤشر: عند الطلب**
7- **القيمة المستهدفة للمؤشر[8](Valeur cible de l'indicateur):** 30 % سنة 2023
8- **القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية**
9- **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** إدارة الإجراءات الوقائية والحماية ضد الممارسات غير المشروعة عند التوريد

III - قراءة في نتائج المؤشر

1- **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر**

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات			2020	التقديرات		
		2017	2018	2019		2021	2022	2023
تطور نسبة العرائض المتعلقة بالدفاع التجاري مقارنة باجمالي العرائض	نسبة	-	-	-	-	10	20	30

2- تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

3- رسم بياني لتطور المؤشر:

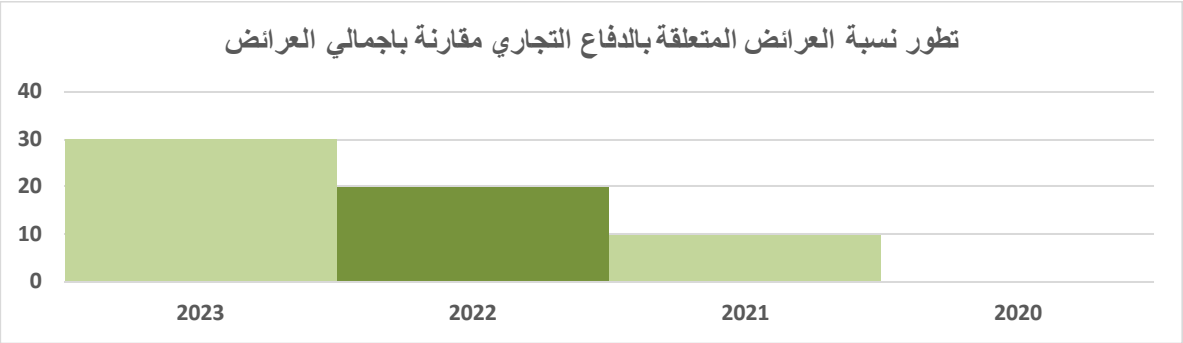

4- أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المستهدفة للمؤشر:

	القيمة المستهدفة للمؤشر	القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية	تقديرات المؤشر لسنة 2021	التدخلات	الأنشطة	تقديرات الإعتمادات للأنشطة لسنة 2021
تطور نسبة العرائض المتعلقة بالدفاع التجاري مقارنة باجمالي العرائض	**30 (2023)**		**10**	- انجاز برامج تكوين لفائدة غرف التجارة والصناعة والمنظمات المهنية والمؤسسات الإعلامية - إرساء نظام تظلم واحاطة فنية لفائدة المؤسسات المتضررة من الممارسات غير المشروعة عند التوريد		سيارة إدارية (60 ألف دينار) **(ميزانية وزارة التجارة)**

5- تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

- صعوبة في إرساء الثقة بين الإدارة والمتعاملين الاقتصاديين
- إمكانية وجود معارضة من طرف المؤسسات الموردة

.

3
بطاقات مؤشرات قيس الأداء لبرنامج القيادة والمساندة

بطـاقة مؤشر عدد 11

رمز المؤشر :1/1/1/9
تسمية المؤشر: نسبة المنتفعين بالتكوين.
تاريخ تحيين المؤشر: جوان 2020

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر :** القيادة والمساندة.
2. **البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر:** القيادة والمساندة.
3. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر** : الهدف الأول "**تطوير مؤهلات الموظفين**".
4. **تعريف المؤشر**: العمل على زيادة عـدد الإطارات المستفيدين من الدورات التكوينية بوزارة التجارة.
5. **نوع المؤشر:** مؤشر نتائج (Ind de résultat).
6. **طبيعة المؤشر:** مؤشر فاعلية (efficience).
7. **التفريعات (حسب الجهات، حسب الإدارات الجهوية...):** إدارات مركزية وجهوية.

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1- **طريقة احتساب المؤشر (Formule):** عدد الأعوان المنتفعين بالتكوين / العدد الجملي لأعوان الوزارة * 100.
2- **وحدة المؤشر**: نسبة مائوية.
3- **المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** عدد الأعوان المنتفعين بالتكوين – العدد الجملي لأعوان الوزارة.
4- **طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر (استمارة، تقرير، استبيان...):** ملفات التكوين، بطاقات حضور الدورات التكوينية...
5- **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** إدارة الشؤون الإدارية والمالية.
6- **تاريخ توفّر المؤشر :** بداية السنة الموالية للسنة المعنية.
7- **القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur):** نسبة 80 %.
8- **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** رئيس مصلحة التكوين والترقية والعمل الإجتماعي.

III- قراءة في نتائج المؤشر

1- سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات			2020	التقديرات		
		2017	2018	2019		2021	2022	2023
نسبة المنتفعين بالتكوين	%	47	40	59,7	70	73	76	80

2- تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

- بالنسبة لسنتي 2017 بلغت نسبة المنتفعين بالتكوين 47% في حين أن التقديرات كانت في حدود 55 % ويعود ذلك إلى تعذر إنجاز بعض الدورات التكوينية (لأسباب تنظيمية بالأساس ...) وكذلك لمحدودية الإعتمادات المرصودة. كما تم تقريبا تسجيل نفس الوضعية سنة 2018 بنسبة إنجازات في حدود 40 %.
- سنة 2019 تم تحديد نسبة 65 % كتقديرات إلا أن نسبة الإنجاز كانت في حدود 59,7 % أي ماي يمثل حوالي 92 % نسبة إنجازات مقارنة بالتقديرات، ويعود عدم بلوغ النسبة المحددة إلى عدم تنفيذ بعض المحاور لأسباب تنظيمية خاصة خلال الثلاثية الأخيرة من السنة المالية.

- بالنسبة للسنوات 2020- 2023 سيتم العمل على الترفيع التدريجي في نسبة المنتفعين بالتكوين وذلك بالترفيع في الإعتمادات المرصودة للغرض تدريجيا وبالحجم الكافي.

3- رسم بياني لتطور المؤشر:

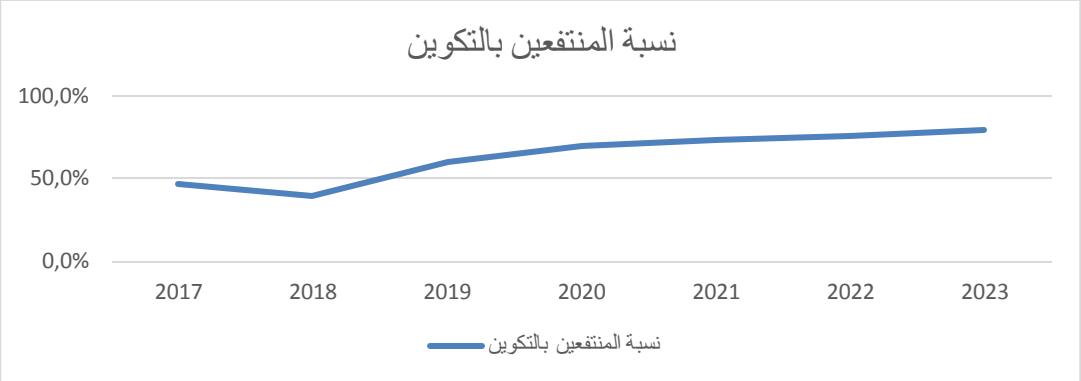

4- أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المستهدفة للمؤشر:

مؤشرات قيس الأداء	القيمة المستهدفة للمؤشر	القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية	تقديرات المؤشر لسنة 2021	التدخلات	الأنشطة	تقديرات الإعتمادات للأنشطة لسنة 2021
نسبة المنتفعين بالتكوين	%80 سنة 2023	%80 سنة 2023	%73	- التكثيف من الأنشطة التكوينية - تنويع مواضيع الدورات التكوينية لتشمل أغلب الفئات والإدارات	- ضبط برنامج مفصل والعمل على تنفيذه في الآجال. - تنويع الأنشطة وإعتماد طرق وأساليب حديثة في التكوين وخاصة التكوين عن بعد	28 أ.د

5- تحديد أهم النقائص:

* <u>على مستوى جودة التكوين</u>: إن تحقيق الجودة المرجوة على مستوى الأنشطة التكوينية يفترض توفير اعتمادات مالية هامة ليتسنى تنظيم عدد من الدورات التكوينية لدى مؤسسات ومكاتب تكوين مختصة تعتمد في نشاطها وبرامجها على مكونين مختصين حسب المحاور المطلوبة (خبراء، أساتذة جامعيين ...) كما تضع على ذمة المتكونين كافة الوسائل والتجهيزات والمراجع اللازمة...
وسيتم العمل حاليا بالتنسيق مع مختلف الأطراف المعنية على تطوير وتحسين جودة التكوين فدر الإمكان حسب الإمكانيات المتاحة والمتوفرة حاليا إلى أن تتحسن وضعية المالية العمومية بما يمكن أن يفضي لاحقا إلى اعتماد أساليب أخرى.

بطـاقة مؤشر عدد 12

رمز المؤشر :.2/1/1/9
تسمية المؤشر: نسبة الإناث المنتفعات بالتكوين.
تاريخ تحيين المؤشر: جوان 2020

I- الخصائص العامة للمؤشر

1- **البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر :** القيادة والمساندة.
2- **البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر:القيادة** والمساندة.
3- **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر**: الهدف الأول "**تطوير مؤهلات الموظفين**".

4- **تعريف المؤشر**: الترفيع في نسبة الإناث المنتفعات بالتكوين بوزارة التجارة.
5- **نوع المؤشر:** مؤشر نتائج (Ind de résultat).
6- **طبيعة المؤشر:** مؤشر فاعلية (efficience).
7- **التفريعات (حسب الجهات، حسب الإدارات الجهوية...):** إدارات مركزية وجهوية.

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1- **طريقة احتساب المؤشر (Formule):** عدد الإناث المنتفعات بالتكوين / العدد الجملي للإناث بالوزارة * 100
2- **وحدة المؤشر**: نسبة مائوية.
3- **المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** عدد الإناث المنتفعات بالتكوين – العدد الجملي للإناث بالوزارة.
4- **طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر (استمارة، تقرير، استبيان...):** ملفات التكوين، بطاقات حضور الدورات التكوينية، جداول الأعوان...
5- **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** إدارة الشؤون الإدارية والمالية.
6- **تاريخ توفّر المؤشر :** بداية السنة الموالية للسنة المعنية.
7- **القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur):** نسبة 80 %.
8- **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** رئيس مصلحة التكوين والترقية والعمل الإجتماعي.

III- قراءة في نتائج المؤشر

1- سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر :

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات			2020	التقديرات		
		2017	2018	2019		2021	2022	2023
نسبة الإناث المنتفعات بالتكوين	%	39.3	42.7	67	70	73	76	80

2- تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

- تمثل نسبة الإناث المنتفعات بالتكوين نسبة محترمة حيث شهدت نسقا تصاعديا منذ سنة 2017 حيث كانت تقدر ب 39.35% وقد بلغت نسبة 42.7 % سنة 2018 ، وارتفعت سنة 2019 إلى حدود 67% ، ويعود هذا إلى التشريك المتواصل للإناث في جميع الدورات التكوينية وإلى تفعيل مقاربة المساواة وتكافؤ الفرص بين الجنسين، وإلى تنظيم مصالح رئاسة الحكومة لدورات تكوينية في مجال تدعيم قدرات الإطارات النسائية في المجالات القيادية مما سيساهم في إرتفاع نسبة المنتفعات بالتكوين في السنوات القادمة حيث سنعمل على بلوغ نسبة تتراوح بين 70 و 80 % من نسبة الإناث المشاركات بالدورات التكوينية خلال الفترة 2021- 2023.

3- رسم بياني لتطور المؤشر:

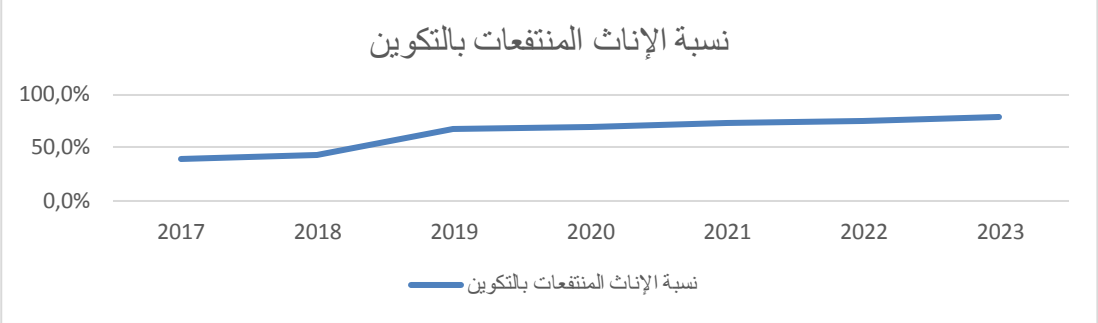

4- أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المستهدفة للمؤشر:

مؤشرات قيس الأداء	القيمة المستهدفة للمؤشر	القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية	تقديرات المؤشر لسنة 2021	التدخلات	الأنشطة	تقديرات الإعتمادات للأنشطة لسنة 2021
نسبة الإناث المنتفعات بالتكوين	%80 سنة 2023	%80 سنة 2023	%73	- التكثيف من الدورات التكوينية الموجهة لفائدة الموظفات من الإطارات والأعوان	- ضبط برنامج مفصل والعمل على تنفيذه في الآجال. - تنويع الأنشطة بإعتماد طرق وأساليب حديثة في التكوين وخاصة عن بعد	28 أ.د

5- تحديد أهم النقائص:

- عدم انخراط الهياكل المعنية في العمل على تنفيذ المؤشر.
- إمكانيات مالية محدودة .

بطـاقة مؤشر عدد 13

1.رمز المؤشر : 1/2/1/9

2.تسمية المؤشر: معدل استهلاك الوقود المتعلق بسيارات المصلحة.

3.تاريخ تحيين المؤشر: جوان 2020

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر :** القيادة والمساندة
2. **البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر:** القيادة والمساندة
3. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر** : "**تحسين التصرف في الموارد المالية**".
4. **تعريف المؤشر**: تخفيض معدل استهلاك الوقود لسيارات المصلحة مقارنة بعدد الكيلومترات المقطوعة.
5. **نوع المؤشر:** مؤشر نتائج (Ind de résultat)
6. **طبيعة المؤشر:** مؤشر فاعلية (efficience)
7. **التفريعات (حسب الجهات، حسب الإدارات الجهوية...):** إدارات مركزية وجهوية.

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1- **طريقة احتساب المؤشر (Formule):** عدد ليترات الوقود المستهلكة / عدد الكيلومترات المقطوعة
2- **وحدة المؤشر**: لتر / 100 كلم
3- **المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** عدد ليترات الوقود المستهلكة – عدد الكيلومترات المقطوعة
4- **طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر (إستمارة، تقرير، إستبيان...)** كشوفات – تقارير
5- **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** إدارة الشؤون الإدارية والمالية
6- **تاريخ توفّر المؤشر :** خلال السنة الموالية للسنة المعنية
7- **القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur):** **7.4** لتر / 100 كلم سنة 2023
8- **القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية : 7.4** لتر / 100 كلم سنة 2023
9- **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** رئيس مصلحة الآليات المتحركة

III- قراءة في نتائج المؤشر

1- سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات			2020	التقديرات		
		2017	2018	2019		2021	2022	2023
معدل استهلاك الوقود المتعلق بسيارات المصلحة	**لتر / 100 كلم**	8.28	8.95	7.8	7.7	7.6	7.5	7.4

2-تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

ينخفض معدل استهلاك الوقود لسيارات المصلحة من سنة الى اخرى ولكن ليس بالحد الكبير، وستعمل المصالح المعنية بالوزارة على الترفيع في معدل انخفاض الاستهلاك ليصل إلى 7.6 لتر / 100 كلم سنة 2021 و7.4 لتر / 100 كلم سنة 2023 وذلك عبر اتخاذ جملة من التدابير والإجراءات.

3- رسم بياني لتطور المؤشر:

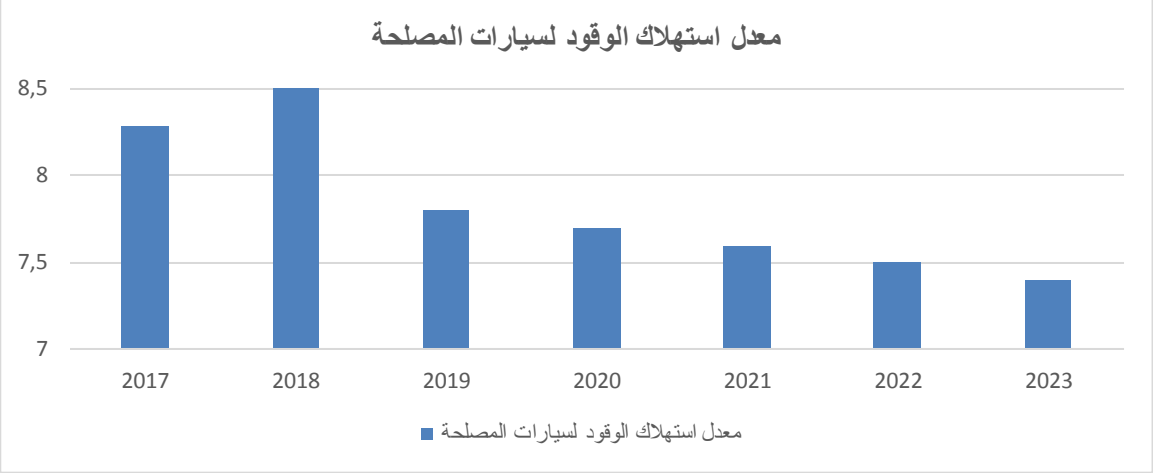

4- أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المستهدفة للمؤشر:

المؤشر	القيمة المستهدفة للمؤشر	القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية	تقديرات المؤشر لسنة 2021	التدخلات	الأنشطة	تقديرات الإعتمادات للأنشطة لسنة 2021
معدل استهلاك الوقود المتعلق بسيارات المصلحة	**7.4 لتر/كم سنة 2023**	**7.4 لتر/كم سنة 2023**	**7.6 لتر/كم**	-ترشيد استعمال سيارات المصلحة والتوجه نحو استغلال سيارات ذات معدل الاستهلاك المنخفض. - تفعيل دور المكلف بالمتابعة والتعهد لوسائل النقل على مستوى كل إدارة باعتماد منظومة إعلامية عند الاقتضاء -رقمنه التدخلات ذات الصلة بالصيانة عبر تطبيقة معلوماتية توضع بواسطة الوسائل البشرية الذاتية للوزارة.	-	-

5-تحديد أهم النقائص (limites)المتعلقة بالمؤشر :

ترتبط هذه الإنجازات بـــ:

- توفير الإعتمادات اللازمة لتجديد الأسطول وصيانته.
- مدى الإلتزام بتطبيق المناشير المتعلقة باستعمال السيارات الإدارية.
- مدى تقيد مستعملي السيارات بقواعد السياقة السليمة والرشيدة.

بطـاقة مؤشرعدد 14

1.رمز المؤشر :1/3/1/9

2.تسمية المؤشر: تغطية الحـاجيات من التجهيزات الاعلامية

3.تاريخ تحيين المؤشر: جوان 2020

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **البرنـامج الذي يرجع إليه المؤشر:**برنـامج القيادة والمساندة
2. **البرنـامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر:** المساندة والدعم
3. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:**تغطية حاجيات الوزارة من التجهيزات الإعلامية من موزعات وحواسيب وآلات طابعة وآلات ماسحة.
4. **تعريف المؤشر:**يتعلق المؤشر بمدى توفير التجهيزات الاعلامية لفائدة إطارات الوزارة لأداء مهامهم على أحسن وجه.
5. **نوع المؤشر: مؤشر نشاط (Ind d'activité)**
6. **طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية (efficience)**
7. **التفريعات (حسب الجهات، حسب الإدارات الجهوية...)**

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر (Formule):**

مؤشر الشبكة * 0.4 + مؤشر الحواسيب * 0.4 + مؤشر الطباعة والرقمنة * 0.2
مؤشر الشبكة: عدد تجهيزات الشبكة المركزة / التجهيزات اللازمة
مؤشر الحواسيب: عدد الحواسيب التي لا تتجاوز 05 سنوات / عدد الإطارات الادارية والفنية
مؤشر الطباعة والرقمنة: عدد تجهيزات الطباعة والرقمنة المركزة / 50

2. **وحدة المؤشر:**نسبة مائوية
3. **المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** عدد الإطارات الادارية والفنية + جرد التجهيزات
4. **طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:**جرد للمعدات الإعلامية الموضوعة على ذمة إطارات الوزارة
5. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:**إدارة الشؤون الإدارية والمالية
6. **تاريخ توفّر المؤشر:2018/06/05**
7. **القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur):97** بالمائة خلال سنة 2023
8. **القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية : 97** بالمائة خلال سنة 2023
9. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** مدير ادارة التنظيم والأساليب والإعلامية

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:**

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات			2020	التقديرات		
		2017	2018	2019		2021	2022	2023
تغطية الحـاجيات من التجهيزات الاعلامية	%	57	52.2	65	86,8	92	96	97

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

تعتبر النسبة المنجزة خلال السنوات الفارطة نسبة ضئيلة مقارنة بالأهداف المرسومة حيث تمّ تسجيل نسبة تغطية بـــ65 % لسنة 2019 و 52.2% خلال سنة 2018 وذلك نظرا إلى العديد من الاشكاليات على غرار عدم توفير الاعتمادات اللازمة لتوفير التجهيزات الاعلامية اللازمة للسير العادي للعمل صلب الوزارة،

3. رسم بياني لتطور المؤشر:

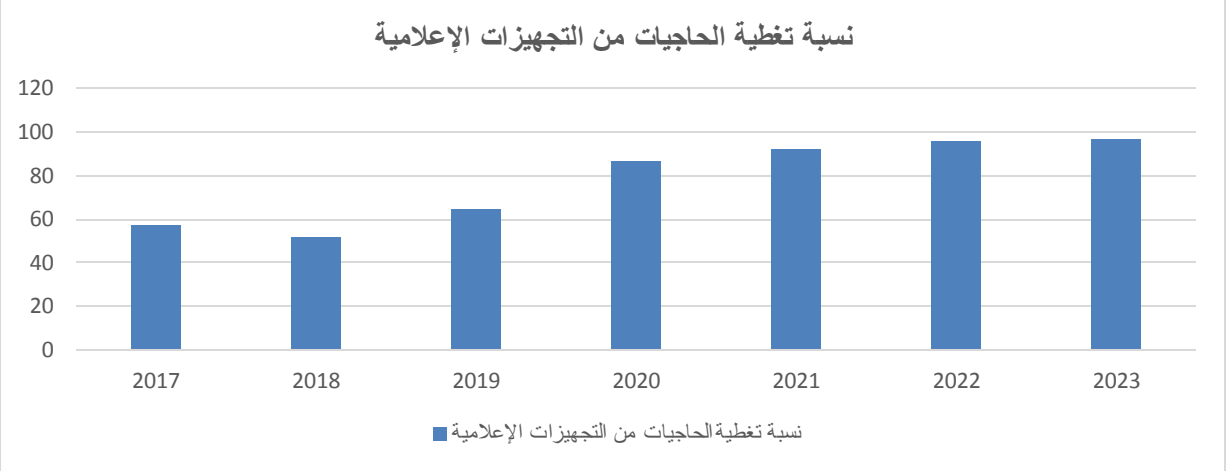

4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المستهدفة للمؤشر:

المؤشر	القيمة المستهدفة للمؤشر	القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية	تقديرات المؤشر لسنة 2021	التدخلات	الأنشطة	تقديرات الإعتمادات للأنشطة لسنة 2021
تغطية الحاجيات من التجهيزات الاعلامية	**97 خلال سنة 2023**	**97 خلال سنة 2023**	**92**	-	مواصلة تدعيم الرصيد من التجهيزات الاعلامية عن طريق الشراءات العمومية	95 أ د

5. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

لا يعكس هذا المؤشر جميع حاجيات الادارات المعنية حيث أنه يستلزم انجاز مخطط توجيهي لنظام المعلومات صلب الوزارة لتحديد الحاجيات على مدى 3 سنوات والتي تتعلق بالأساس بتركيز نظم المعلومات.

بطـاقة مؤشر عدد 15

1.رمز المؤشر : 2/3/1/9
2.تسمية المؤشر: التغطية الوظيفية لنظام المعلومـات
3.تاريخ تحيين المؤشر:جوان 2020

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر:** برنامج القيادة والمساندة
2. **البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر:** القيادة والمساندة
3. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر :** دعم التعامل الإلكتروني داخل الإدارات وفيما بينها على المستويين المركزيوالجهوي و إتمام الإجراءات والمعاملات الإدارية إلكترونيا.
4. **تعريف المؤشر:** يتعلق المؤشر بمدى تغطية النظام المعلوماتي لوظائف مصالح وزارة التجارة أخذا بعين الاعتبار لنسبة رضاء المستعملين.
5. **نوع المؤشر: مؤشر نشاط (Ind d'activité)**
6. **طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية (efficience)**
7. **التفريعات (حسب الجهات، حسب الإدارات الجهوية...)**

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر (Formule):**

عدد التطبيقات الاعلامية التي هي في طور الاستغلال X نسبة رضاء المستعملين
عدد التطبيقات والمنظومات التي تم انجازها والتي هي في طور الانجاز

2. **وحدة المؤشر:** نسبة مائوية
3. **المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** عدد التطبيقات الإعلامية الممكن إنجازها + نسبة رضاء المستعملين لكل تطبيقة إعلامية
4. **طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:تعداد** التطبيقات المنجزة. أنجاز استبيان سنوي لتحديد نسبة الرضاء لكل تطبيقة في طور الاستغلال.
5. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** ادارة التنظيم والأساليب والإعلامية
6. **تاريخ توفّر المؤشر:** خلال السنة الموالية للسنة المالية المعنية.
7. **القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur):** 80 بالمائة سنة 2023
8. **القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية :** 80 بالمائة سنة 2023
9. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** مدير ادارة التنظيم والأساليب والإعلامية

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر**

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات			2020	التقديرات		
		2017	2018	2019		2021	2022	2023
نسبة التغطية الوظيفية لنظام المعلومات	%	20%	26.7%	30%	65%	70%	75%	80%

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

تعتبر النسبة المنجزة خلال السنوات الفارطة نسبة ضئيلة مقارنة بالأهداف المرسومة حيث تمّ تسجيل نسبة تغطية بـــ 30.% خلال سنة 2019 ، وتجدر الإشارة أن هذه النسبة الضعيفة راجعة إلى العديد من الاشكاليات منها ما يلي:

- عدم توفير الاعتمادات اللازمة لتطوير المنظومات الاعلامية
- نقص الموارد البشرية في الاختصاص المطلوب والمتعلق بتطوير البرمجيات
- عدم توفير الاعتمادات اللازمة لتركيز برامج تكوين خاصة بالفريق الفني لإدارة الإعلامية
- غياب استراتيجية واضحة لتركيز نظام معلوماتي مندمج صلب الوزارة

3. رسم بياني لتطور المؤشر:

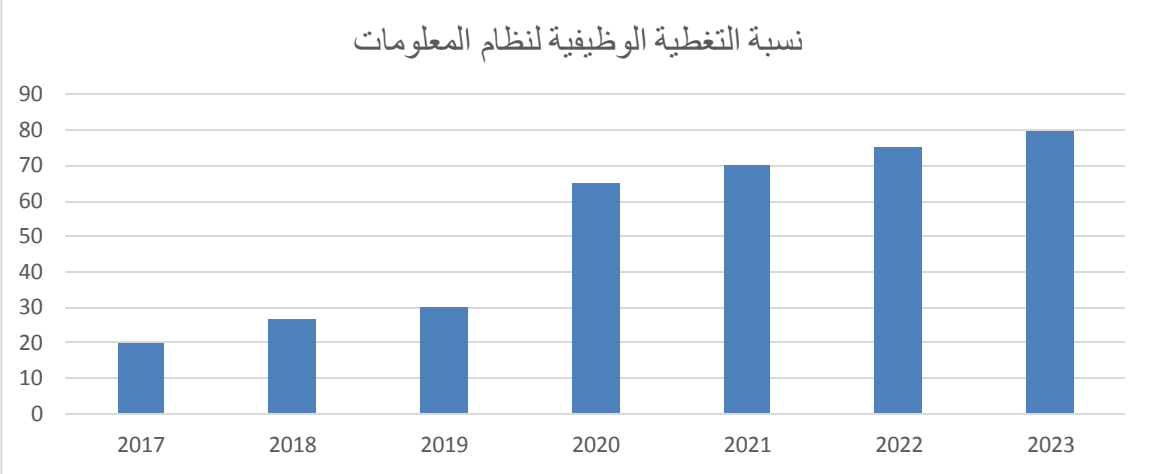

4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المستهدفة للمؤشر:

المؤشر	القيمة المستهدفة للمؤشر	القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية	تقديرات المؤشر لسنة 2021	التدخلات	الأنشطة	تقديرات الإعتمادات للأنشطة لسنة 2021
نسبة التغطية الوظيفية لنظام المعلومات	**80 خلال سنة 2023**	**80 خلال سنة 2023**	**70**	إنجاز وتطوير بعض التطبيقات الاعلامية الاكيدة والتي لا تتطلب تدخلات معقدة وخبرات عالية من خلال الوسائل الذاتية	تركيز مركز بيانات مع إطلاق طلبات عروض لتركيز منظومات إعلامية ذات قيمة مضافة عالية تعنى بنشاط التجارة الداخلية والخارجية	400 أ.د

5. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

بطـاقة مؤشرعدد 16

1.رمز المؤشر :9 / 4/1 /1
2.تسمية المؤشر: نسبة التقدم في انجاز برنامج تحسين الاستقبال
3.تاريخ تحيين المؤشر: شهر فيفري من السنة الموالية

I- الخصائص العامة للمؤشر

1- **البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر:** القيادة والمساندة
2- **البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر**:القيادة والمساندة
3- **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** تفعيل إجراءات الإصلاح الإداري وتحسين العلاقة الإدارة مع المواطن
4- **تعريف المؤشر: :** نسبة التقدم في انجاز برنامج تحسين الاستقبال
5- **نوع المؤشر: مؤشر نشاط (Ind d'activité)**
6- **طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية (efficience)**
7- **التفريعات (حسب المصالح المركزية،حسب المؤسسات تحت الإشراف، حسب الإدارات الجهوية)**

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1- **طريقة احتساب المؤشر (Formule):** عدد الإجراءات المنجزة/عدد الإجراءات المبرمجة
2- **وحدة المؤشر:** نسبة مائوية
3- **المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** تقرير
4- **طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** تقرير
5- **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** إدارة الشؤون الإدارية والمالية
6- **تاريخ توفّر المؤشر:** بداية السنة الموالية خلال شهر فيفري
7- **القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur):** 100 بالمائة سنة 2021
8- **القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية:** 100 بالمائة سنة 2021
9- **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** مدير مكتب العلاقات مع المواطن

III- قراءة في نتائج المؤشر

1- سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات			2020	التقديرات		
		2017	2018	2019		2021	2022	2023
نسبة التقدم في انجاز برنامج تحسين الاستقبال	%	30	50	40	80	100	-	-

2- تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:
اتسم التقدم في الإنجازات الخاصة بالمؤشر بالبطء الذي يعود أساسا إلى عدم تدعيم مصالح الوزارة بمكلفين مختصين في الاستقبال.

3- رسم بياني لتطور المؤشر:

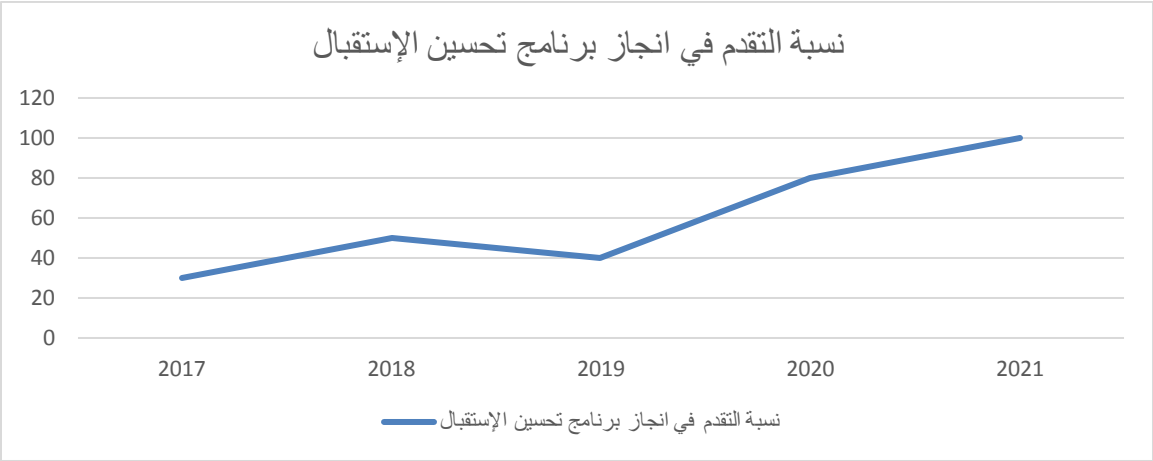

4- أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المستهدفة للمؤشر:

المؤشر	القيمة المستهدفة للمؤشر	القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية	تقديرات المؤشر لسنة 2021	التدخلات	الأنشطة	تقديرات الإعتمادات للأنشطة لسنة 2021
نسبة التقدم في انجاز برنامج تحسين الاستقبال :	**100 بالمائة خلال سنة 2021**	**100بالمائة خلال سنة 2021**	**100**	إدراج المواضيع المتصلة بقواعد الاستقبال ضمن البرنامج السنوي للتكوين	مزيد توفير التجهيزات الضرورية من معلقات إرشاد، علامات توجيه داخلية وخارجية، أثاث استقبال.	5 أ.د

5- تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر :

- إن مؤشر" ***نسبة التقدم في انجاز برنامج تحسين الاستقبال***" لا يقيس نسبة رضا المواطن على الخدمات المقدمة من مصالح الوزارة لكن التقدم في انجاز برنامج تحسين الاستقبال يساهم بقسط هام في تحسين العلاقة مع المواطن ولكن في ظل توفير الاعتمادات الضرورية.

- إن مؤشر" ***نسبة التقدم في انجاز برنامج تحسين الاستقبال***" ولئن يمكن من المساهمة في تحقيق هدف تفعيل إجراءات الإصلاح الإداري وتحسين العلاقة الإدارة مع المواطن، فإنه يظل مؤشرا غير كاف بالنظر إلى قيس نسبة رضا المواطن على الخدمات المقدمة من قبل مصالح الوزارة الذي يقتضي اعتماد تقنيات خاصة كالقيام باستقصاء لمعرفة درجة رضا طالبي الخدمة وتطلعاتهم *مرة كل سنة على الأقل* من قبل مصلحة الإدارة أو عبر مناولة الاستقصاء لدى مكتب متخصّص.

بطـاقة مؤشرعدد 17

1. **رمز المؤشر: 9-1-5-1**
2. **تسمية المؤشر: نسبة تطوّر عدد مواقع التجارة الالكترونية**
3. **تاريخ تحيين المؤشر**: ماي 2020

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر:** القيادة والمساندة.
2. **البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر :** القيادة والمساندة.
3. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** تطوير التجارة الالكترونية.
4. **تعريف المؤشر:** تعتمد إدارة تنمية التجارة الإلكترونية والإقتصاد اللامادي على الإحصائيات التي يبرز نموّ عدد الشركات المنخرطة في منظومتي الدفع. فقد شهه عدد مواقع التجارة الالكترونية تطوّرا ملحوظا حيث بلغ عدد هذه المواقع إلى موفى سنة 2018 حوالي 1657 موقع. وتعبّر نسبة تطوّر عدد مواقع التجارة الالكترونية عن مدى تقدّم هذا النشاط ورغبة المؤسسات التونسيّة في اعتماده كأداة أساسية لتنمية القطاع التجاري.
5. **نوع المؤشر:مؤشر نتائج (ind de résultat)**
6. **طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية (efficience)**
7. **التفريعات حسب البرامج الفرعية (المركزية والجهوية)**

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر (Formule):(** عدد مواقع التجارة الالكترونية للسنة الحاليّة - عدد مواقع التجارة الالكترونية للسنة الفارطة)/عدد مواقع التجارة الالكترونية للسنة الفارطة *100
2. **وحدة المؤشر:** نسبة مئوية
3. **المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** عدد مواقع التجارة الالكترونية المنخرطة بمنظومات الدفع الالكتروني لشركة نقديات تونس و البريد التونسي.
4. **طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** الإحصائيات السنوية الواردة من شركة نقديات تونس والبريد التونسي حول مؤشرات التجارة الالكترونية.
5. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: تاريخ توفّر المؤشر :**ثلاثيّا
6. **تاريخ توفر المؤشر:**
7. **القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur):** 80 بالمائة خلال سنة 2023.
8. **القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية:** 80 بالمائة خلال سنة 2023.
9. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج**: مدير تنمية التجارة الإلكترونية والاقتصاد اللامادي.

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات			2020	تقديرات		
		2017	2018	2019		2021	2022	2023
نسبة تطوّر عدد مواقع التجارة الالكترونية	نسبة%	+18%	% 16.5	20+ %	+50%	%60+	%70+	% 80+

2. رسم بياني لتطور المؤشر:

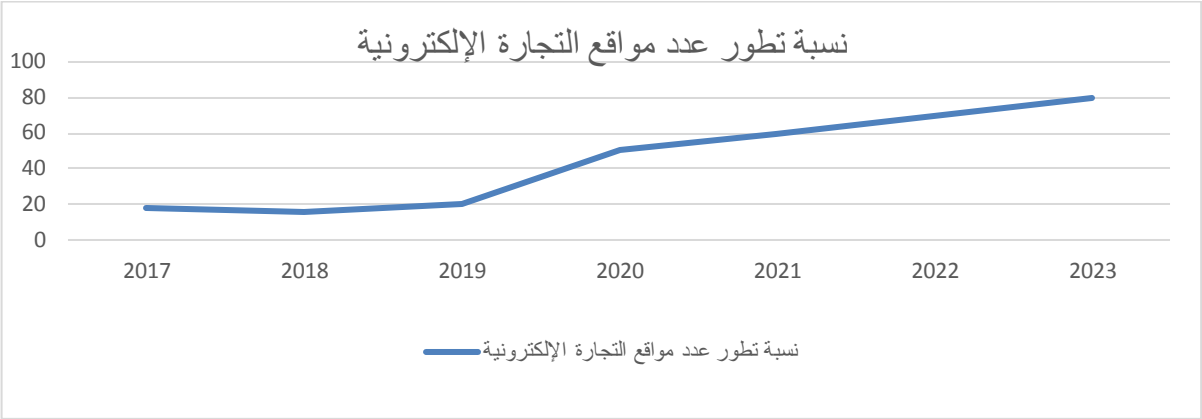

3. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

تجميع النتائج الإحصائية الواردة من شركة نقديات تونس والبريد التونسي وانجاز تحليل تأليفي لتحديد ملامح ونسق تطوّر نشاط التجارة الالكترونيّة وتقديم أسباب هذا النسق ومقارنته بدول أخرى.

4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

المؤشر	القيمة المستهدفة للمؤشر	القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية	تقديرات المؤشر لسنة 2021	التدخلات	الأنشطة	تقديرات الإعتمادات للأنشطة لسنة 2021
نسبة تطوّر عدد مواقع التجارة الالكترونية	**+80% سنة 2023**	**+80% سنة 2023**	**+60%**	*تشريك أعوان إدارة تنمية التجارة الإلكترونية والاقتصاد اللامادي في إطار دورات تكوينية داخلية للإطلاع على النصوص القانونية والإجراءات الترتيبية المتصلة بالتجارة كقانون المنافسة والأسعار والنصوص ذات الصلة بالتجارة الخارجية وغيرها... **إنجاز دراسة حول واقع وآفاق التجارة الإلكترونية في تونس. (الحصول على موافقة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية CNUCEDلإنجاز هذه الدراسة).		

5. تحديد أهم النقائص (limites)المتعلقة بالمؤشر: غياب آلية تمكّن من متابعة العدد الجملي للمواقع الناشطة في مجال التجارة الإلكترونية حيث يقع حاليا رصد المواقع المنخرطة في منظومتي الدفع الإلكترونية clictopay التابعة شركة نقديات تونس ومنظومة الدينار الإلكتروني التابعة للديوان الوطني للبريد التونسي، كما ان أغلب المبادلات الإلكترونية (قرابة 80 %) تتم عبر المنصّات الإلكترونية أو عبر شبكات التواصل الإجتماعية وهي مسألة سيتوجب متابعتها بدقّة قصد التصدي لظاهرة التجارة الإلكترونية الموازية.

بطـاقة مؤشرعدد 18

1. **رمز المؤشر: 9-1-5-2**
2. **تسمية المؤشر:** نسبة تطوّر قيمة المعاملات التجاريّة الالكترونية
3. **تاريخ تحيين المؤشر**: ماي 2020

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر:** القيادة والمساندة.
2. **البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر:** القيادة والمساندة.
3. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** تطوير نشاط التجارة الالكترونية.
4. **تعريف المؤشر:** بلغت القيمة الجملية للمعاملات التجارية على الخط سنة 2018 حوالي 224 مليون دينار مقابل 166 مليون دينار سنة 2017. ويبرز هذا المؤشر مدى تطوّر قيمة المبيوعات على الخطّ.
5. **نوع المؤشر:مؤشر نتائج (ind de résultat)**
6. **طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية (efficience)**
7. **التفريعات حسب البرامج الفرعية (المركزية والجهوية)**

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر (Formule): (** قيمة معاملات التجارة الالكترونية للسنة الحاليّة – قيمة معاملات التجارة الالكترونية للسنة الفارطة)/قيمة معاملات التجارة الالكترونية للسنة الفارطة * 100
2. **وحدة المؤشر:** نسبة مئوية
3. **المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** قيمة المعاملات التجاريّة الالكترونية للسنة الحالية والفارطة
4. **طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** الإحصائيات السنوية الواردة من شركة نقديات تونس والبريد التونسي حول مؤشرات التجارة الالكترونية.
5. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:**
6. **تاريخ توفّر المؤشر :** ثلاثيّا
7. **القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): + 80 بالمائة سنة 2023**
8. **القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية :): + 80 بالمائة سنة 2023**
9. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج**: مدير تنمية التجارة الإلكترونية والإقتصاد اللامادي.

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات			2020	تقديرات		
		2017	2018	2019		2021	2022	2023
نسبة تطوّر قيمة المعاملات التجاريّة الالكترونية	نسبة%	+19%	+30%	+30%	+50%	%60+	%70+	%80+

2. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:**

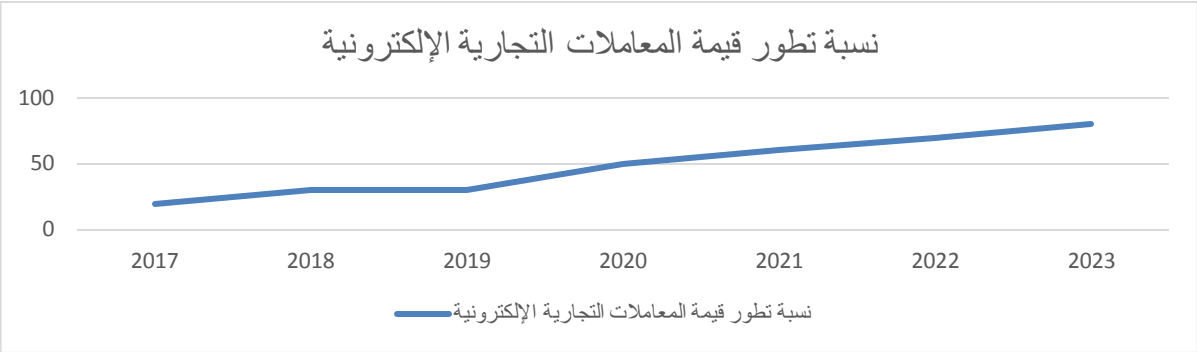

3. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

انجاز تحليل تأليفي وذلك عبر تجميع النتائج الاحصائيّة الواردة من شركة نقديات تونس والبريد التونسي.

4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

المؤشر	القيمة المستهدفة للمؤشر	القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية	تقديرات المؤشر لسنة 2021	التدخلات	الأنشطة	تقديرات الإعتمادات للأنشطة لسنة 2021
نسبة تطوّر قيمة معاملات التجارة الالكترونية	**+80% سنة 2023**	**+80% سنة 2023**	**+60%**	*التعريف بمزايا التجارة الإلكترونية عبر مطبوعات في الغرض مع تقديم إجراءات مبسطة للولوج إلى الفضاءات الافتراضية للتجارة الإلكترونية.		

5. تحديد أهم النقائص (limites)المتعلقة بالمؤشر: غياب آلية تمكّن من رصد القيمة الجملية للمبادلات الالكترونية، حيث أن المؤشرات التي يتمّ تحليلها تخصّ منظومة الدفع الإلكترونية clictopay التابعة شركة نقديات تونس ومنظومة الدينار الإلكتروني التابعة للديوان الوطني للبريد التونسي، كما انه من الصعب متابعة كافة المبادلات على الخط بما أنها تعتمد على آلية الدفع عند التسليم عبر مزودي خدمات اللوجستية والتي تتعامل مع المنصات الافتراضية على غرار جوميا التي يصعب متابعتها.

بطاقات الفاعلين العموميين

1
بطاقات الفاعلين العموميين لبرنامج التجارة الداخلية

بطـاقة عدد1 : الشركة التّونسيّة لأسواق الجملة

البرنامج الذي يتضمن المنشأة: برنامج التجارة الداخلية

I- التعريـــف

1. **النشاط الرئيسي:** تسيير السّوق ذات المصلحة الوطنية ببئر القصعة.
2. **ترتيب المنشأة : أ**
3. **مرجع الإحداث:** إحداث الشّركة التّونسية لأسواق الجملة بمقتضى قانونها الأساسي المؤرّخ في 11 فيفري 1980 ولقرار الجلسة العامّة التأسيسيّة بتاريخ 4 ديسمبر 1980 وتمّ تكليفها بتهيئة وتسيير السّوق ذات المصلحة الوطنيّة ببئر القصعة تبعا للأمر عدد 125 لسنة 1985 المؤرّخ في 25 جانفي 1985.
4. **مرجع التنظيم الإداري والمالي:** شركة خفية الإسم
5. **تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج : (2007-2011)**

II - إطار الأداء:

1. **الاستراتيجية العامة:**

- الحرص على متابعة تزويد السّوق ذات المصلحة الوطنيّة ببئر القصعة بالمنتوجات الفلاحيّة ومنتوجات الصيد البحري ضمانا لحسن تزويد تونس الكبرى والولايات المجاورة بهذه المنتوجات.
- ضمان السير التنافسي للسّوق (شفافيّة المعاملات وحماية المستهلك)
- تنويع وتدعيم موارد الشّركة.
- مواصلة تنفيذ البرنامج الخاص بتعميم نظام بيوعات الشركة لفائدة العديد من أسواق الجملة داخل الجمهورية عملا بمقتضيات المنشور المشترك عدد 58 المؤرّخ في 11 أوت 2016.

2. **تحديد المساهمة في أهداف البرنامج:** مساهمة مباشرة.
3. **أهم الأولويات والأهداف:**

- تأهيل السّوق وتطويره.
- المساهمة في تطوير النسيج التجاري لمنتوجات الفلاحة والصيد البحري.
- إيجاد المناخ الملائم للتجارة في منتوجات الفلاحة والصيد البحري وبالتالي المساهمة في انتظامية التزويد بهذه المنتوجات.

4. **مؤشرات قيس الأداء وأهم الأنشطة:**

4.1تأهيل البنية التحتيّة للسّوق وتعصيرها وتطوير النسيج التجاري من خلال :

- تأهيل جناح الأسماك وجعله يستجيب لمعيير السّلامة التي يقرها نظام المخاطر والتحكّم في النقاط الحرجة وذلك لغاية إعداده للحصول على المصادقة الصحيّة والاوروبيّة لتصدير منتجات الصيد البحري.
- الصيانة الدورية لمواقع البيع وللطرقات ولأسقف الأجنحة بالسّوق وذلك في إطار السعي إلى تنويع وتدعيم موارد الشركة.

- إحداث قطاعات مكمّلة للنشاط الأصلي عن طريق بناء وتهيئة قاعة عرض بالسّوق وذلك في إطار السعي إلى تنويع وتدعيم موارد الشركة.
- الضغط على مصاريف الطاقة والموارد المائية عن طريق السعي إلى إستغلال محطة تثمين النفايات والضغط على مصاريف الإنارة.
- مواصلة الإستثمار في تعصير وسائل التنظيف بما يتماشى مع المواصفات المطلوبة من خلال الإستثمار في اقتناء آلات ميكانيكية متطوّرة.

4.2 شفافيّة المعاملات وحماية المستهلك :

- ضمان السير التنافسي للسّوق من خلال الحدّ من نسبة الإخلالات والمخالفات المتعلّقة بشفافيّة المعاملات.
- تكثيف عمليات المراقبة داخل الأجنحة وخارجها وبالباب الرئيسي للسّوق لضمان سلامة المعاملات داخله.
- مزيد تفعيل المراقبة الصحيّة للمنتوجات المعروضة للبيع.
- مزيد تفعيل المراقبة الليليّة بالسّوق.
- تركيز شاشات إلكترونية بالأجنحة وربطها بالمنظومة الإعلاميّة بالشّركة.
- تركيز نظام مراقبة بالفيديو بمختلف فضاءات السّوق.
- تعميم الإعلاميّة على كامل فضاءات البيع.

4.3 إنتظاميّة التزويد وذلك بالتنسيق مع مختلف الأطراف المتدخّلة (هياكل التّجارة الدّاخلية، الدّيوان التّونسي للتجارة، المجامع المهنيّة للخضر والغلال ...) ويهمّ هذا الإجراء أساسا المخزونات التعديليّة وتوفير الظروف التي من شأنها تشجيع المتعاملين الإقتصاديين على إعتماد المسالك القانونيّة لترويج منتجات الفلاحة والصيد البحري.

4.4 إحداث قطاعات مكمّلة لنشاط السّوق: إستجابة لطلب بعض القطاعات المكمّلة لنشاط السّوق وسعيا من الشّركة لتنويع وتدعيم مواردها، تمّ إعداد برنامج إشهار يتعلّق بتنويع النشاط سواء بالنسبة للمنتجات أو الخدمات.

5. **الإجراءات المصاحبة**:

- الإستثمار في الدّراسات والبرمجيّات الإعلاميّة التي من شأنها أن تضمن حسن التصرّف في إدارة شؤون الشّركة على غرار :
  - تعميم التوثيق الإلكتروني للأرشيف لكافة المصالح
  - تطبيق قواعد السلامة المعلوماتيّة والقيام بالتدقيق الدوري في المجال.
  - حفظ النظام المعلوماتي للسّوق في مواقع مختصّة وخارج أسوار المؤسّسة طبقا للمواصفات المعمول بها في المجال.
- تحيين النظام الدّاخلي للسّوق ليكون طبقا لطبيعة النشاط الفعلي به، وتمكين أعوان الشّركة من آليات الرقابة والمتابعة لضمان مستحقات الشّركة وتوسيع نشاط الشّركة لإستغلال أسواق جملة أخرى داخل الجمهوريّة.
- تحيين النظام الأساسي للشّركة
- تحيين الهيكل التنظيمي للشّركة بما يتناسب مع إنتظاراتها.
- تدعيم الشّركة بإطارات جديدة واستهداف الإنتدابات وذلك في اتجاه تحسين مردوديّة العمل وإحكام آليات التصرّف وتنمية الموارد مع فتح الآفاق المهنيّة.

III - الميزانية :

لم يقع البتّ في ميزانيّة 2021 إلى حدود هذا التاؤيخ وسنوافي وزارة الإشراف بمحتواها حال ضبطها من قبل مجلس الإدارة.

وفي ما يلي تقديرات أوليّة بخصوصها:

1- ميزانيّة التصرّف :

أ- أهمّ موارد الشركة :

المداخيل المتأتيّة من إسداء الخدمات	في حدود 13.000 ألف دينار
المداخيل المتأتيّة من كراء المباني	في حدود 1.400 ألف دينار
مداخيل الأوراق الماليّة للتوظيف	في حدود 1.600 ألف دينار

ب- أهمّ أعباء الشّركة :

المشتريات	في حدود 850 ألف دينار
خدمات خارجيّة	في حدود 450 ألف دينار
خدمات خارجيّة أخرى	في حدود 600 ألف دينار (تشمل دراسة تأهيل السّوق وتطويره)
أعباء الأعوان	في حدود 7.000 ألف دينار
مخصّصات الإستهلاكات والمدّخرات	في حدود 1.400 ألف دينار

2- ميزانيّة الإستثمار :

تقدّر ميزانيّة الإستثمار بحوالي 4.000 ألف دينار منها منحة الإستثمار المخصّصة لوحدة تثمين النفايات بالسّوق.

بطـاقة عدد2 : شركة معرض نـابل

البرنـامج الذي يتضمن المنشأة / المؤسسة العمومية : التجارة الداخلية

I- التعريـــف :

1. **إسم الفاعل العمومي :** معرض نابل
2. **النشاط الرئيسي:** تنظيم المعارض و التظاهرات التجارية
3. **ترتيب الفاعل العمومي:** صنف ب
4. **مرجع الإحداث:**
5. **مرجع التنظيم الإداري والمالي:**
6. **تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو أهداف بين الوزارة و والفاعل العمومي (إذا وجد):** لا يوجد

II- إطار الأداء:

1. الاستراتيجية العامة:

تساهم الشركة من خلال تنظيم التظاهرات التجارية والثقافية بالتعريف بالمنتوجات خاصة الوطنية منها كما أن للشركة دور في إيجاد علاقات تجارية بين المنتجين و التجار من جهة و المنتجين و المستهلكين من جهة أخرى، أما بالنسبة لصغار الحرفيين خاصة في قطاع الصناعات التقليدية فإن شركة معرض نابل توفر الفضاء الملائم لترويج منتوجاتهم قصد المحافظة على ديمومة هذا القطاع وهذه الموارد. كما تلعب الشركة دورا هاما في التعريف بالمخزون الحضاري والثقافي الوطني لدى السياح الأجانب.

2. تحديد المساهمة في أهداف البرنامج:

لشركة معرض نابل دور مباشر في برنامج التجارة الداخلية للبلاد.

3. أهم الأولويات والأهداف:

يقع تحديد الأولويات و الأهداف تماشيا مع أهداف و أولويات وزارة التجارة في إطار برنامج التجارة الداخلية.

4. مؤشرات قيس الأداء وأهم الأنشطة:

تقوم شركة معرض نابل بتنظيم المعارض و التظاهرات التجارية بالتوازي مع الأوضاع الإقتصادية بالبلاد و كذلك المقدرة الشرائية للمواطن بصفة عامة وعلى ضوء ذلك يقع تحديد الأهداف والنتائج المتوقع تحقيقها.

ومن أهم المؤشرات:

- عدد التظاهرات والمعارض المنظمة.
- عدد العارضين.
- عدد الزوار.
- المداخيل.

5. الإجراءات المصاحبة: تعتمد شركة معرض نابل على مواردها المالية الذاتية كما يقع دعم الموارد البشرية بحسب الأنشطة التي تقوم بها على مدار السنة.

III-الميزانية :

إنّ الشركة بصدد إعداد ميزانية التصرف والإستثمار لسنة 2021 وسيقع مد وزارة التجارة بنسخة منها بعد عرضها على أنظار مجلس الإدارة.

بطـاقة عدد3: شركة اللحوم

البرنـامج الذي يتضمن المنشأة / المؤسسة العمومية : برنـامج التجارة الداخلية

I- التعريـــف

1.النشاط الرئيسي: انتاج و تجارة اللحوم
2.ترتيب الفاعل العمومي: شركة خفية الاسم
3.مرجع الإحداث: العقد التأسيسي بتاريخ 15 ماي 1961
4.مرجع التنظيم الإداري والمالي: القانون الاساسي لسنة **2002**
5.تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو أهداف بين الوزارة والفاعل العمومي (إذا وجد): سنة 2009

II- إطار الأداء:

1. الاستراتيجية العامة: تحقيق التوازنات المالية لشركة اللحوم من خلال وضع خطّة عمل لتطهيرها و إعادة هيكلتها تمّ عرضها على أنظار وجلس وزاري بتاريخ 2016/04/25 .
- تعديل السوق كآلية من آليات الدولة : التحكّم في الأسعار و المحافظة على القدرة الشرائية للمستهلك.
- المساهمة في النهوض بمنظومة اللحوم الحمراء

2. تحديد المساهمة في أهداف البرنامج: تعمل شركة اللحوم على تزويد السوق المحلية باللحوم و توفيرها بأسعار مرجعية للمحافظة على القدرة الشرائية للمستهلك و الحدّ من ارتفاع أسعارها و من عمليات المضاربة.

3. **أهم الأولويات والأهداف:**

- تحقيق توازناتها المالية.
- تأمين انتظامية التزويد و المساهمة في التحكم في الأسعار و حسن سير المعاملات بقطاع اللحوم الحمراء (ترشيد المستهلك ، تزويد السوق ، التحكم في الأسعار، تعزيز حماية المستهلك(...
- تطوير أنشطة الخدمات و تأهيل وحدات الاستغلال بما يستجيب للمواصفات و المعايير و الشروط الصحيّة المحدّدة في الغرض.
- السعي على أن تصبح شركة اللحوم مشروعا نموذجيا (قاطرة) يقتدى بها في النهوض بمنظومة اللحوم الحمراء و ذلك بعد إتمام عملية التأهيل و تطوير نشاط الشركة.

4.مؤشرات قيس الأداء وأهم الأنشطة:

المؤشرات

البيانات	المبرمجة سنة 2019	انجازات سنة 2019	نسبة الانجاز (%)
النشاط الخدماتي			
سوق الدواب	**عدد المواشي المتدفقة (الرأس)**		
	286 000	266 546	93
مسالخ	**عدد المواشي المعدّة للذبح (الرأس)**		
	30 540	33 132	108
الكراءات	**المداخيل (د)**		
	355 000	461 547	130
النشاط التجاري			
لحوم مستوردة (طن)	2 135	1 988	93
لحوم محلية (طن)	58	60	103
خرفان حية (الرأس)	3 000	2 957	99

5.الإجراءات المصاحبة:

في إطار برنامج تطهير شركة اللحوم و تحقيق توازناتها المالية، و بعد مصادقة لجنة التطهير المنعقدة بتاريخ 30 ماي 2017 ، نقترح إدراج فصل ضمن قانون المالية لسنة 2021 ينصّ على إعفاء شركة اللحوم من ديون قديمة متخلّدة لدى الديوانة و الخزينة العامة مثلما يبيّنه الجدول التالي:

بطاقة عدد1:

	نص المقترح	شرح الأسباب	الملاحظات
1	إعفاء شركة اللحوم من الديون المتخلّدة لدى الديوانة و المقدّرة بحوالي **4.5 م.د.**	تتمثّل هذه الديون في معاليم الأداء على القيمة المضافة المتعلّقة بكميات اللحوم التي تمّ توريدها خلال سنة 2005 و التي لم يقع احتسابها ضمن عناصر الكلفة و بالتالي لم تتمكّن الشركة من تسديد هذه الديون باعتبار أنّ بيعها لتلك الكميات من اللحوم تمّ دون سعر الكلفة و ذلك نظرا للدور التعديلي الذي لعبته الشركة للضغط على أسعار اللحوم المتداولة بالسوق المحلية بغرض المحافظة على القدرة الشرائية للمستهلك.	تبعا لمحضر جلسة اجتماع لجنة التطهير بتاريخ **2017/5/30** و الذي ينصّ على " الموافقة على مبدأ طرح الديون البالغة **4.5 م.د** و الراجعة للمصالح الديوانية على أن يتمّ ادراج فصل في الغرض بمشروع قانون المالية"(طبقا للفصل 25 من مجلّة المحاسبة العمومية).

بطاقة عدد2:

	نص المقترح	شرح الأسباب	الملاحظات
2	إعفاء شركة اللحوم من الديون المتخلّدة لدى الخزينة العامة والمقدّرة بحوالي **2 م.د.**	في إطار عملية تسريح الأعوان سنة 1997 تحصّلت شركة اللحوم عل قرض من طرف صندوق إعادة هيكلة المنشآت العمومية بمبلغ **4.5 م.د**، قامت الشركة بتسديد **2.5 م.د** ومنذ سنة **2003** عجزت هذه الأخيرة عن مواصلة دفع المبلغ المتبقي و ذلك نظرا لتدهور وضعيتها المالية نتيجة السياسة التعديلية المعتمدة .	تبعا لمحضر جلسة اجتماع لجنة التطهير بتاريخ **2017/5/30** و الذي ينصّ على " الموافقة على مبدأ طرح الديون البالغة **2 م.د** و الراجعة لصندوق إعادة هيكلة المنشآت العمومية على أن يتمّ ادراج فصل في الغرض بمشروع قانون المالية" (طبقا للفصل 25 من مجلّة المحاسبة العمومية).

III- الميزانية :

تقديم عام لتقديرات ميزانية الفاعل العمومي للسنة المالية 2020:

تقديم عام لتقديرات ميزانية شركة اللحوم للسنة المالية 2020:

الوحدة: أ.د

ميزانية التصرف لسنة 2020	الموارد المبرمجة	مصدر الموارد
	تقديرات سنة 2020	
نشاط الاستغلال	42 320	
النشاط الخدماتي	2 620	سوق الدواب/ المسالخ/ كراءات
النشاط التجاري	39 700	تسويق لحوم مستوردة و لحوم محلية و خرفان حية

الوحدة: أ.د

	الاستثمارات المبرمجة	مصدر الموارد
ميزانية الاستثمار لسنة 2020	تقديرات سنة 2020	
	750	موارد ذاتية

بطـاقة عدد4 : شركة أسواق الإنتاج بالوسط

البرنـامج الذي يتضمن الفاعل العمومي : برنـامج التجارة الداخلية

I- التعريـــف

1-النشاط الرئيسي: بعث وتسيير والتصرف في منصّة سوق الإنتاج بالوسط للخضر والغلال ومنتجات الماشية بسيدي بوزيد بهدف تثمين وتسويق المنتجات الفلاحية.

2-ترتيب الفاعل العمومي: شركة خفية الإسم صنف ج

3- مرجع الإحداث: الفصل 8 من القانون عدد 9 لسنة 1989 المؤرخ في 1 فيفري 1989 المتعلق بمساهمات والمنشأت والمؤسسات العمومية.

4- **مرجع التنظيم الإداري والمالي:** تم الإكتفاء بالقانون الأساسي للشركة كسند قانوني على أن يتم إحترام الإجراءات المتعلقة بذلك ضمن أحكام مجلة الشركات التجارية تبعا لمراسلة رئاسة الحكومة في الغرض، كما تمّ ارسال الهيكل التنظيمي لشركة أسواق الإنتاج بالوسط والنظام الأساسي للأعوان مصادقا عليهما من طرف مجلس إدارة الشركة الى وزارة الاشراف (وزارة التجارة) تحت عدد 52-01 بتاريخ 11 فيفري 2020.

5- **تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو أهداف بين الوزارة والفاعل العمومي (إذا وجد):** لا يوجد

II- إطار الأداء:

1- الاستراتيجية العامة: بعث وتسيير والتصرف في منصّة سوق الإنتاج بالوسط للخضر والغلال ومنتجات الماشية بسيدي بوزيد من خلال تثمين وتسويق المنتجات الفلاحية.

2- تحديد المساهمة في أهداف البرنامج: مساهمة مباشرة.

3- أهم الأولويات والأهداف: تحديد أهم الأهداف الخاصة بالفاعل العمومي والتي تتوافق كليا أو جزئيا مع أهداف وأولويات البرنامج(ذكر أهداف المنشأة/المؤسسة العمومية وما يقابلها من أهداف البرنامج).

4- مؤشرات قيس الأداء وأهم الأنشطة: تمّت المصادقة على دراسة جدوى مشروع منصة سوق الإنتاج بالوسط للخضر والغلال ومنتجات الماشيّة في ديسمبر 2019 وبينت أنّ:

مشروع منصّة سوق الإنتاج بالوسط للخضر والغلال ومنتجات الماشية يعد مشروعا وطنيا استراتيجيا يندرج ضمن سياسة الحكومة في تأهيل مسالك توزيع منتجات الفلاحة والصيد البحري ودعم تثمينها وتتمثل مكونات المشروع الذي سيقام على مساحة 70 هك وبحجم استثمار يقدر بـــــ 70 مليون دينار دون احتساب مركز الصناعات الغذائيّة وفق دراسته في:

- سوق للخضر والغلال بمكوّنيه: سوق العرض وسوق الطلب،
- سوق للدواب،
- مركب صناعي للحوم الحمراء،
- قاعدة لوجستية،
- مركز بحث وتطوير،
- مركب صناعات غذائية.

كما بيّنت نتائج دراسة جدوى قابلية الإنجاز الفني والمالي للمشروع أنه:

- يعتبر الأول في تونس وافريقيا في مجال الصناعات الغذائية وفق التصوّر المعّد له.
- يوفر أكثر من 1200 موطن شغل.
- سيستفيد من خدماته أكثر من 130000 متعامل أغلبهم من الفلاّحين.
- يهدف الى تثمين المنتوجات الفلاحية وضمان ترويجها داخليا وخارجيا وفق سياسات الدولة.
- يعتبر أداة في يد الدولة لتعديل الأسعار ومحاربة الاحتكار وتأهيل وتنظيم مسالك توزيع المنتوجات الفلاحية وشفافيتها.
- يضمن للمنتج في جميع القطاعات الفلاحية تحقيق ربح معقول ويجنبه الخسائر.
- يضمن للمستهلك منتوجا بأسعار معقولة تراعي مقدرته الشرائية مع ضمان الجودة.
- يعتبر مشروع تنمية جهوية بامتياز يضمن خلق موارد رزق دائمة للمتعاملين معه.
- مطابق لأهداف التنميّة المستدامة للأمم المتحدة وفق رؤية 2030 التّي صادقت عليها تونس.

5- الإجراءات المصاحبة:(مساندة ماليّة، المصادقة على بعض النصوص التنظيميّة، تدعيم الهيكل بالموارد البشريّة الضروريّة...)

- **مساندة ماليّة:** تحصّلت الشركة على هبة في إطار التعاون الإيطالي لانجاز دراسات المشروع،
- **المصادقة على بعض النصوص التنظيميّة**: بيّنت الدراسة ضرورة مراجعة بعض النصوص القانونيّة الخاصّة بالمشروع والمتعلقة بمسالك توزيع المنتوجات الفلاحية

- **تدعيم الهيكل بالموارد البشريّة الضروريّة:** ضرورة تدعيم الشركة بالموارد البشريّة الضروريّة لتسييرها وبعث لجنة الدعم (task force) .

I- III - الميزانية :

تقديم عام لتقديرات ميزانية الفاعل العمومي للسنة المالية 2021: لم يتّم النظر فيها الى حد اللآن.

لم تدخل الشركة بعد في طور الإستغلال، وعليه تقتصر مداخيلها في الوقت الراهن على الفوائد المتأتية من توظيف سيولتها

عمليات التوظيف لسنة 2020

تاريخ التوظيف	31/12/2019	31/12/2019
رقم عقد التوظيف	2042507001843	2042507001858
البنك	بنك الإسكان	بنك الإسكان
المبلغ الموظف	4,993,000.000	200,000.000
نسبة الفائدة	%13.30	%10.80
مدة التوظيف 2019	1	1
مدة التوظيف 2020	351	180
تاريخ نهاية التوظيف	17/12/2020	29/06/2020
نسبة الخصم من المورد	%20	%20
مبلغ الفائدة الخام 2019	1,819.367	59.178
مبلغ الفائدة الخام 2020	638,597.860	10,652.055
مبلغ الخصم من المورد	128,083.445	2,142.247
مبلغ الفائدة الصافي	512,333.782	8,568.986
المبلغ الجملي الصافي للفائدة	520,902.768	

بطـاقة عدد5 : الوكالة الوطنية للمترولوجيا

البرنامج الذي يتضمن المنشأة / المؤسسة العمومية : برنامج التجارة الداخلية

I. التعريـــف

1- النشاط الرئيسي: السهر على تنفيذ سياسة الحكومة التونسية في مجال المترولوجيا (القانونية والصناعية والعلمية) وفق التوجهات السياسية والاقتصادية للدولة التي تتمحور بالخصوص في احترام القواعد والمواثيق الدولية التي تفرضها الشراكة مع الاتحاد الأوروبي وإتحاد المغرب العربي ودول العالم العربي والمنظمة العالمية للتجارة.

2- ترتيب المنشأة: صنف "أ"

3- مرجع الإحداث: القانون عدد 12 لسنة 2008 المؤرخ في 11 فيفري 2008.

4- مرجع التنظيم الإداري والمالي: الأمر عدد 2751 لسنة 2008 المؤرخ في 4 أوت 2008 المتعلق بضبط التنظيم الإداري والمالي وطرق تسيير الوكالة الوطنية للمترولوجيا.

5- تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو أهداف بين الوزارة و المنشأة/المؤسسة(إذا وجد).

II. إطار القدرة على الأداء:

1- **الاستراتيجية العامة:** تمكين البلاد التونسية من التملك وبصفة دائمة لبنية تحتية مترولوجية متطورة تستجيب للإلتزامات الدولية وتواكب المستجدات العالمية في المكونات الثلاث للمترولوجيا ذات الصلة بالمستهلك والمتعامل الإقتصادي والبحث العلمي بما يسهم فيما يلي:

- التموقع والإندماج الناجع في النظام الدولي للمترولوجيا؛
- إيجاد مرجعية علمية في مجالات القيس وتفييم المطابقة وتحسين نسبة التغطية،
- تحديث طرق الرقابة المترولوجية القانونية وتوسيع مجالات التدخل،
- تطوير معايير وتكنولوجيات القيس لتنمية القدرة التنافسية للمنتجات التونسية ولحماية المستهلك،
- تركيز روابط مشتركة بين جامعات التعليم العالي ومراكز التكوين والبحث العلمي والصناعة من جهة والوكالة الوطنية للمترولوجيا من جهة أخرى،
- توسيع مجال تدخل الوكالة في مجالات ذات أولوية من ذلك الصحة والبيئة والنقل والسلامة،
- دعم وإستثمار الترابط الوثيق بين مكونات الثلاث للمترولوجيا،
- إعتماد الوكالة الوطنية للمترولوجيا كهيكل للإشهاد بالكفاءة والإشهار كذلك بنظم الجودة.

2- **تحديد المساهمة في أهداف البرنامج:** مساهمة مباشرة.

3- **أهم الأولويات والأهداف:**

- ضمان السير العادي للسوق وحماية المستهلك،
- تحسين نسبة التغطية في مجال المراقبة المترولوجية،
- مزيد ضبط الإجراءات المتعلقة بالرقابة المترولوجية والعمل على إحترامها،
- رقمنة إجراءات المراقبة المترولوجية وشروط وممارسة النشاط ومتابعته في القطاع من خلال تمكين المتعاملين مع الوكالة من منصة الكترونية تمكنهم عن بعد من التواصل مع الهياكل الفنية والإدارية وإتمام ما أمكن من الإجراءات عبرها،
- توسيع مجالات المراقبة المترولوجية،
- توحيد اجراءات المراقبة المترولوجية وإحترام آجالها وإجراءاتها في جميع المراحل.

4- **مؤشرات قيس الأداء وأهم الأنشطة:** بطاقات مؤشرات قيس الأداء لبرنامج المراقبة الاقتصادية (المراقبة المترولوجية)

5- **الإجراءات المصاحبة:**

- انتداب تقنيين اختصاص مترولوجيا لتدعيم.
- مساندة مالية من ميزانية الدولة (وزارة التجارة) لاقتناء أدوات قيس خصوصية في مجال الرقابة (أدوات قيس كتلة أحجام السوائل، أدوات رقابة المواد المجمدة، ...)،
- تكفل الدولة بمساهمات البلاد التونسية في المنظمات الدولية الناشطة في مجال المترولوجيا،
- رصد إعتمادات من ميزانية الدولة تمكن الوكالة من الإستثمار في المترولوجيا الصنا

2
بطاقات الفاعلين العموميين لبرنامج التجارة الخارجية

بطاقة عدد 6 : غرفة التجارة والصناعة للشمال الشرقي ببنزرت

1. **البرنامج الذي يتضمن المنشأة/ المؤسسة العمومية التي لا تكتسي صبغة ادارية**

I- التعريف :

1- النشاط الرئيسي: تساهم في النهوض بقطاعات التجارة و الصناعة و الخدمات و الصناعات التقليدية و الحرف الصغرى.
2- ترتيب المنشأة: ج
3- مرجع الاحداث: الأمر عدد 79 لسنة 2007 المؤرخ في 15 جانفي 2007 المتعلق باحداث غرف التجارة و الصناعة
4- مرجع التنظيم الاداري و المالي:
* الأمر عدد 1331 لسنة 2013 المؤرخ في 7 مارس 2013
* قرار وزير التجارة المؤرخ في 25 نوفمبر 2010 المتعلق بالمصادقة على النظام الداخلي النموذجي لغرف التجارة و الصناعة.

I I- إطار الاداء:

1. **الاستراتيجية العامة:** المساهمة في النهوض بالقطاع الخاص و دفع المبادرة و الاستثمار و المشاريع الهيكلية في جهة بنزرت
2. تحديد المساهمة في أهداف البرنامج:
- المساهمة المباشرة: تنظيم الندوات، تنظيم اللقاءات الثنائية، تنظيم المشاركة في الصالونات الدولية و الوطنية، استقبال الوفود الأجنبية و التكوين.
- تكوين ملفات و بطاقات مشاريع خاصة منها الهيكلية على غرار بعث ميناء من الجيل الجديد.
- تكوين لجان صلب الغرفة تعنى بالعمل على تجسيم المشاريع الكبرى و تقديم اقتراحات و تصورات من شأنها تطوير البنية التحتية للجهة و جعلها قبلة للمستثمرين الأجانب.
- المساهمة الغير مباشرة: المشاركة مع الهياكل الجهوية و الوطنية في تنظيم بعض التظاهرات أو اقتراح و متابعة تنفيذ بعض المشاريع على غرار مشروع ازالة التلوث و تثمين بحيرة بنزرت.
- توطيد العلاقة بين مؤسسات الجهة و الجامعة و ذلك عن طريق :
Interface Université -Environnement socio-économique (U-E) التي تم بعثها من قبل الغرفة.
3. أهم الأهداف و الأولويات:
- الترفيع في عدد المنخرطين
- الترفيع في عدد الدورات التكوينية
- المساهمة في الرفع من الصادرات و دفع المبادرة الخاصة على المستوى الجهوي
- المحافظة على مواطن الشغل بالجهة
- العمل على تجسيم بعض المشاريع الكبرى.
- النهوض بقطاعي الصناعات التقليدية و السياحة في ولاية بنزرت.
- النهوض بالبحث العلمي بالجامعات و الموجه لفائدة مؤسسات الجهة.
- مواصلة العمل على ملف الاستثمار الرياضي و الذي يهدف بالأساس إلى خلق نموذج استثماري يتماشى مع واقع الرياضة في تونس و تطوير العلاقة بين الرياضة و السياحة إلى تفعيل قانون الشراكة بين القطاعين العام و الخاص و الذي من شأنه أن يساهم في تطوير البنية التحتية للمنشآت الرياضية

4. مؤشرات قيس الأداء و أهم الأنشطة:
- عدد المنخرطين
- عدد شهادات المنشأ
- عدد المتكونين (التكوين الأساسي و المستمر).
- تقدم تنفيذ بعض المشاريع الهيكلية في الجهة.
5. الاجراءات المصاحبة

- تدعيم الغرفة بالوسائل اللوجستيكية و وسائل الاتصال.
- العمل على تدعيم ميزانية الغرفة و التي تخول لها ضمان تنفيذ برامجها.
- تفعيل دور اللجان صلب الغرفة.
- العمل على تفعيل قانون الشراكة بين القطاع العام و القطاع الخاص .

III- الميزانية:

عملا بأحكام الفصل 37 من الأمر عدد 1331 لسنة 2013 المؤرخ في 07 مارس 2013 و المتعلق بضبط تنظيم غرف التجارة و الصناعة و تسييرها، يقع اعداد الميزانية التقديرية للغرفة خلال شهر أكتوبر و عرضها على هيأة الغرفة .

بطاقة عدد 7: غرفة التجارة والصناعة للوسط

البرنامج الذي يتضمن المؤسسة العمومية: برنامج التجارة الخارجية

I- التعريف :

1.النشاط الرئيسي : تساهم غرف التّجارة والصناعة في نطاق دوائرها الترابية في النهوض بقطاعات التجارة والصناعةوالخدمات والصناعات التقليدية والحرف الصغرى وذلك من خلال توفير خدمات ذات قيمة مضافة بما ييسر نشاط المؤسسة سواء داخل تونس أو خارجها.

2.ترتيب المنشأة : مؤسسة عمومية ذات مصلحة اقتصادية لها الشخصية المعنوية و الاستقلال المالي وتخضع لإشراف الوزارة المكلفة بالتجارة.

3.مرجع الإحداث : قانون عدد 75 لسنة 2006 مؤرخ في 30 نوفمبر 2006 يتعلق بغرف التجارة والصناعة والأمر عدد 79 لسنة 2007 مؤرخ في 15 جانفي 2007 يتعلق بإحداث غرف التجارة والصناعة وتحديد تسميتها ومقراتها ودوائرها الترابية.

4.مرجع التنظيم الإداري والمالي : أمر عدد 1331 لسنة 2013 مؤرخ في 07 مارس 2013 يتعلق بضبط تنظيم غرف التجارة والصناعة وتسييرها.

5.تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو أهداف بين الوزارة والمنشأة / المؤسسة (إذا وجد):
تم توقيع عقود برامج بين غرفة التجارة والصناعة للوسط ومراكز أعمال سوسة، المنستير، المهدية و القيروان وكل من وزارة التجارة و وزارة الصناعة سنة 2007 وهي عقود يتم تحيينها سنويا بمقتضى برنامج عمل يتم ضبطه بين الغرفة و كل مركز أعمال، للتذكير لم يتم تحيين العقود المذكورة منذ سنة 2012.

II- إطار الآداء :

1. الإستراتيجية العامة: تهدف الإستراتيجية العامة لغرفة التجارة والصناعة للوسط في إطار برنامج التجارة الخارجيّة إلى تدعيم التوجهات الإستراتيجية لوزارة التجارة وذلك من خلال:

- **مواصلة مساندة المؤسسات المصدرة المنتصبة بجهة الوسط** :

-توفير المعلومات المتعلّقة بإجراءات التصدير
-تقديم الإحاطة والمرافقة المشخصة من طرف الخبراء في المجال
- الإدلاء بشهادات المنشأ
- الإدلاء بشهادات التي يطلبها الصناعي أو التجار أو الحرف أو مسدي الخدمات سواء لإستعمالها الداخلي أو الخارجي
-الإدلاء بشهائد البيع الحر (Attestation de libre vente)

- **دعم علاقات التعاون والشراكة:**

- إبرام اتفاقيات تعاون مع الغرف الأجنبية
- تنظيم بعثات رجال أعمال إلى الخارج
- تشريك المؤسسات في المعارض والصالونات والمنتديات الدوليّة
- عقد لقاءات شراكة ثنائية بالداخل والخارج
- استقبال الوفود الأجنبية

- **دعم القدرة التنافسية للمؤسسة المصدرة من خلال:**

- تنظيم دورات تكوينية تستجيب لحاجيات المؤسسة المصدرة

-تقديم الإحاطة والمرافقة المشخصة للمصدرين من طرف خبراء في المجال
- مزيد التعريف بآليات المساندة الفنيّة والماليّة التي توفرّها الدولة للمؤسسات المصدّرة: "صندوق النهوض بالصادرات ، آلية تصدير+، ....."
- إرساء برامج دعم لفائدة المصدرين بالتعاون مع الهياكل الأجنبية للتمويل

- **مرافقة المؤسسة لإكتساح أسواق جديدة وتنمية صادراتها من خلال**:

- إعداد دراسات لأسواق خارجية: **وحدة ذكاء الأسواق** (Intelligence Marché) ضمن المنصة الإلكترونية لغرفة الوسط،
- التعريف بمؤسّسات الجهة عبر **الصّالون الافتراضي** (Salon Virtuel) ضمن المنصّة الإلكترونية لغرفة الوسط،
- توفير **بورصة الأعمال** خاصة بفرص الأعمال (Opportunités d'Affaires)، الصفقات وطلب العروض على المستوى الدولي ضمن المنصّة الإلكترونية لغرفة الوسط (www.businesstradeintunisia.com)،

- **دعم الإعلام التجاري:**

- التوجيه والإرشاد حول إحداث المؤسسات وتطويرها
- توفير المعلومات والتشاريع المتعلقة بمحيط الإستثمار والأعمال
- توفير الدراسات الإقتصادية والقطاعية حول جهة الوسط
- نشر المعلومة الإقتصادية والتشريعية المتعلّقة بالمؤسسات
- الإحاطة بالمؤسسة ومساندتها لتطوير نشاطها من خلال تنظيم جلسات وورشات عمل قطاعية وندوات إعلامية وتحسيسية وتنظيم زيارات ميدانية
- تنظيم لقاءات شراكة وربط الصلة على الصعيد الوطني

- **إصدارات الغرفة:**

- نشرية الغرفة/ شهرية
- نشرية إقتصادية وتشريعية أسبوعية

- **الإحاطة بالمؤسسات الصغرى والمتوسطة وذلك من خلال :**

- تنظيم لقاءات فردية مع الخبراء في مجال التسويق، التصدير، التجارة الإلكترونية والتصرّف في المؤسسات
- العمل على تبسيط الإجراءات الإدارية لفائدة المؤسسات وذلك بتنظيم لقاءات مباشرة بين ممثلي الإدارات العمومية وأصحاب المؤسسات
- تمكين المؤسسات الصغرى والمتوسطة من تمويل برامج تطوير مشاريعهم وذلك بتنظيم لقاءات مع مؤسسات التمويل
- وضع برامج خصوصية لتطوير المؤسسات الصغرى والمتوسطة تهدف إلى مرافقة المؤسسات عن طريق خبراء مختصين

- **التكوين:**

- **التكوين الأساسي**: تأمن التكوين الأساسي من خلال مدرسة التجارة التابعة للغرفة و ذلك في مختلف الإختصاصات لفائدة الشباب قصد تسهيل إدماجهم في سوق الشغل و تمكينهم من الحصول على:
  - شهادة مناظرة في المؤهل التقني المهني محاسب منشأ
  - شهادة التقني السامي في التجارة الدولية
  - شهادة التقني السامي في المحاسبة والمالية
  - شهادة التقني السامي في مساعد إدارة
- **التكوين المستمر**: مساندة الغرفة المؤسسات لتطوير وتنمية مؤهلات مواردها البشرية من خلال تنظيم دورات تكوينية في مختلف الإختصاصات والمجالات المتعلقة بنشاط المؤسسة وذلك عن طريق دورات تكوينية ودروس صيفية و مسائية في العديد من المجالات كالتجارة الدولية- المحاسبة-

الإعلامية- التسويق- الموارد البشرية- المعاملات الديوانية- معايير الجودة – اللغات الأجنبية – إدارة الأعمال....

2. تحديد المساهمة في أهداف البرنامج :

أهداف برنامج التجارة الخارجية للوزارة	مساهمة غرفة التجارة والصناعة للوسط
الهدف 1.2 : تنويع المبادلات والإندماج الاقتصادي والتجاري	مساهمة مباشرة
الهدف 2.2 : الدفاع التجاري	مساهمة غير مباشرة
الهدف 3.2 : تسهيل إجراءات التجارة الخارجية	مساهمة غير مباشرة

3. أهم الأولويات والأهداف للغرفة ببرنامج التجارة الخارجية:

أهداف برنامج التجارة الخارجية	أهداف غرفة التجارة والصناعة للوسط
1.2 تنويع المبادلات والإندماج الإقتصادي والتجاري	* الإحاطة بالمؤسسات لتنمية صادراتها من خلال تدعيم العلاقات الثنائية وتعزيز الشراكة التجارية
2.2 الدفاع التجاري	* تحسين محيط الأعمال بالجهة
3.2 تسهيل إجراءات التجارة الخارجية	* رقمنة خدمات الغرفة المتعلقة بالتجارة الخارجية * إرساء منظومة التصرّف في الحرفاء * تأهيل الموارد البشرية

4. مؤشرات قيس الأداء وأهم الأنشطة:

برنامج التجارة الخارجية	غرفة التجارة والصناعة للوسط				
الأهداف	**الأهداف**	**المؤشرات**	**الأنشطة والتدخلات المبرمجة**	**الأنشطة المنجزة**	**عدد المؤسسات المشاركة**
1.2 تنويع المبادلات والإندماج الإقتصادي والتجاري	**دعم التعاون الدولي والإحاطة بالمصدرين**	**عدد المؤسسات المصدرّة المنتفعة مباشرة بأنشطة وخدمات الغرفة : 157**	تنظيم دورات تكوينية لفائدة المصدرين	تنظيم دورة تكوينية حول :شروط التجارة الدولية 2020 INCOTERMS 2020	**08**
				تنظيم دورة تكوينة حول "تاشيرة الشحن و مستجدات منظومة" «Le visa d'embarquement et les nouveautés TTNTRANS 1.9.3 »	**07**
				La Transformation Digitale et la Ré-ingénierie des Processus d'Affaires 20 et 21 octobre 2020	**.....**
			مرافقة مشخصة عن طريق خبراء	تنظيم لقاءات فردية مع مستشار في التسويق	**01**
				تنظيم لقاءات فردية مع مستشار في التصدير	**03**
				تنظيم لقاءات فردية مع مستشار في التصرف في المؤسسات	**04**
			تنظيم لقاءات شراكة وتعاون	تنظيم لقاءات شراكة تونسية – نيجيرية	**45**
				تنظيم لقاءات شراكة تونسية – سعودية	**10**
			تنظيم بعثات رجال أعمال إلى الخارج	-	**-**
			المعارض والصالونات والبعثات الإقتصادية والمنتديات التي ساهمت الغرفة بتشريك ومرافقة المؤسسات بها	تحسيس وتشريك المؤسسات المتواجدة بجهة الوسط في معرض الجلود والموضة بإسطنبول من 15 إلى 18 جانفي 2020	**1**
			مرافقة مؤسسات من قبل خبراء مختصين في جميع مراحل تطوير نشاطها في إطار إرساء برنامج "دعم المؤسسات الصغرى والمتوسطة Performance PME"	مرافقة مؤسسات من قبل خبراء مختصين في مجال التصدير/ التسويق الإلكتروني/ النجاعة الطاقية/ التمويل	**20**
	عدد الخدمات المسداة مباشرة عن طريق مركز إجراءات التصدير: 3470	الإستشارات المتعلقة بالتصدير **العدد الجملي : 1020**		الإحاطة بالمؤسسات المصدرة	
		تنظيم زيارات ميدانية و مرافقة المؤسسات في إعداد الملفات التقنية للحصول على شهادة المنشأ **العدد الجملي : 20**		زيارة مؤسسات بجهة الوسط في إطار دعم التصدير	
		الدراسات التقنية التي تم إنجازها **العدد الجملي : 217**			

			الإدلاء بشهادات المنشأ **العدد الجملي : 2213**		
		عدد إتفاقيات التعاون المبرمة بين غرفة التجارة والصناعة للوسط وشركائها الأجانب : 01	دعم العلاقات الثنائية مع الشركاء الأجانب	تحيين إتفاقية التعاون مع القنصلية العامة لفرنسا بتونس	-
		عدد التظاهرات والإعلانات المختلفة التي تم التعريف بها : 39	تحسيس المؤسسات للمشاركة في المعارض والصالونات المبرمجة من قبل مركز النهوض بالصادرات خلال سنة 2020	معرض « MIDEST 2020 »	-
				المعرض الدولي للبناء « SIB Casablanca »	-
				الدورة الثالثة لمعرض « China International Import Expo : CIIE »	-
				الصالون الدولي للصناعات الغذائية « SIAL »	-
				صالون « World Food Moscow »	-
				الصالون الدولي « Inno Trans »	-
				صالون الصناعات الغذائية « GULFOOD DUBAI 2021 »	-
			تحسيس المؤسسات للمشاركة في البعثات الاقتصادية المنظمة من قبل مركز النهوض بالصادرات	بعثة إقتصادية إلى كينيا وأوغندة	-
				بعثة رجال أعمال متعددة الإختصاصات إلى برغاليا	-
				رزنامة البعثات الاقتصادية المبرمجة إلى إفريقيا جنوب الصحراء لسنة 2020	-
			تحسيس المؤسسات للمشاركة في المعارض والصالونات المبرمجة من طرف الشركاء الدوليين	الدورة الأولى لصالون التصدير والتوريد الإفريقي « IMPEX 2020 »	-
				معرض الصين للتصدير والتوريد	-
				ECOLOGY IZMIR 2020	-
				دورة 15 للصالون الدولي « Sourcing Housewares 2020 »	-
				الصالون الإفتراضي للتجهيزات الفلاحية بتركيا	-
				ANUGA FOODTEC	-
			تحسيس المؤسسات للمشاركة في الندوات والملتقيات ولقاءات الشراكة.... الملتئمة بتونس وبالخارج	عرض ولقاءات شراكة عن بعد في قطاع النسيج-IND TEXPO 2020	-
				لقاءات شراكة عن بعد تونسية هندية	-
				لقاءات شراكة عن بعد عربية – إغريقية	-
				ورشة حول الشراكة الإستراتيجية التونسية الإيطالية في قطاع الميكاترونيك وتكنولوجيا الاتصالات	-
				المنتدى الدولي للإستثمار بمصر	-
				منتدى إفريقيا للأعمال والإستثمار	-

				Les Rencontres Africa	-
				Export Gateway to Africa à Istanbul	-
				Les Rencontres Africa Agro/Agri 2020	
				المنتدى الإقتصادي والتجاري التركي الإفريقي عن بعد (TABEF)	
			التعريف بإعلانات مختلفة	دليل المناولة بتونس	-
				دليل تسويق وتصدير الصناعات التقليدية التونسية نحو الولايات المتحدة الأمريكية	-
				دليل تصدير زيت الزيتون التونسي	
				دليل الإجراءات التصديرية	
				التعاون التونسي العراقي : حول إحداث موقع إلكتروني عراقي لترويج السلع العراقية	
				التعاون التونسي العماني : حول عملية تسجيل عقود وكالة تجارية	
				دخول إتفاقية التبادل الحر للكوميسا حيز التطبيق الفعلي في تونس	
				التعاون التونسي الجزائري في المجال التجاري	
				المصادقة على الإتفاقية المنشئة للمنطقة القارية الإفريقية للتبادل الحرّ	
				المنصة الإفتراضية العربية اليونانية	
				المنصة الإفتراضية للمنتوجات والخدمات الأرجنتينية الموجهة نحو البلدان العربية: www.argentinearabchamber.com	
				المنصة الإفتراضية التجارية الروسية التونسية - B2B-RTBC cabinet.rus-tunis.com	
	استكشاف أسواق جديدة غير تقليدية	**عدد التظاهرات التي تم تنظيمها حول الأسواق الجديدة الغير التقليدية المستهدفة**	- تنظيم تظاهرات للتعريف بأسواق إفريقية جديدة (..COMESA)	تنظيم يوم إعلامي حول السوق النيجيرية	**45**
				تنظيم يوم إعلامي حول السوق البوركينية والدورة السابعة للمنتدى الدولي للشراكة والأعمال لغرب إفريقيا « AFRICALLIA 2020 »	**26**

		06 : **عدد المؤسسات المشاركة : 149**		تنظيم ورشة عمل حول فوائد إنخراط تونس بالسوق المشتركة للشرق والجنوب الإفريقي "كوميسا" وبمنطقة التبادل التجاري الحر الإفريقية " ZLECAF" وقواعد المنشأ	**48**
				تنظيم ورشة عن بعد حول السوق النيجيرية	**10**
				تنظيم ورشة عن بعد حول السوق الكينيا	**10**
				تنظيم ورشة عن بعد حول السوق الكامرونية	**10**
			- تنظيم بعثات أعمال إلى السوق الافريقية	-	**00**
		عدد الأسواق الجديدة الغير التقليدية المستهدفة : 39 سوق **عدد فرص الأعمال و الشراكة المدرجة ضمن المنصة الألكترونية للغرفة : 481**	إدراج فرص أعمال وشراكة لاسواق جديدة غير تقليدية ضمن المنصة الألكترونية للغرفة	إدراج فرص أعمال وشراكة لأسواق جديدة غير تقليدية ضمن المنصة الألكترونية للغرفة: كينيا، إفريقيا الجنوبية، أثيوبيا، الغابون، الكوت دي فوار، روندا، بورندي، مالي، بوركينافاسو، نيجيريا، بنغلاداش، برتغال، كندا، روسيا، قطر، السعودية، الكويت، الإمارات، مصر، لبنان، إيران، كزاخستان، هند، سويسرا، الولايات المتحدة الأمريكية، سنغفورة، المملكة المتحدة، البرازيل، أوكرانيا، كرواتيا، شيلي، مولدوفا، رومانيا، المكسيك، النرويج، الإكوادور، أستراليا، بلاروسيا، جورجيا.	
		عدد دراسات الأسواق الجديدة الغير التقليدية المدرجة ضمن المنصة الألكترونية للغرفة : 02	إدراج دراسات أسواق جديدة غير تقليدية ضمن المنصة الألكترونية للغرفة	إدراج دراسة حول السوق النيجيرية ودراسة حول السوق الكينية	-
	استقطاب فرص تصديرية وإستثمارية جديدة	**عدد الدراسات المنجزة : 09**	إعداد دراسات حول المميزات الاقتصادية لمزيد إستقطاب فرص التصدير بولايات الجهة	إعداد دراسات حول المميزات الاقتصادية و الاستثمارية لولايات الجهة	-
		عدد المستثمرين وباعثي المشاريع المنتفعين : 206	مرافقة مشخصة في مجال الإستثمار وإحداث المؤسسات والتشريع الإقتصادي والإعلام التجاري	مرافقة مشخصة في مجال إحداث المؤسسات والتشريع الإقتصادي والإعلام التجاري	-
2.2 الدفاع التجاري	**المساهمة في تطوير محيط الأعمال بالجهة على مستوى الإستثمار والتصدير**	**عدد المؤسسات المنتفعة: 129**	تنظيم حصص المرافقة المشخصة مع الإدارات	تنظيم حصص إستشارية مع المدير الجهوي لمراقبة الأداءات بسوسة	**04**
				تنظيم حصص إستشارية مع المدير الجهوي للصندوق الوطني للضمان الإجتماعي (CNSS)	**06**
				تنظيم لقاءات فردية مع هياكل تمويل المؤسسات	**11**
			تنظيم لقاءات إحاطة ومرافقة للمؤسسات	تنظيم لقاء حواري عن بعد مع المؤسسات الناشطة في قطاع النسيج والإكساء في مرحلة ما بعد أزمة COVID-19	**05**
				تنظيم ندوة إعلامية عن بعد حول الإجراءات الإستثنائية	**20**

				لفائدة المؤسسة (المالية، الجبائية، الاجتماعية)	
				تنظيم لقاء إعلامي حول المركز الفني للتعليب والتغليف (Packtec) ودوره في دعم المؤسسات	**10**
				تنظيم لقاء إعلامي عن بعد حول التجارة الألكترونية بتونس خلال جائحة COVID-19	**11**
				تنظيم لقاء إعلامي عن بعد حول الدفع الالكتروني عبر الهاتف الجوال	**35**
				تنظيم لقاء إعلامي عن بعد حول Marketing Digital	**08**
				تنظيم دورة تكوينية عن بعد حول المنظومة الشرائية Tuneps	**16**
				تنظيم لقاء إعلامي عن بعد حول برنامج تطوير التحكم في الطاقة في القطاع الصناعي	**…..**
			تنظيم زيارات ميدانية لمزيد التعريف بخدمات الغرفة	تنظيم زيارات ميدانية للمؤسسات المتواجدة في ولايات سوسة والمنستير	**03**
3.2 تسهيل إجراءات التجارة الخارجية	**تطوير المنظومة الإدارية والتأهيل المستمر للموارد البشرية**	**عدد الخدمات الإلكترونية التي تمّ تطويرها : 03**	مشروع رقمنة خدمات للإدلاء بشهادة المنشأ والإنخراط بالغرفة	بصدد الإنجاز	-
			رقمنة مركز الضبط بالغرفة	رقمنة مركز الضبط بالغرفة	-
			إرساء منظومة التصرّف مع الحرفاء (CRM)	العمل بمنظومة التصرّف مع الحرفاء (CRM)	-
			تحسين موقع واب الغرفة وإدراج المعطيات الإعلامية حول التصدير وتطوير المؤسسات		
		عدد الورشات التكوينية : 01	دورات تكوينية لفائدة الموارد البشرية بالغرفة	المشاركة في دورة تكوينية حول New Management Practices	
				المشاركة في دورة تكوينية حول Certification MOS Excel 2016	

ملاحظة:
معطيات إضافية تتعلق بالمحاور التي تعمل غرفة الوسط على إنجازها ضمن برنامجها الإستراتيجي (الجدول المصاحب ANNEXE 1 و ANNEXE2)

5-الميزانية :

الميزانية التقديرية لغرفة التجارة والصناعة للوسط بعنوان 2020 بالدينار التونسي

نفقات التصرف و الاستثمار	سنة 2018(منجز)	سنة 2019 (تقديري)	سنة 2019 (منجز)	سنة 2020(محين) جوان 2020	المداخيل	سنة 2018(منجز)	سنة 2019 (تقديري)	سنة 2019 (منجز)	سنة 2020(محين) جوان 2020
الجزء الأول: نفقات التصرف					الجزء الأول: المداخيل الإعتيادية	1386669	1415000	1366891	1160900
القيمة الجملية لنفقات التصرف	1404490	1361000	1498202	1429400	الجزء الثاني: المنح	50000	120000	50000	120000
الجزء الثاني: نفقات الاستثمار					الجزء الثالث: مداخيل إنجاز مشاريع وبرامج في إطار شراكات دولية	121598	50000	15824	300000
القيمة الجملية لنفقات الاستثمار	115391	314000	133855	452500					
					الجزء الرابع: إيرادات التوظيفات	113718	90000	90794	91000
					الجزء الخامس: استرجاع متخلدات بالذمة	0	0	0	210000
القيمة الجملية لنفقات التصرف + الاستثمار	1519881	1675000	1632057	1881900	مجموع الموارد	1671985	1675000	1523509	1881900